جـــامـعـــة اليـرمـــوك
كـــــلـــــيـّـــة الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التَّسهيل

ʼbn Mīlik's Grammatical Thought in his Book "Šharħ Al-Tashīl"

إعداد

محمد عدلي محمد عودة

إشراف

الأستاذ الدكتور يوسف مسلّم أبو العدوس

اللغة العربية وآدابها / النحو والصرف

2017 – 2016

أعضاء لجنة المناقشة

التفكير النحوي عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التَّسهيل

إعداد

محمد عدلي محمد عودة

ماجستير (اللغة العربية و آدابها) اللغويات، الجامعة الهاشمية 2011م

قُدِّمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في اللغة العربية تخصص: (اللغة والنحو) في جامعة اليرموك، إربد، الأردن.

وقد وافق عليها:

أ.د. يوسف مسلّم أبو العدوس..... رئيساً

أستاذ البلاغة والنقد، جامعة اليرموك، الأردن

أ.د فايز عارف القرعان ..... عضواً

أستاذ البلاغة، جامعة اليرموك، الأردن

أ.د عبد القادر مرعي بني بكر .. .. عضواً

أستاذ اللغة والنحو واللسانيات، جامعة اليرموك، الأردن

د. أحمد محمد أبو دلو.. ..... عضواً

أستاذ اللغة والنحو المشارك، جامعة اليرموك، الأردن

أ.د حسن خميس الملخ.....عضواً خارجياً

أستاذ اللغة والنحو واللسانيات، جامعة آل البيت، الأردن

تاريخ مناقشة الأطروحة: 2017/7/30 م

ب

الإهداء

- **إلى الإمام ابن مالك، إجلالًا واحترامًا...**
- **إلى روح الأستاذ الدكتور إسماعيل عمايرة...**
- **إلى والدي الحبيبين برًّا ووفاءً وتذكارًا. ..**
- **إلى روح الشيخ وائل أبو الخير...**
- **إلى زوجتي رفيقة التّعب الأخضر...**
- **إلى محبي العربيةِ المعتقدين بصفائِها وعِظَم تراثها. ...**

أهدي هذا العمل

الشكر والتقدير

- الشكر: كلُّ الشكرِ لمشرفي الكريم، العَلَمِ العَالِمِ النِّحرير، طيب القلب، لطيف الفؤاد، الأستاذ الدكتور يوسف مسلّم أبو العدوس حفظه الله وأبقاه، وشرَّفنا دائما بطيب لقياه، الذي كان منارةً لي أهتدي بها في البحثِ والتحليلِ، والتأملِ والتفكيرِ، القارئُ الناقدُ الحاذقُ، فله مني كلُّ الشكرِ والتقدير، وجزاه الله عني كلَّ خير.
- والشكر موصول إلى العلماء الأساتذة الأكارم الأفاضل الذين تفضَّلوا عليَّ بقبول مناقشة هذه الأطروحة منًّا منهم وكرمًا؛ إلى كلٍّ من:
  - الأستاذ الدكتور حسن خميس الملخ
  - والأستاذ الدكتور فايز عارف القرعان
  - والأستاذ الدكتور عبد القادر مرعي بني بكر
  - والدكتور أحمد محمد أبو دلو

  فلهم جزيل الشكر، وعظيم العرفان، على ما قدَّموا لهذه الأطروحةِ من تقويمٍ وتسديدٍ ونقدٍ يرتقي بها و يزيدها غناء.
- والشكر أخيرًا إلى كلِّ من أسهم في إنجاز هذا العمل، وأعان عليه.

فهرس المحتوى

الموضوع	الصفحة
صفحة أعضاء لجنة المناقشة	ب
الإهداء	ج
الشكر والتقدير	د
المحتوى	هـ- و
الملخص بالعربية	ز
المقدمة	1-3
التمهيد	4-11
الفصل الأول: الشواهد النّحوية عند ابن مالك	12-55
وفيه أربعة مباحث:	
المبحث الأول: الاستدلال بالقرآن وقراءاته	13-28
المبحث الثاني: الاحتجاجِ بالحديث النبويّ الشريف	29-37
المبحث الثالث: الاحتجاج بكلام العرب	38-52
المبحث الرابع: موقف ابن مالك من الضرورة الشعرية	53-55
الفصل الثاني: القياس	56-94

وفيه أربعة مباحث:	
المبحث الأول: الكلام على القياس والعلّة النحوية	57-67
المبحث الثاني: أشكال القياس في كتاب ابن مالك	68-78
المبحث الثالث: تقنيات ابن مالك بين السماع والقياس	79-85
المبحث الرابع: موقف ابن مالك من القياس على القليلِ والنادرِ والشّاذِ	86-94
الفصل الثالث: منهج ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ومذهبه النحوي	95-124
وفيه ثلاثة مباحث:	
المبحث الأول: منهج ابن مالك في كتاب شرح التَّسهيل	96-102
المبحث الثاني: موقف ابن مالك من الأصول النَّحويّة المختلف فيها	103-112
المبحث الثالث: مذهب ابن مالك النحويّ	125-126
الخاتمة	125-126
قائمة المصادر والمراجع	127-137
الملخص باللغة الإنجليزية	138

المُلخص

عودة، محمد عدلي. التفكير النحويّ عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التَّسهيل. أطروحة دكتوراه. جامعة اليرموك 2017، (المشرف الأستاذ الدكتور يوسف مسلّم أبو العدوس).

كشفَ الباحثُ عن التفكيرِ النحويّ عند ابنِ مالك في كتابِهِ شرح التَّسهيل، واختارَ ابن مالك؛ لمكانتِه المعروفةِ بينَ أهلِ العلمِ، كما اختارَ الكتاب؛ لأهميتِهِ ومكانتِهِ، علاوة على أنّه الممثلُ لمذهبِ ابن مالك، وخلاصةُ فكرِهِ وآرائِهِ.

وقسّم الباحثُ دراستَه فصولاً ثلاثة، الأول: عنوَنَه بـ"الشواهد النحوية عند ابن مالك" تحدّثَ فيه عن الشَّواهد من القرآن الكريم ومن الحديث ومن الشعر، مبينا ما الذي اعتمده ابن مالك في الاحتجاج. والفصل الثاني: عنونه بـ "القياس" وتَناول فيه الباحثُ أصلَ القياس من حيث التعريف و الأشكال. أمّا الفصل الأخير فعنونه بـ "منهج ابن مالك في شرح التَّسهيل ومذهبه النحويّ"، تحدّث فيه عن سماتٍ عامةٍ في الكتابِ، وعن موقفِ ابن مالك من الأصولِ النَّحويّة المُختلَفِ فيها، وتناول مذهبه النحويّ.

واتّبعَ الباحثُ في دراستِه المنهجَ الوصفيّ الاستقرائيّ التحليليّ. ومن أبرزِ النتائج التي توصّلَ إليها: عدم احتجاج ابن مالك بالقراءاتِ الشاذّةِ بكثرة، وعدم اتساق منهجه في الاستشهاد بالحديث النبويّ الشريف من حيث: الصّحةُ والضّعف، وعدم احتجاج ابن مالك بالحديث النبوي الشريف، وكشفَ الباحثُ عن بعض أشكال القياس عند ابن مالك، وعن موقفِه من القياس على القليلِ والنادرِ والشّاذِ، ورجَّحَ الباحثُ انضمامَه إلى المذهبِ البصريّ.

الكلمات المفتاحيّة: ابن مالك، السّماع، القياس، الشَّواهد المجهولة القائل، مذهب ابن مالك النحويّ، كتاب شرح التسهيل.

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على أفضل خلق الله سيدنا محمد بن عبد الله و على آله وصحبه ومن والاه، وبعد:

فكشفَ الباحثُ في هذه الأطروحةِ عن التفكير النّحويّ عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التَّسهيل، ويتصلُ هذا النوعُ من الدراسةِ بما يُطلق عليه بعض الباحثين النّحوَ القديم.

وآثرَ الباحثُ أن يكونَ هذا الموضوع، موضوعَ دراستِه لنيلِ درجة الدكتوراه لسببين:

السبب الأول: رفدُ المكتبةِ العربيّةِ، بدراسةِ كتابٍ عُنِيَ به كثيرٌ من العلماءِ شرحا ودراسة ؛ وهو كتاب ابن مالك الموسوم بـ: (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد).الذي عدّه بعض العلماء موسوعة علمية من حيث العرض والترتيب والمنهج.

أما السبب الثاني: فهو الوقوف على الأحكام التي تناولت ابن مالك من حيث العدالةُ و غيرُها، ومحاولة تبيين تفكيره النّحوي، لا سيما أنَّ الدراسات –مع كثرتها– تضاربت في أحكامها عنه من حيث العدالة ومن حيث المذهب ما بين البصرة والكوفة.

وأرادَ الباحثُ أنْ يدرسَ (التفكير) النَّحويّ عنده؛ قاصدًا العمليات العقليّةِ المُستقاة من خلال موقفِهِ من أصولِ النَّحو بصورةٍ رئيسةٍ، وأنْ يكشفَ عن منهجه في تأليفِ كتابِهِ، وأن يبيّن مذهبه النحوي. ولعلَّ كلمةَ (التفكير) غير مضبوطة في اصطلاح النُّحاة، مما اقتضى من الباحثِ ضبطَ مصطلحِه وتحديدَ مفهومِهِ وسيأتي الباحث عليه في التمهيد.

أمَّا سببُ اختيارِ الباحثِ كتاب (شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد) المشهور بـ: (شرح التَّسهيل)؛ فلأنّ قيمته معروفة عند أهلِ الصناعةِ النَّحويّة، إذ وُصف بأنَّه موسوعةٌ نحويّةٌ، وهو

الممثل لمذهبِ ابن مالك النَّحويّ واللغوي وفيه خلاصة آرائه، وشروحُهُ الكثيرةُ دليلٌ على أهميتِه وفائدتِه.

واتّبعَ الباحثُ المنهجَ الوصفيّ الاستقرائيّ التحليليّ؛ فدرسَ الأجزاء الثلاثة الأولى من الكتاب وعالجَ الشَّواهد الموجودةَ بالنّقد والتحليل والإحصاء ما أمكن، ودرس القياس عند ابن مالك من حيث التعريف والأشكال والاستعمال، وبيّن موقف ابن مالك من تعارض السّماع والقياس، وجلّى موقفه من الأصول النحوية المختلف فيها، وبيّن مذهبه النحوي ما بين البصرة والكوفة.

واقتضتْ طبيعةُ البحث أنْ تكونَ في مقدمةٍ وتمهيدٍ وثلاثة فصولٍ وخاتمة:

- المقدمة: تحدّث فيها الباحث عن مشكلةِ الدراسة وأهميتها ومنهجه المُتبع فيها.
- التمهيد: عرض الباحث فيه لمصطلح (التفكير النحوي) عرضا موجزا، وتحدّث فيه عن كتاب التَّسهيل وشروحه، وتناول فيه الدراسات السابقة.
- الفصل الأول: (الشواهد النّحوية عند ابن مالك) وقسّمها الباحث على وِفْق التقسيم المشتهر عند النُّحاة: القرآن الكريم وقراءاته، والحديث النبويّ الشريف، وكلام العرب "وعُني بالشعر منه خصوصًا؛ إذ إنّه عُمدة السَّماع عندهم. مستفيدا من تقسيم خالد شعبان لهذه الشواهد في كتابه (أصول النحو عند ابن مالك).
- الفصل الثاني: (القياس): تحدَّثَ الباحثُ فيه عن حدِّ القياس بشيء من الإسهاب، وعرض لمسألة العلة والتعليل النحوي، وتَنَاوَلَ أشكال القياس عند ابن مالك، مُعتمِداً تعريف الأنباري، مبينًا سبب اعتماد هذا التعريف، وبيّن موقف ابن مالك من صناعة القاعدة النَّحويّة حالة تعارض السّماع والقياس، وتَحَدَّثَ عن موقفه من القياس على القليل والنادر والشّاذِ.

الفصل الثالث: (منهج ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ومذهبه النحويّ): ذكر الباحث فيه بعض السماتِ المنهجيّةِ عِنْدَ ابن مالك في الكتاب، وتحدَّثَ عن موقفِه من الأصولِ النَّحويّة المُختلفِ فيها، التي حار الباحث في أي جزء من الرسالة يضعها، هل يلحقها بالقياس فهي تشبهه – غالبًا– بافتقارها إلى المسموع في بناء القاعدة، أو يفردها في فصل فتكون في حدود العشر الورقات، إذ إنّ الباحث اقتصر على الأمثلة التي تقيم الدليل وتبتعد عن الإطالة، فكان منه أن وضعها في الفصل الأخير، لأنّها ليست أصلا معتبرا عند النّحاة جميعهم، ولا تقيم فصلا، ولم يبنِ ابن مالك عليها حكما ولم تَدُرْ في كتابه دورانا كثيرا. وختم الباحث هذا الفصل بحديثِهِ عن مذهبِ ابن مالك النَّحويّ بين البصرة والكوفة.

الخاتمة: ذكر الباحث فيها أبرز نتائج الدراسة والتوصيات.

وأخيرًا، فما كان في هذه الدراسة من توفيق وسداد فمن الله –عزَّ وجلَّ– العليّ العظيم وحدَه، وتوفيقه وتسديده، وما كان فيها من خلط وخلل وزلل، فمن نفس الباحث، والله المستعان، وعليه التُّكلان، والحمد لله ربِّ العَالَمين.

التمهيد:

مصطلح التفكير النحوي

لم يجد الباحث عند رجوعه إلى معاجم اللغة المتخصصة في الاصطلاحات معنى خاص لكلمة (التفكير النحوي)، ووجد في المكتبة العربية غير عنوان ضمّ كلمة التفكير النحوي، منها:

- كتاب حسن الملخ الموسوم بـ(التفكير العلمي في النحو العربي)،2002م، وقال فيه المؤلف إنّ: " التفكير العلمي يجب أن يرتبط بصواب المنهج وصواب المعلومة معا"[1]، ففهم الباحث أن مسألة التفكير متعلقة بالمنهج أصولا، ويكمل حسن كلامه قائلا: " وبنية التفكير العلمي هرمية؛ قاعدتها تقنيات الاستقراء، ووساطتها أساليب التحليل، وذروتها التفسير"[2].

يتّضح للدارس عند رجوعه إلى كتاب الملخ أنه يصدر عن خبرة نحوية تظهر في استعماله للمصطلحات، والتبويب والتقسيم، وإعطاء الأمثلة من المتقدمين والمتأخرين، ومن النُّحاة والفيزيائيين، وفهم الباحث من كتابه أنَّ التفكير متعلق بالعمليات الثلاثة، وهي: الاستقراء و التحليل والتفسير، يسبقها الحديث عن المنهج و الصواب في المعلومات معًا.

- كتاب علي أبو المكارم (أصول التفكير النحوي)،2006م.

قال أبو المكارم" أمّا أصول التفكير النحوي، فتتّسم بالشمول، إذ تتناول الأسس الكلّية التي بنى عليها النحاة العرب قواعدهم الجزيئة وأحكامهم التفصيلية"[3].

---

[1] الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي،دار الشروق،ط1،2002م، ص 18.

[2] المرجع السابق، ص 20.

[3] أبو المكارم،علي، أصول التفكير النحوي، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006م، ص 11.

وفهم الباحث من هذا النقل، أنّ الدارس في التفكير النحوي، يبحث في أصول النحو ابتداء، ثم ينتقل إلى الحديث عن تطبيقات الأصول في الفروع والمنتجات– إن صح التعبير.

- كتاب محمد عبده فلفل (معالم التفكير في الجملة عند سيبويه)،2009م.

يرجِّح الباحث أنَّ المؤلف قصد بكلمة التفكير هنا، الفهم والتفاصيل[1]، إذ إن البحث لم يتطرق إلى الاستقراء و التحليل أوالتعليل والتفسير. ولعل ارتباط كلمة التفكير بعالم او نحوي معين، تعطي دلالة مغايرة عن ارتباطها بالعقل النحوي الجمعي.

- رسالة رانية السقرات لنيل درجة الدكتوراه المعنونة بـ (التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه التفسير الكبير)،2010م.

عرضت فيه الباحثة لمعنى التفكير النحوي في الاصطلاح وتحدثت عنه عند علماء التربية و خلصت إلى أن :" التفكير النحوي هو الخطوط الرئيسة التي سار عليها البحث النحوي، والتي تعود إلى بداية نشأة النحو العربي"[2].

- بحث حسين علي الفتلي المعنون بـ (أصول التفكير النحوي عند ابن جني)، 2013.

لم يضبط صاحب الباحث معنى كلمة التفكير اصطلاحا، ولم يقف عندها وقوفا خاصا، وفهم الباحث أنه درس بالتفكير الأصلين المجمع عليهما(السماع والقياس)، والإجماع، وانتقل إلى دراسة مسألة التعليل وقضية العامل وختم المؤلف بحثه بالحديث عن قواعد الاستدلال.[3]

---

[1] ينظر، فلفل، محمد عبده، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، ط1، 2009، ص7–9.

[2] السقرات، رانية فرحان، التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه التفسير الكبير،رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2010، ص 14.

[3] ينظر، الفتلي، حسين علي، أصول التفكير النحوي عند ابن جني، مجلة كلية التربية الأساسية، بابل/ العراق/ العدد 14/ 2013، ص535.

- بحث خديجة كلاتمة المعنون بـ(الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي)، 2013.

تحدثت فيه الباحثة عن الاستدلال وعلاقته بالمنطق ولم تتعرض إلى كلمة التفكير ضبطا ومفهوما، وفهم الباحث أنها قصدت العمليات الناتجة من تطبيق القياس وأخذ الدليل عنها[1]، فقد كان كلامها مختصرا .

يؤيد الباحث –بعد العرض السابق– ما ذهب إلى حسن الملخ وأبو المكارم، من أنَّ التّفكير النَّحوي عملية أوسع من الحديث عن أصول النحو، وإن كانت تدرسه دراسة حتمية، منتقلة إلى الحديث عن المنهج والتقسيم، والطابع المنهجي الخاص بالمدروس.

وأتى الباحث ليبين منهج ابن مالك في التعامل مع الشواهد النحوية قبولا ورفضا، وأراد ان يكشف عن منهجه العقلي في القياس تحديدا، وينظر في توجيهه للقواعد حال تعارض السّماع مع القياس، خاتما حديثه عن المنهج والطابع العام والانتماء المذهبي إن صح التعبير.

[1] ينظر، كلاتمة، خديجة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي، حوليات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول،2013، ص 199–201.

وقفة مع الدراساتِ السابقة:

ضمّتِ المكتبةُ العربيّةُ، كتبًا ورسائلَ جامعيّةً متعلقةً بابن مالك[1] عمومًا، وبكتابه شرح التَّسهيل[2] خصوصًا، يذكر الباحث منها:

---

[1] هو محمد بن عبد الله بن مالك الجيّاني الطائي، جاء في إشارة التعيين" نزيل دمشق، إمام في العربية واللغة، طالع الكثير، وضبط الشواهد، مع ديانة وخير، وقرأ القراءات، وكان مبرزا في صناعة العربية، ولو لم يكن له إلا تسهيل الفوائد لكفاه." اليماني، عبد الباقي عبد الحميد، إشارة التعيين، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1986م، ص 320 وما بعدها. ينظر في ترجمة ابن مالك: الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 2000م، 3/285–289. والسّبكي، تاج الدين بن عبد الوهاب، طبقات الشافعية، تحقيق محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط3، 1413هـ، 67/8 وما بعدها. والسيوطي، جلال الدين ابن عبد الرحمن، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979 م، 1/130–134.والسيوطي، تحفة الأديب في طبقات مغني اللبيب، تحقيق حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م، 1/752–755. وابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986م، 7/ 590 وما بعدها. و المقّري، شهاب الدين أحمد بن محمد، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1، 1997م، 2/222–225. الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط 15 ، 2002م، 6/233.

[2] يقول صاحب كشف الظنون عن كتاب ابن مالك "تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد" وهو: كتاب جامع لمسائل النّحو، بحيث لا يفوت ذكر مسألة من مسائله وقواعده؛ ولذلك اعتنى العلماء بشأنه، فصنفوا له شروحا، منها: شرح المصنف: وصل فيه إلى باب مصادر الفعل، يقال: إنه أكمله، وكان كاملاً عند تلميذه الشهاب الشاغوري، فلما مات المصنف، ظن أنّهم يجلسونه مكانه، فلما خرجت عنه الوظيفة، تألم؛ فأخذ الشرح معه". حاجي خليفة ، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى ،بغداد، 1941م، 1/406 وما بعدها. وقد وافق هذا الرأيّ ودلَّلَ له

- ابن مالك اللُّغويّ، إعداد غنيم غانم الينبعاوي، (1979)، جامعة الملك عبد العزيز، المملكة العربية السعودية.

وهي في الأصل رسالة لنيل درجة الماجستير، درس صاحبها جهود ابن مالك اللُّغويّة، وقد حَرَصَ على تتبّعِ أعمالِ ابن مالك اللُّغويّة في مصنفاتِهِ وآرائِهِ التي أبداها، وقد حاولَ الوقوفَ على معظمِ أعمالِهِ اللُّغويّة من مطبوعٍ ومخطوطٍ وجمعَ شتات ما تفرق منها. وتناول في فصله الرابع، آراء علماء- متقدمين ومتأخرين- في ابن مالك، وأَشَارَ إلى مذهبه النَّحويّ. وقد طبع المؤلف رسالته حديثا مطلقا عليها (الدراسات اللغوية عند ابن مالك بين علم اللغة وفقه اللغة)،1417هـ.

- أسباب ترجيحات ابن مالك النَّحويّة في شرحه للتسهيل إعداد، علي بن علوي الشهري: (2003)./ جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

عبد الرحمن السيّد ومحمد بدوي المختون في أثناء تحقيقهما للكتاب. يُنظر: مقدمة تحقيق كتاب ابن مالك، محمد جمال الدين ، شرح التَّسهيل، تحقيق د. عبد الرحمن و د. محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990 م، 21. وممّا يدلّ على أهميّة هذا الكتاب، أنْ تَنَاوَلَه العلماء بالشرح والدرس، فمن شروحه الواردة في كتاب شرح الظنون406/1: شرح العلامة، بدر الدين محمد بن محمد الدماميني، وشرح الشيخ، شهاب الدين أحمد بن يوسف، الشهير بالسمين الحلبي، وشرح الشيخ، بدر الدين، أبي علي الحسن بن قاسم بن علي المرادي، المالكي، المصري، وشرح: الشيخ عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل المصري، النَّحويّ، وشرح: شمس الدين محمد بن أحمد بن قدامة المقدسيّ، وشرح: أبي العباس، أحمد بن سعد العسكري، النَّحويّ، وشرح: محمد بن حسن بن محمد المالقي، النَّحويّ، وشرح: محب الدين، محمد بن يوسف بن أحمد، المعروف بناظر الجيش، الحلبي.

وهي رسالة لنيل درجة الماجستير، حاول صاحبُها إلقاءَ الضوءِ على الأسبابِ التي اعتمد عليها ابن مالك في ترجيحاته النَّحويّة في شرحه للتسهيل، مع تحديدِ موقفِهِ من كل سببٍ من تلك الأسباب التي اعتمد عليها.

- المسائل الخلافيّة في شرح التَّسهيل لابن مالك من أوله إلى باب العدد وكناياته. إعداد الباحثة آمال علي عبد العال عبد الرحمن. (2004)، جامعة الأزهر، غزّة.

وهي رسالة لنيل درجة الدكتوراه، عرضت صاحبتها الآراء الخلافيّة من أول الكتاب إلى باب العدد وكناياته، التي ذكرها ابن مالك في عرض القضايا النَّحويّة. وراجعت كتب النَّحو لتبحث عن آراءٍ أخرى لم يذكرها ابن مالك، ووازنت بين هذه الآراء، مرجحةً رأياً معيناً.

- أصول النحو عند ابن مالك، تأليف خالد سعد شعبان. (2006)، وهو كتاب مطبوع.

درس خالد شعبان في كتابه الأصول النَّحويّة عند ابن مالك وهي: السَّماع، والقياس. و تحدّث عن العلة النَّحويّة، والإجماع، والاستصحاب، وتناول أيضا قواعد الاستدلال عند ابن مالك.

ولا يُنْكَرُ فضل صاحب الكتاب في جمعِ المادةِ العلميّةِ، وترتيبها، فقد أفاد الباحث منه من حيث الترتيب والمنهج، واتّضح له سعة اطلاعه وحسن عرضه، ولكنَّه اقتصر على التوصيف فغلب ذلك على التحليل والموازنة، وهو ما سيحاول الباحث أن يركز عليه.

كما يذهب الباحث إلى أنّ ابن مالك، لم يمتلك فكرًا نحويًّا واحداً طيلة حياته، إذْ تغيرت آراؤه النَّحويّة من كتاب إلى آخر، فلا يتفق مع إيجاد فكر نحويّ يجمع مؤلفات ابن مالك أولها وآخرها، وإنَّما كان كتابه شرح التَّسهيل، خلاصة مذهب ابن مالك النَّحويّ، وتخصيص دراسته، أجدى وأولى بأن يمثّل فكره.

- الفكر النَّحويّ عند ابن مالك في كتابه شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح، إعداد أحمد عبد السلام الرواشدة. (2007).جامعة مؤتة/ الأردن.

وهي رسالة لنيل درجة الماجستير، درس صاحبها الأصول المُتفَق عليها: (السَّماع والقياس)، والأصول المُختلَف فيها: (الإجماع واستصحاب الحال)، في كتاب ابن مالك شواهد التوضيح، ونظّر للفكر النَّحويّ لابن مالك، وتحت أيّ مدرسة ينضوي، ورجّح أنّه مال إلى الكوفِيّين، وأخذ من البصريين.

- أدلة الاحتجاج العقليّة عند ابن مالك في شرح التَّسهيل، إعداد سامية بنت صالح الحربيّ. (2009).جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

و هي رسالة لنيل درجة الماجستير، درست الباحثة فيها الأدلة المُستَعْمَلة في الحجاج العقليّ عند ابن مالك في كتابه شرح التَّسهيل، ومنها مراعاة الأصول ومراعاة النظائر، وضمت إلى ذلك الحكم بالأولى وإجماع النُّحاة والعرب. وغلب على هذه الدراسة دراسة الأمور المتصلة بالحجاج العقليّ المتعلق بتعليل الأحكام إثباتاً أونفياً.

- الاعتراض النحوي عند ابن مالك واجتهاداته، (2009). كتاب مطبوع في الامارات. والكتاب من تأليف محمد ناصر آل قميشان، تناول فيه مؤلفه تراث ابن مالك النحوي بالكلية، ودرسه و بين منهج ابن مالك في ما أسماه (اعتراضات)، وعند النظر في الكتاب وجد الباحث أنّ هذه الاعتراضات لم تكن إلى ميل و تبنّي من ابن مالك لرأي ذكره النحاة على رأي آخر، فلم يظهر جليا إتيان ابن مالك بآراء اعترض بها على النحاة جميعهم، ولعل المسألة تكون لدراسة الخلاف النحوي أقرب منها إلى أي شيء آخر، و يشير الباحث إلى حسن جمع المادة العلمية للمؤلف، وسعة اطلاعه وحسن ترتيبه للكتاب، لكنه يأخذ عليه عدم تناوله للأصول النحوية بعمق وتفصيل. وعند

توقفه – مثلا– عند الشواهد المجهولة القائل، يكتفي بنسبة العدالة لابن مالك ويعتمد شواهده المجهولة القائل. وعدّ الحديث هو ما كان من رسول الله ، والنَّاظر في كتب ابن مالك يجده محتجّا بقول الصحابة أيضا وهو ما درسه النحاة في باب الحديث توسُّعًا أو مجازا.

ويؤكد الباحث أنّ نسبة الاضطرب لابن مالك التي قال بها صاحب الكتاب معتمدا على تغيير آراء ابن مالك في كتابه، أمر يخرج عن الصواب، فمن عادة أهل العلم تغير آرائهم ونضوج أفكارهم، ويشير الباحث أن دراسته اقترصت على شرح التسهيل لهذا الأمر.

- المصطلحات النَّحويّة عند ابن مالك من خلال كتابه شرح التَّسهيل، من باب شرح الكلمة والكلام إلى باب أفعال المقاربة، دراسة تحليليّة نقديّة. (2014).جامعة المدينة العالمية، ماليزيا.

وهي رسالة لنيل درجة الماجستير في اللغةِ العربيّةِ، إعداد توري ماحي، درس فيها صاحبها، كيفيّة عرض ابن مالك للمصطلحات، وحدّه لها وبيان مفاهيمها عنده، في الجزء الأول من كتاب شرح التَّسهيل فقط، لكنّه لم يفرّق بين المصطلحات بصريّها وكوفيّها أ، يتناولها تاريخيا، واقتصر حديثُهُ على تحديدِ المصطلح وشرح مفهومه بكلماته الخاصة.

الفصل الأول

الشواهد النّحوية عند ابن مالك

أراد الباحث في هذا الفصل أنْ يكشفَ عن منهج ابن مالك في تعامله مع الشواهد في بناء القاعدة النَّحويّة من حيث: القبول والرّفض، مقسّماً إيّاها إلى مباحث:

المبحث الأول: الاستدلال بالقرآن و قراءاته

المطلب الأول: موقف ابن مالك من القرآن وقراءاته المتواترة

لم يجدْ الباحث خِلافًا بين العلماء على أنّ نصَّ القرآن كلَّه محتجّ به، بل هو أعلى نصوص الاحتجاج، ويتبنّى الباحث أن الخلاف الذي نشأ بين متقدمي النُّحاة– والذي جاء فيه ردّ بعضهم بعض القراءات– مردّه عدم ثبوت القراءة عندهم في تلك الحِقبةِ الزمنيّةِ، فتاريخ تسبيع القراءات والاتفاق عليها متأخر عن هذه الحوادث[1].

والناظر في كتاب (شرح التسهيل) يجد ابن مالك مكثرا من الاستشهاد بالآيات القرآنية، وفي ذلك قال خالد شعبان: " نال القرآن الكريم حُظْوَةً كبيرة عند ابن مالك، وشغل حيّزًا واسعًا من استشهاداته، وقد وضعه على رأس المصادر الأخرى، وأنزله المنزلة الأولى من الكلام العربيّ، وكثيرًا ما ينصّ ابن مالك أن القرآن أفصح أنواع النثر."[2]

ويشير الباحث إلى قول خالد شعبان أنّ عددَ الشَّواهد القرآنيّة في شرح التَّسهيل هي (1502) ألف وخمسمئة وشاهدان[3]، ويرجِّح أنّه قد ضمّن الجزء الرابع في الإحصاء وهو خلاف

---

1 يُنظر: الزُّرْقاني، محمد عبد العظيم، مناهل العرفان في علوم القرآن، مطبعة عيسى البابي الحلبي وشركاه، ط3، دت،417/1.

[2] شعبان، خالد سعد، أصول النّحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006 م،ص 34.

3 يُنظر: المرجع السابق،ص 140.

الصواب، إذ إنّ الشَّواهد– بعد إن أحصاها إحصاء دقيقا– تقارب (1392) الألف والثلاثمئة والاثنين والتسعين شاهدًا.

وذكر الباحث موضعين من المواضع التي اعتمد فيها ابن مالك على الشَّواهد القرآنيّة اعتمادًا كاملًا في التقعيد:

الموضع الأول: جواز لحاق لام الابتداء بالفعل المضارع المراد به الاستقبال

ينقل ابن مالك عن جمهور النُّحاة أنّهم يقولون إنّ الفعل المضارع المقرون بلام الابتداء يفيد الحال، وأمّا ابن مالك فقد ذهب إلى جواز أن يراد به الاستقبال،إذ قال: "وأمّا لام الابتداء فمخلّصة للحال عند أكثرهم، وليس كما ظنّوا. بل جائز أن يُراد الاستقبال بالمقرون بها، كقوله تعالى[1]:{ وَإِنّ رَبّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيامَةِ } و[2]{ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَنْ تَذْهَبُوا بِهِ } فيحزُن مقرون بلام الابتداء، وهو مستقبل؛ لأنّ فاعله الذهاب، وهو عند نطق يعقوب –عليه السلام– بيحزن غير موجود، فلو أريد بيحزُن الحال للزم سبق معنى الفعل لمعنى الفاعل في الوجود، وهو محال. "[3]

---

[1]سورة النحل، آية 124: " إِنّمَا جُعِلَ السّبْتُ عَلَى الّذِينَ اخْتَلَفُوا فِيهِ ۚ وَإِنّ رَبّكَ لَيَحْكُمُ بَيْنَهُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فى ما كَانُوا فِيهِ يَخْتَلِفُونَ ".

[2]سورة يوسف، آية13: " قَالَ إِنِّي لَيَحْزُنُنِي أَن تَذْهَبُوا بِهِ وَأَخَافُ أَن يَأْكُلَهُ الذِّئْبُ وَأَنتُمْ عَنْهُ غَافِلُونَ ".

3 ابن مالك، محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990 م، 22/1. و سيطلق عليه الباحث في باقي الرسالة (شرح التَّسهيل) على وفق الاسم المشتهر به.

فيستدل ابن مالك بحجَّة عقليّة؛ إذ يرى أنّ الذَّهاب واقع في المستقبل، فلو كان الحزن واقعًا في أثناء نطق يعقوب –عليه السلام– لَلَزِم من ذلك تقدّم الفعل في الوجود على فاعله مع أنّه أثره. واحتجَّ على دعواه بأنَّ لام الابتداء غير مخلّصة للحال بالشَّاهد القرآنيّ وحده.[1]

الموضع الثاني: رأيه في باب الاستثناء

يرى ابن مالك أنّ المستثنى قد يكون أقلّ من المستثنى منه أو أكثر، ولا يشترط نقصانه عن المستثنى منه أو مساواته له، موافقا بذلك مذهب الكوفيين، إذ قال: "واشترط بعض البصريين نقصان المخرج بالاستثناء عن الباقي، واشترط أكثرهم عدم الزيادة على الباقي فلا يجوز على القولين: عندي عشرة إلا ستة، ولا على الأول عندي عشرة إلا خمسة، وهو على القول الثاني جائز، وكلاهما جائز عند الكوفِيّين، وهو الصحيح.

وممن وافقهم ابن خروف واستدلّ بقوله تعالى:[2]{ قم الليلَ إلا قليلا نصفَه} قال: فالقليل هو المستثنى وليس معلوم القدْر، فأبدل منه النصف على جهة البيان لمقدار القليل، والضمير عائد إلى الليل والمعنى قم نصْف الليل وأقلّ منه وأكثر منه. قال: يخرج من هذا أنّ المستثنى النصف أو أقل منه أو أكثر منه (عائد إلى ضمير هذا المتقدم... أو الأقلّ) ولا محيص. قلت ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[3]:{ومَن يرغبُ عن ملَّة إبراهيم إلّا مَن سَفِه نفسه} و{من سفه نفسه} أكثر ممن لم يسفه، فإنّ المراد بمن سفه: المخالفون لملّة إبراهيم وهم أكثر من الذين يتبعونها.

---

[1] ينظر، شعبان،أصول النحو عند ابن مالك، ص 45.

[2]سورة المزمل، الآيات 2و3:" قُمِ اللَّيْلَ إِلاَّ قَلِيلا (2) نِصْفَهُ أَوانقُصْ مِنْهُ قَلِيلا(3)".

3 سورة البقرة، الآية 130:" وَمَنْ يَرْغَبُ عَنْ مِلّةِ إِبْرَاهِيمَ إِلّا مَنْ سَفِهَ نَفْسَهُ وَلَقَدِ اصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصّالِحِينَ ".

ومن استثناء الأكثر قوله تعالى[1]: {فلا يأمنُ مكرَ الله إلا القومُ الخاسرون} لأنّ القوم الخاسرين هم غير المؤمنين لقوله تعالى:[2]{ إنّ الإنسانَ لفى خسر إلّا الذين آمنوا}".[3]

ويناقش خالد شعبان فكرة اعتداد ابن مالك بالقرآن الكريم، قائلاً بأنّ من مظاهر هذا الاعتداد أنّه منع ما لم يَرِد في القرآن؛ لأن القرآن – كما يقول – جاء تبيانًا لكل شيء، لقوله تعالى[4]:{ وَنزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ}. ويردّ على هذه الدعوى بأمثله لا تسلّم له.[5]

ويكتفي الباحث هنا بسوق كلام أبي حيّان الذي يعقّب فيه على كلام ابن مالك: " قلت: هذا الوجه شبيه بكلام الوعّاظ، ولا يلزم كونه لم يَرد في القرآن لعدم وجوده في لسان العرب، فكم من قاعدة نحويّة شهيرة فصيحة لم تأتِ في القرآن. ولا يدعي أحد أنّ القرآن أتى على جميع اللغات والقواعد النَّحويّة."[6]

---

[1] سورة الأعراف، الآية 99.

2 سورة العصر، الآية 2 و أول 3:" إن الإنسان لفى خسر (2) إلا الذين آمنوا وعملوا الصالحات وتواصوا بالحق وتواصوا بالصبر(3) ".

3 ابن مالك، شرح التَّسهيل293/2.

[4]سورة النحل، آية 89:" وَيَوْمَ نَبْعَثُ فِى كُلِّ أُمَّةٍ شَهِيدًا عَلَيْهِمْ مِنْ أَنْفُسِهِمْ ۖ وَجِئْنَا بِكَ شَهِيدًا عَلَىٰ هَٰؤُلَاءِ ۚ وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ ".

[5] يُنظر: شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، 48. والكلام الذي نقله عن ابن مالك موجود، ابن مالك، شرح التَّسهيل 243/1.

6 الأندلسيّ، أبو حيان، التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، تحقيق حسن هنداوي، دار القلم ، دمشق ، ط1 ، دت، 3/ 193. ويتّفق الباحث مع أبي حيّان في معنى قوله إنّ القرآن ليس كتابا للنحو والتقعيد والشواهد، ولكنّه لا يؤيد كثرة وجود قواعد نحوية شهيرة غير موجودة في القرآن الكريم. ولعلّ هذا من مبالغات الأقران.

وجد الباحث أنّ الناظر في كتاب ابن مالك، لا يجده محتجّاً بالقرآن– وحدَه– احتجاجا كثيرا، بل تكاد تكون هذه الاحتجاجات في مواضع محدودة، فقد اجتمع الاحتجاج بالقرآن مع الاستشهاد بالشعر وقول العرب غالباً.

ومثال ذلك، قال ابن مالك: "ويتخلص الاستقبال أيضاً بأداة ترجٍّ، نحو قوله تعالى:[1]{ لعلي أرجعُ إلى الناس لعلهم يعلمون } وكقول الشاعر:[2]

فقلتُ أعيروني القَدومَ لعلني أخُطُّ بها قبرًا لأبيضَ ماجد"[3]

ويعلل الباحث عدم الاحتجاج بالآيات القرآنيّة وحدَها بكثرة عند ابن مالك؛ بأنّه سار على نهج النُّحاة المتقدمين في أنّ القرآن ليس كتاباً للنّحو ولا للتقعيد، فتأدّبهم معه جعلهم يعملون أنظارهم في الشعر ويستدلون به أكثر.

وفي ما يتعلق بالاحتجاج بالقراءات القرآنيّة المتواترة، فقد اختلفت آراء العلماء وتطبيقاتهم حول هذه المسألة. قال سيبويه (ت:180هـ): " إلا أنّ القراءة لا تخالَف؛ لأنّ القراءة السنة"[4]، والناظر في كتاب سيبويه يجده قد خالف هذا التنظير، والقول مرجح على العمل – حملاً على قواعد المحدّثين– فربّما لم تثبتْ القراءة عنده؛ إذ إنّ القراءات وعلومها أُطّرت متأخراً[5].

---

[1] سورة يوسف ، آية 46:" يُوسُفُ أَيُّهَا الصِّدِّيقُ أَفْتِنَا فِي سَبْعِ بَقَرَاتٍ سِمَانٍ يَأْكُلُهُنَّ سَبْعٌ عِجَافٌ وَسَبْعِ سُنبُلَاتٍ خُضْرٍ وَأُخَرَ يَابِسَاتٍ لَّعَلِّي أَرْجِعُ إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ ".

2 نسبه محققو الكتاب إلى مدرك بن حصن الأسدي، وقالوا موجود في كتاب تهذيب الألفاظ،ص 292، ولم أعثر عليه. الطويل والشاهد فيه: استعمال لعلّ مخلصة للاستقبال .

3 ابن مالك، شرح التَّسهيل، 24/1.

4 سيبويه، عمرو بن عثمان، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988م،148/1.

5 ينظر: الحديثي، خديجة، الشَّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م،ص138.

أمّا موقف ابن مالك من الاحتجاج بالقراءات القرآنيّة المتواترة: فوجد الباحث أنّه احتجَّ بها، واعتمد عليها عند التقعيد، كما أنّه تبنّى موقف الدفاع والمنافحة عنها وعن القرّاء أيضا، ولم يمنعه من هذا الموقف ردُّ بعض العلماء بعض القراءات، والطعن على قُرّائها. [1]

ومثال ذلك، رأيه في قراءة حمزة:[2]{وَاتَّقُواْ اللَّه الَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ} – بجر الأرحام– بالعطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجارّ، فقد اختلف العلماء في هذه القراءة واختلفت مواقفهم، فسيبويه تجاهل هذه القراءة ولم يذكرها، واكتفى بذكر المذهب القائل بعدم جواز العطف على الضمير المجرور في لغة الاختيار إلا بإعادة الجار، يقول:"ولم يعطف على المضمر المخفوض؛ لأنه بمنزلة التنوين". [3]

أمّا الفراء (ت:207هـ)[4] فقال: بقبح العطف على الضمير المجرور، وأنّ هذا مما يجوز في الشعر لضيقه.

وعند نظر ابن مالك في هذه الآية، عدّها دليلاً واحتجّ بها، مؤيداً بذلك مذهب الكوفِيّين. ويرجح الباحث هذا؛ لأنّها ثبتت عنده بسند صحيح متصل متواتر. ويتبنّى الباحث القول بأنّ القراءات المتواترة جميعها قرآن، يحتجّ بها.

---

[1] ينظر، شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص 53.

[2]سورة النساء ، آية 1:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّه الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّه كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ". والقراءة لحمزة، يُنظر:، أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين المقدسي، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية،دط،دت،ص410.

[3] سيبويه، الكتاب، 391/1.

4 انظر: الفراء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي و محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 1، 1980م،583/1.

المطلب الثاني: موقف ابن مالك من الاستشهاد بالقراءات الشّاذّة

اختلف العلماء في مسألة الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة، ونقل السيوطي (ت:911هـ) إجماع النُّحاة على الاحتجاج بها إذا لم تُخالف قياسًا معروفًا، وإن خالفت قياسًا معروفًا، يُحتجّ بها في ذلك الحرف بعينه دون القياس عليها، قال السيوطي: "أمّا القرآن فكل ما ورد أنه قُرئ به جاز الاحتجاج به في العربيّة سواء أكان متواترًا أم آحادًا، أم شاذًا، وقد أطبق الناس على الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في العربيّة إذا لم تخالف قياسًا معروفًا، بل ولو خالفته يُحتجُّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجُز القياس عليه..... وما ذكرته من الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة لا أعلم فيه خِلافًا بين النُّحاة."[1]

ويؤيّد الباحث أن نقل الإجماع من السيوطي فيه نظر، إذ تقول خديجة الحديثي: "ولم يكن من منهج البصريين الاستشهاد بالقراءات الشّاذّة" [2]. ولربّما يسع هذا النقل التأويل، فالخلاف بين العلماء على الاستشهاد بالقراءات الشّاذّة، مبثوثٌ في كتب النُّحاة. وعند تأمّل قول السيوطي: " بل ولو خالفته يُحتجّ بها في مثل ذلك الحرف بعينه، وإن لم يجُز القياس عليه ".

يرجّح الباحث أن كلمة " يحتجّ " عند السيوطي، ليست ذات الدلالة نفسها في عصرنا الحالي (الاحتجاج في صناعة القاعدة النَّحويّة). فكيف نحتجّ به ولا نقيس عليه؟ وربّما كان قصد السيوطي الاحتجاج على لغةٍ ما، وتجويزها عند أهل تلك اللغة، لما يقدمون من مستندٍ مسموعٍ معتبرٍ.

---

[1] السيوطي، جلال الدين، الاقتراح في أصول النّحو وجدله، تحقيق محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م، ص39.

[2] الحديثي، الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، ص138.

يقول أبو المكارم في ما يتعلق بمسألة الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة عند ابن مالك: " ولعلّ ابن مالك أكثر النُّحاة – في هذه المرحلة – استشهادًا بالشّاذَّ من القراءات. وإنّ نظرةً عجلَى إلى كتابه:(شرح التَّسهيل)، لتكشف عن اعتماد كبير على شواذّ القراءات في معظم ما ذكر من قواعد. وعلى الرغم من تتبع أبي حيّان لابن مالك في مواضع كثيرة من هذا الكتاب، وبخاصة في استشهاده في الحديث – كما سنذكر بعد قليل – فإنّه لم يأخذ عليه الاستشهاد بالقراءات الشّاذّة، ممّا يكشف عن استقرار الاحتجاج بها، وهو ما يؤيده ما ذكره السيوطي في مواضع من كتابه ."[1]

ويذكر الباحث هنا نصّ كلام أبي المكارم واقتباسه من شرح التَّسهيل، على قوله بكثرة استشهاد ابن مالك بالقراءات الشّاذّة، ويتبع ذلك بمناقشة وتحليل.

ذكر أبو المكارم سبعة أمثلة للدّعوى التي ذكرها، الأول: "ومن أمثلة الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة في القواعد النَّحويّة: جعل ضمير الفصل مبتدأ، ورفع ما بعده على الخبريّةِ، استنادًا إلى قوله تعالى: {وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون } وهي قراءة أبي زيد."[2]

وعند رجوع الباحث إلى الموضع نفسه في شرح التَّسهيل وجد النّص كما يأتي:" ومن العرب من يجعل الضمير المشار إليه مبتدأ ويرفع ما بعده بمقتضى الخبريّة مُطْلقًا، قال سيبويه: بلغنا أن رؤبة كان يقول: أظن زيدًا هو خيرٌ منك، وحدثنا عيسى أنَّ ناسًا كثيرًا من العرب يقولون[3]

---

1 أبو المكارم، علي، أصول التفكير النّحويّ، ، ص126.

[2] المرجع السابق، ص127.

[3] سورة الزخرف، الآية 76، (وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمين)، و القراءة برفع ال(الظالمين) قراءة أبي زيد، ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، مكتبة المتنبي، القاهرة، دط، دت، ص136.

{ وما ظلمناهم ولكن كانوا هم الظالمون } وأنشد[1]:

تبكّى على لُبْنى وأنت تركتها وكنت عليها بالملا أنتَ أقْدرُ. "[2]

ويتضح للباحث عدم اتكاء ابن مالك على القراءة القرآنيّة الشّاذّة فقط، بل سبق ذلك بسماع العرب، وشفّعه بموافقة سيبويه المدعومة بشاهد نحويّ موجود عند سيبويه أيضاً.

أمّا المثال الثاني من أمثلة أبي المكارم فهو: جواز زيادة الياء في اسم الإشارة المثنى.

والثالث: جواز مجيء اسم التفضيل من الخير والشر على أصله بصيغة أفعل.

والرابع: نيابة بعض حروف الجر عن بعض.

والخامس: جواز كسر شين (عشرة) وإسكانها.

ولم يعالج الباحث هذه الموضوعات تجنبًا للإطالة ولظنّه أنّ هذه المسائل لا تتصل بمسألة القواعد النَّحويّة.

والمسألة السادسة عند أبي المكارم هي: "جواز إدخال لام الأمر على المضارع المبدوء بتاء الخطاب، استنادًا إلى قراءة (فبذلك فلْتَفْرحوا) ". وفي ما يأتي نص المسألة في شرح التَّسهيل:

---

[1] قيس بن ذريح ، ديوانه، شرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفه، بيروت، ط2 ،2004م،ص76.القالي، أبو علي، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية،القاهرة، ط2، 1926م، 2 / 315. ولسان العرب، باب الياء، فصل الميم، 15 /292. والشاهد فيه: مجيء (أنت) مبتدأ ، ورفع (أقدر) على الخبرية.

[2] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 169/1. وقول سيبويه موجود في كتابه 392/2.

" والغالب في أمر الفاعل المخاطب خلوه من اللام ومن حرف المضارعة، وقد لا يخلو منهما كقراءة عثمان وأنس وأبي: [1] (فبذلك فلْتَفْرحوا)، كقوله صلى الله عليه وسلم:[2] "لِتأخذوا مَصافَّكم" وهو قليل، والكثير المعروف في كلامهم مجيء أمر الفاعل المخاطب مجرداً من اللام ومن حرف المضارعة، مجعولًا آخره كآخر المجزوم "[3].

وهنا يتجنب الباحث التركيز على أنّ ابن مالك قال: " والغالب " أو أنّه أتبع القراءة بشاهد آخر وهو الحديث، بل يركز على أنّ هذه المسألة لم يصلها ابن مالك بالشرح [4].

والمثال الأخير عند أبي المكارم: " جواز العطف على الضمير المجرور من غير إعادة الجر، استناداً إلى قراءة: [5] { وَاتَّقُواْ اللَّه الَّذِى تَسَآءَلُونَ بِهِ وَالأَرْحَامِ } وهي قراءة حمزة والنخعيّ وقتادة والأعمش. "[6] وحسب الباحث الإشارة إلى أن حمزة من القرَّاء العشر.

---

1 ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص 62.

[2] الزيلعي، عبد الله بن يوسف، تخريج أحاديث الكشاف، 127/2." قلت غَرِيب، وَرَوَى التِّرْمِذِيّ فِي التَّفْسِير وَقَالَ حَدِيث حسن صَحِيح ".

[3]ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 60/4 وما بعدها.

[4]بين الباحث في التمهيد أن ابن مالك لم يصل في الشرح إلى الجزء الرابع. يُنظر: حاشية التمهيد في هذه الرسالة ص7.

[5]سورة النساء ، الآية 1:" يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِى خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّه الَّذِى تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّه كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ".

[6]أبو المكارم، علي، أصول التفكير النّحويّ ،ص128.

ويؤيد خالد شعبان صاحب كتاب(أصول النَّحو عند ابن مالك) رأيّ أبي المكارم، القائل بكثرة استشهاد ابن مالك بشواذّ القراءات. ويسوق الباحث بعض أمثلته ويناقشها:

المثال الأول:(المضاف قد يحذف منه تاء التأنيث إذا لم يوقع حذفها في التباس)، حيث نقل شعبان: " وقد يُحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أومفرد بجمع كحذف تاء تمرة.

ومن شواهد ذلك قراءة بعض القرَّاء "{ وَلَو أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدّه }"[1].

وعند رجوع الباحث إلى شرح التَّسهيل وجد قول ابن مالك:" وقد يُحذف من المضاف تاء التأنيث إن لم يوقع حذفها في التباس مذكر بمؤنث كحذف تاء ابنة، أومفرد بجمع كحذف تاء تمرة. ومن شواهد ذلك قراءة بعض القرَّاء[2]: (وَلَو أَرَادُوا الْخُرُوجَ لَأَعَدُّوا لَهُ عُدَّه) ومنها قول الشاعر[3]:

إنَّك أنت الحزينُ في أثَر الـ قومِ فإنْ تَنْونيَّهم تُقمِ

ومثله[4]:

إنّ الخليطَ أجدّوا البَيْنَ وانجردوا وأخلفوك عد الأمرِ الذي وعدوا

---

[1] شعبان ، أصول النَّحو عند ابن مالك،ص 70 وما بعدها.

2 ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص58 .

[3] الجعديّ، النابغة، ديوانه جمع وتحقيق وشرح:واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998 م،ص 156. في الديوان المحزون وليست الحزين. (المنسرح). والشاهد فيه: حذف التاء من كلمة (نيهم) و أصلها نيّتهم .

[4] البيت لأبي أمية الفضل بن عباس بن عتبة بن أبي لهب وقيل لزهير، هكذا نسبه محققو الكشاف1/ 323. ولم أجده (البسيط). والشاهد فيه: حذف تاء (عدة) فقال: (عد الأمر).

ومثله[1]:

ونارٍ قُبيل الصبح بادرْتُ قدْحها حَيا النارِ قد أوقدتها للمسافر

ومثله[2]:

ألا ليتَ شعْرِي، هل تَنظّر خالدٌ عِيادي على الهجْران أم هو آيسُ

ومثله[3]:

وأحلى من التمر الجنيّ وفيهم بسالةُ نفسٍ إنْ أريدَ بسالُها

ومثله قول رؤبة[4]:

هاتكتُه حتّى انْجلتْ أكدارُهُ وانْحسرتْ عن مَعرفي نكْراؤُه

---

1 كعب بن زهير ،ديوانه، صنعة الإمام أبي سعيد السّكري، شرح ودراسة مفيد قميحة، دار الشوّاف، السعودية، ط1، 1989 م، ص75. (الطويل) والشاهد فيه: حذف التاء في قوله (حيا النار) و أصلها: حياة النار.

[2] ابن سيدة ، أبو الحسن علي، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط1 ، 2000 م. وهو منسوب لأبي ذؤيب، مقلوب ن ش ع 376/1 (الطويل). والشاهد فيه:حذف التاء في كلمة (عيادي)، وأصلها، عيادتي.

[3] الحطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993م ، ص 166. (الطويل) والشاهد فيه: حذف التاء في كلمة (بسالها) و أصلها: بسالتها.

[4] ديوانه ،ص 4. الزبيدي، محمد الحسيني، تاج العروس في نقط جواهر القاموس، دار الهدايا، دط، دت، 27 / 396. والشاهد فيه: حذف التاء من كلمة (معرفي) وأصلها، معرفتي .

فسهّل حذف التاء من هذه الأسماء أنّ حذفها لا يوقع في التباس، لأنّه لا يقال في العُدّة: عُدّ، ولا في النّية، نيّ، ولا في العِدة: عِدٌّ، ولا في الحياة: حيا، ولا في العيادة: عِياد، ولا في البسالة: بسا "[1].

ويتضح للباحث احتجاج ابن مالك بالقراءات الشاذة، متبعا ذلك بالكثير من الشواهد الشعرية. ويرجح الباحث انتماء المسألة المذكورة للغات و ليس للنحو والتراكيب.

المثال الثاني: من دعوى شعبان احتجاج ابن مالك بالقراءات الشّاذّة: (سقوط نون جمع المذكر السالم لتقصير الصلة)، حيث نقل شعبان: "وسقوطها لتقصير صلة كقوله:

قتلنا ناجيًا بقتيل عمرٍو وخيرُ الطّالبِي التِّرَةَ الغَشُومُ

كذا رواه ابن جنيّ بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو(والمقيمي الصلاةَ) بالنصب."[2]

والنص في التَّسهيل:" وسقوطها لتقصير صلة كقوله[3]:

قتلنا ناجيًا بقتيل عمرٍو وخيرُ الطّالبِي التِّرَةَ الغَشُومُ

كذا رواه ابن جنيّ بنصب الترة، ومثله قراءة الحسن وبعض رواة أبي عمرو[1]: (والمقيمي الصلاة) بالنصب.

---

[1] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 224/3 وما بعدها.

[2]شعبان ،خالد سعد،أصول النحو عند ابن مالك ، ص 71.

3 ابن جنيّ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها،80/2.ولم ينسبه. وابن منظور، لسان العرب، مادة غشم. 438/12. والشاهد فيه: حذف النون من كلمة (الطالبي) و أصلها (الطالبين) فقد عملت و نصبت كلمة (الترة) ، فالأصل ثبوتها إذ لا إضافة .

كقول الشاعر[2]:

الحافِظو عورةَ العشيرةِ لا يأتيهم من ورائهم نَطَف

وكقول الآخر[3]:

وإنّ الذي حانتْ بفَلْجٍ دماؤهم هم القومُ كلُّ القوم يا أمَّ خالد

وسقوطها اختياراً قبل لام ساكنة كقوله تعالى[4]: {واعلموا أنكم غير معجزي الله} بالنصب، حكاها أبو زيد: وحكى ابن جنيّ: [5]{إنكم لذائقو العذابَ الأليم} بالنصب أيضًا، وهذا شبيه بقولهم في بني العنبر وأنشد ابن جنيّ[6]:

ومساميحُ بماضُنّ به حابسو الأنفسَ عن سوء الطمعْ

---

[1] ابن خالويه، مختصر شواذ القرآن، ص 97.

[2]البيت لقيس بن الخطيم، ديوانه، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، دط، دت، ص 115. (المنسرح) والشاهد فيه: حذف النون من كلمة (الحافظو) و أصلها: الحافظون ، ونصب ما بعدها.

[3]البيت للأشهب بن رميلة، الزبيدي، تاج العروس، فصل الفاء مع الجيم 6 / 155.(الطويل)، والشاهد فيه: حذف نون الذين، فقال الشاعر (إن الذي ....).

[4] ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان ،المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، دط ، دت، 80/2.

[5] المصدر السابق، 81/2، ونسبها إلى بعض العرب.

[6]البيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، الضبي، المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط1،دت، 194. ومَسَاميحُ بما ضُنَّ بهِ... حاسِرُو الأَنْفُسِ عن سُوءِ الطَّمَعْ (الرمل). والشاهد فيه: حذف نون (حابسو) و أصلها: حابسون ، مع نصب ما بعدها.

كذا رواه بفتح سين الأنفس، وحكى ابن جنيّ أيضاً عن الأعمش: [1]{وما هم بضارِّى به من أحدٍ} وهذا في غاية من الشّذوذ بخلاف الذي قبله، فلهذا قلت: قبل لام ساكنة غالبًا، ومثل { بضارى به من أحد }لا يليق بالاختيار بل بالاضطرار نحو: بمذعني لكم. "[2]

ويشير الباحث إلى وصف القراءة القرآنيّة بالشّذوذ، وهذا يفنّد الدعوى بأنّ ابن مالك احتجّ بالقراءات الشّاذّة مُطْلقا.

وذكر خالد شعبان مثالاً ثالثاً ليدلل على رأيه حيث نقل:" استدل على حذف الياء من الآخر، وجعل الإعراب في متلوها بقراءة أبي الرجاء (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ) بضم الشين وقراءة ابن مسعود (وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ) بضم الراء."[3]

والنص في شرح التَّسهيل " ومثل قوله في ثمان ثمانٌ، قول بعض العرب: رباع في الرباعي من الحيوان، وهو فوق الثنيّ، ومثل شناح في الشناحي، وهو الطويل. ومثله قراءة بعض السلف[4] (وَمِنْ فَوْقِهِمْ غَوَاشٌ) بضم الشين، وروي أن عبدالله ابن مسعود قرأ[5]: (وَلَهُ الْجَوَارُ الْمُنْشَآتُ) بضم الراء."[6]

---

[1] ابن جنيّ، المحتسب، 130/1.

2 ابن مالك، شرح التَّسهيل، 73/1.

[3]شعبان، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 71.

[4] ابن خالوية ، مختصر شواذ القرآن، ص 49.

5 المصدر السابق، ص 149.

[6] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 2/ 403.

ويتضح لدى الرجوع إلى النص أن ابن مالك، استدل بسماع العرب " رباع " وشناح " وشفّع ذلك بالقراءات.

يدعي الباحث مما سبق، أن دعوى أبي المكارم ودعوى خالد شعبان القائلة أن ابن مالك أكثر من الاستشهاد بالقراءات الشّاذّة، مجانبة للصواب، فلم يكتفِ ابن مالك بالشَّاهد القرآنيّ حسب وإنّما أتبعه بالشَّواهد الشعريّة، والأمثلة التي ساقها الباحث خير دليل على ذلك.

وتبقى مسألة الاحتجاج بالقراءات الشّاذّة بحاجة إلى مزيد من البحث والنَّظر، وذلك باستقراء الشَّواهد المتعلقة بالقضايا النَّحويّة ودراستها جميعها، ليكون الحكم حكمًا دقيقًا، وذلك بجمع القراءات الشّاذّة في كتاب شرح التَّسهيل جميعها، ومعالجتها. ويأمل الباحث أن يكون هذا الموضوع، ورقة بحثيّة قادمة.

ووجد الباحث بحثا عنوانه، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، لبكر حميد الأرّكي في جامعة ديالي، كلية العلوم الإسلامية في ماليزيا، وكانت نتائج بحثه: أنّ ابن مالك اهتمّ بالقراءات، ونسبها في الغالب إلى أصحابها، وأنّه يخرّج القراءة على غير وجه، وأنّه يختار الوجه الذي يناسبه بعد عرض آراء العلماء في التوجيهات. ولم يشر صاحب البحث إلى القراءات الشاذّة مطلقا ولم يخرّجها، و إنما كان حديثه عن القراءات المتواترة التي ذكرها ابن مالك وتوجيهاته لها[1].

1 يُنظر، الأركي، بكر رحمن حميد، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، مجلة ديالي، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، 2014.ص 17.

المبحث الثاني: الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشريف

استشهد النُّحاة بالحديث النَّبويّ الشريف في مختلف العصور التي عاشوا فيها والمدارس التي انتموا إليها، ومسألة جواز الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشريف لم تناقش نقاشا مستفيضا قبل القرن السابع للهجرة[1].

يجد المطالع في كتاب سيبويه، أنه قد استشهد بأحاديث نبويّة، لكنّه لم يقدّم لها بما يوضّح أنها من الحديث، ولم يصرّح في أي حديث منها برفعه إلى النبي– صلى الله عليه وسلم– بل كان يأتي بالشَّاهد من الحديث خلال عرضه للقاعدة. ومن ذلك حديث:[2](فبها ونعمت) الذي استشهد به في باب[3](وما أسكن من هذا الباب الذي ذكرنا، وترك أول الحرف على أصله لو حرّك).

واستشهد الفرّاء (ت207) بالحديث النَّبويّ، يقول أحمد مكيّ الأنصاري: "اعتمد الفرّاء الحديث واحتجّ به في النَّحو واللغة احتجاجًا مباشرًا[4]...".

واستشهد الزمخشريّ (ت:538هـ) بستة أحاديث في كتابه المفصّل وصرّح بنسبتها إلى النبي صلى الله عليه وسلم.[5]

---

[1] يُنظر: الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النّحويّ، دار البصائر،القاهرة، د ط،2006 م، 343/1 وما بعدها. ولا يختص الحديث هنا بحديث رسول الله فقط، بل يضمّ قول الصحابة، ومتن الكتاب وفهارسه ضمّت ذلك.

[2] سنن أبي داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009 م ،265/1.

[3] سيبويه ، الكتاب 116/4.

[4] الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النحو واللغة، القاهرة، 1964 م، ص 394. نقلا عن كتاب شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص77. فلم يتح للباحث فرصة الرجوع إلى كتاب الأنصاري.

[5] يُنظر: شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص 78.

واشتدّ الخلاف في القرن السابع بين النُّحاة حول مسألة الاحتجاج بالحديث، ويمكن تقسيمهم على النّحوّ الآتي:[1]

1-فريق جوّز الاستشهاد بالحديث مُطْلقًا، كالرضي الأستراباذي (ت:686هـ).

2-فريق توّسط بين المنع والإجازة، ويمثّله أبو إسحاق الشاطبي (ت:790)، والسيوطي (ت:911هـ).

3-فريق منع الاستشهاد بالحديث[2]، ويمثله أبو الحسن علي بن محمد الإشبيلي المعروف بابن الضائع (ت680هـ)، وأثير الدين محمد بن يوسف المعروف بأبي حيّان (ت:754هـ).[3]

أمَّا ابن مالك فقد كان له باع في علم الحديث لا يُنكر، فهو إلى جانب علمه بالنّحو واللُّغة والقراءات كان من رجال الحديث المبرّزين، نص على ذلك كثير ممن ترجم له؛ فالمقّريّ (ت:1041هـ) يقول عنه[4]:"وأمّا الاطلاع على الحديث فكان فيه آية ".

---

[1] يُنظر: الحديثي، خديجة، موقف النحاة من الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف، دار الرشيد، بغداد، دط،1981م، 20–25.و تبنّى خالد شعبان هذا التقسيم ينظر، أصول النحو عند ابن مالك، ص 79–84.

[2] ويرجّح الباحث أنهم منعوه بكثرة، إذ إن الثابت استشهاد أبي حيان بالحديث النَّبويّ الشريف. يُنظر: المرجع السابق، ص 319.

3 وجد الباحث هذه التقسيمات مبثوثة في كتب النَّحو، ولعلَّ أولها كان من البغدادي في الخزانة. ويضيف الباحث قسمًا رابعًا لهذه الأقسام، وهو قسم من (توقّف) عن المسألة، ولم يحتج بالحديث ولم يعارض الاحتجاج به، ويشابه ذلك فعل سيبويه، ويسوّغ لذلك اتساع لغة العرب، وعدم حاجتهم إلى الحديث النَّبويّ المقدّس.

[4] المقريّ، نفح الطيب في غصن الأندلس الرطيب، 223/2.

ويرى بعض الدّارسين أنّ ابن مالك توسّع في الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشريف، وعدّوه من سمات مذهبه في النَّحو، فعندهم أنَّ ابن مالك أول من أكثر من الاحتجاج بالحديث النّبويّ الشريف في إثبات القواعد النَّحويّة.[1]

يذهب الباحث إلى أنّ مصطلحي: (الاستشهاد) و(الاحتجاج) استُعملا مترادفين في كتب النّحو، ويرى أن الفصل بينهما يفيد دراسته.

وذلك بالقول بأنّ الاستشهاد: الإتيان بشاهد على القاعدة لأحد الشعراء المتقدمين أو المتأخرين، أو الإتيان بمثالٍ مُطْلقًا.

أمّا الاحتجاج: فيميل الباحث إلى استعماله عند الإتيان بـــ(الشَّاهد النَّحويّ)، أصلاً لاستنباط القاعدة وبناء الحكم. وله شروط وأحكام دارت في كتب النَّحو عند المتأخرين[2]، مثل: الثقة بقائله، وعدم اختلاطه بغير العرب، ووجوده في حِقبة زمانيّةٍ معيّنَةٍ، وعدم اختلاف الرواية؛ فما وقع فيه الاحتمال سقط به الاستدلال.

قال أبوحيّان (ت754) في ما يتعلق بمسألة احتجاج ابن مالك بالحديث النَّبويّ الشريف: "وما أظن هذا الرجل أخذ هذا الحكم ولا بناه إلا على ما روي في ذلك من حديث جابر والبراء، فإنّ عادته ذلك، وهو إثبات الأحكام النَّحويّة بما وقع في كتب الحديث، وهذه عادة من لم يشتغل على العلماء، بل ينظر بنفسه، ويستبد برأيه، وقد تكلمنا معه في ذلك وأمعنّا الكلام في «كتاب التكميل»، وبينّا علّة كون علماء العربيّة الذين أسسوا قوانينها وقواعدها، لم يبنوا الأحكام على ما ورد في الحديث، كأبي عمرو بن العلاء والخليل بن أحمد ويونس بن حبيب وسيبيويه والأخفش والجرميّ والمازنيّ والمُبرد والكسائيّ والفرّاء وهشام والأحمر وثعلب وغيرهم –رحمهم الله–، وجاء هذا الرجل

[1] ينظر: الحديثي، موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشريف، ص315–317 وما بعدها.

[2] وقد عرض حسن الملخ هذه الشروط وبينها، ينظر، الملخ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 148-151.

متأخرًا في أواخر القرن السابع، فزعم أنّه يستدرك على المتقدمين ما أغفلوه، وينبّه النّاس على ما أهملوه، ولله در القائل: " لن يأتيَ آخر هذه الأمة بأفضل ما أتى به أولها"[1].

فينقل أبو حيّان: أنّ ابن مالك احتجّ بالحديث، منكرًا عليه ذلك. فإن قصد أبو حيّان الاستشهاد، فهذا صحيح، ولا يُنكر على ابن مالك، فقد كان النُّحاة يأتون بأمثلة مصنوعة أحيّانا، فلمَ الاعتراض على مثال من قول رسول الله – صلى الله عليه وسلم–، ولم يجد الباحث من ينكر الحريَّة في اختيار المثال في أثناء الشرح.

وإن قصد أبو حيّان؛ الاحتجاج بالمعنى الذي ضبطه الباحث آنفًا، فلا يُسلَّم هذا له، لأنّ أبا حيّان نفسه احتجّ بالحديث[2]، وعند مراجعة الباحث مواطن ورود الحديث النَّبويّ الشريف عند ابن مالك، فلم يجده يبني عليه وحدَه قاعدة يخالف بها النُّحاة المتقدمين، وكثيرًا ما نصّ على أنّ ذلك مثال، فقال:(ومثاله) و(مثل ذلك)، إلّا في مواضع قليلة جدًا تعلقت باللُّغات لا بالقضايا النَّحويّة.

ويورد الباحث بعض الأمثلة[3] التي جاء بها من يقول إنّ ابن مالك استعمل فيها الحديث النَّبويّ الشريف، ونسب إليه بعض العلماء، الاحتجاج بالحديث النّبوي مستدلّين بها.

- المثال الأول: قوله بجواز ثبوت ميم (فم) عند الإضافة بلا ضرورة:

قال ابن مالك: "وزعم الفارسيّ أنّ قوله[4]:

---

[1] الأندلسيّ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، 9/ 342.

[2] ينظر: الحديثي، موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشريف، ص426 وما بعدها.

[3] شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص 101.

[4] البيت العجاج ، رؤبة، ديوانه، تصحيح وترتيب وليم ابن الورد، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت، ص 159. (الرجز)

يصبح ظمآن وفي البحر فمه

من الضرورات، بناءً على أن الميم حقها ألا تثبت في غير الشعر، وهذا من تحكماته العارية من الدليل، والصحيح أن ذلك جائز في النثر والنّظم، وفي الحديث الصحيح:[1] "لخُلوف فم الصائم أطيب عند الله من ريح المسك".[2]

استشهد ابن مالك هنا، بالحديث الذي نصّ على صحته. ولم يأت بشاهد آخر ولم يسبقه شاهد أيضًا.

يرى الباحث أنّ هذه المسألة تختص باللُّغات، لا بمسألة القواعد النَّحويّة، إضافة أن إلى أنّ الشاهد الشعري لرؤبة بن الحجاج وهو معتمد في الاحتجاج عند النّحاة.

المثال الثاني: قوله في مسألة جواز حذف خبر إنّ في السعة، قال ابن مالك: "وربما دخلت إنّ على ما خبره نهي، وللجزأين من بعد دخولهن ما لهما مجردين، لكن يجب هنا تأخير الخبر، ما لم يكن ظرفًا أوشبهه فيجوز توسيطه، ولا يخص حذف الاسم المفهوم معناه بالشعر، وقلَّما يكون إلا ضمير الشأن، وعليه يحمل:"إنّ من أشدِّ النّاس عذابًا يوم القيامة المصوِّرون"[3] لا على زيادة (من)، خِلافًا للكسائي. "[4]

---

[1] ابن محمد، فؤاد بن صالح، اللؤلؤ والمرجان في ما اتفق عليه الشيخان، دار إحياء الكتب العربية، دط، دت، 19/2. والحديث صحيح..

[2] ابن مالك ،شرح التَّسهيل، 1/ 49-50.

3 سنن النسائي، "إِنَّ مِنْ أَشَدِّ النَّاسِ عَذَابًا يَوْمَ الْقِيَامَةِ الْمُصَوِّرُونَ"وَقَالَ أَحْمَدُ: الْمُصَوِّرِينَ "، 216/8.

[4]ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 10/2 وما بعدها.

ويلحظ الباحث قول ابن مالك: (يُحمل)، والمفهوم منه أنه خرّج الشَّاهد الحديثي على قاعدة سابقة البناء في ذهنه، وهي القول بحذف اسم (إنّ) وقد يكون المحذوف ضمير شأن، واحتجّ ابن مالك بقول بعض العرب، الذي نقله عن سيبويه عن الخليل.[1]

ويشير الباحث إلى أنّ ابن مالك لم يصرح بنسبة الحديث، أو بدرجة صحته.

المثال الثالث: قوله بتجويز لغة أكلوني البراغيث، قال ابن مالك: " ومن قال من العرب: يفعلان الزيدان، ويفعلون الزيدون، قال هنا: أفاعلان الزيدان؟ وأفاعلون الزيدون؟ وكان الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسد الخبر. وإلى نحو هذه الإشارة أشرت بقولي: (إلا على لغة يتعاقبون فيكم ملائكة).[2] ". ولم يلفت ابن مالك هنا إلى أن المحتج به حديث نبويّ شريف.

لكنّه عند تناول الموضوع في بابه (باب الفاعل)، قال:" والعلم على هذه اللُّغة قول بعض العرب: أكلوني البراغيث. وقد تكلم بها النبي صلى الله عليه وسلم فقال: (يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار)، وعلى هذه اللُّغة قول الشاعر يرثي مصعب بن الزبير رضي الله عنهما[3]:

لقد أوْرث المِصْرَيْن خِزْيًا وذلةً قتيلٌ بدَيْر الجاثَليق مُقيمُ

تولَّى قتال المارِقين بنفسِه وقد أسْلماه مُبْعَدٌ وحَميمُ"[4]

---

1 ابن مالك ، شرح التَّسهيل،2/ 13.

[2]المصدر السابق ، 273/1.

3 نسبهما السيوطي، لعبد الله بن قيس الرقيات. السيوطي، شرح شواهد المغني،785/2. والشاهد فيه: ذكر (مبعد وحميم) برفعهما و قد أتى الفاعل ضميرا في قول الشاعر (أسلماه) ، ليكون الفاعل مكررا على البدلية، شبيها لقوله عليه الصلاة والسلام (يتعاقبون فيكم ملائكة) .

[4] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 116/2.

فساق ابن مالك كلام العرب، وأتى بالشَّواهد الشِّعريّة، على هذه اللُّغة، لكنّه آثر أن يشهرها بقول الرسول – عليه الصلاة والسلام–.

وأتى الباحث بهذه النَّماذج؛ ليقول :

أولا: لم يحتجّ ابن مالك، بالحديث النَّبويّ الشريف في بناء قواعد نَّحويّة جديدة لم يقل بها النّحاة المتقدّمون، وبان ذلك للباحث بعد مراجعته لمواضع الحديث الشريف المتعلقة بالقضايا النحوية جميعها.

ثانيا: لم يستعمل ابن مالك منهجًا واحدًا في استشهاده بالأحاديث من حيث: الصحة والضعف، ومن حيث نسبتها إلى رسول الله، فأحيّانا ينصُّ على صحة الحديث، وأخرى لا يذكر أنّه حديث –كما كان من سيبويه– والناظر في كتابه يجد أنّه لم يقتصر في الاستشهاد على صحيح الحديث فحسب[1].

ومثال استشهاده بأحاديث غير صحيحة، استشهاده بقوله– صلى الله عليه وسلم:[2] " يا عظيمًا يرجّى لكلِ عظيم " فالحديث محكوم بضعفه عند أهل الحديث، لكنَّ ابن مالك يؤيد به مذهب الفرَّاء، من نصب النكرة الموصوفة المناداة حالة عدم إفرادها.

[1] إذ أنه استشهد بأحاديث ضعيفة، يُنظر، شواهد ابن مالك من الحديث النَّبويّ الشريف، تخريجًا ودراسةً / رسالة ماجستير في الحديث، إعداد: الرمحي، محمد كمال، 353.

[2] ابن الجوزيّ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن،العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق:إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان،ط1981،2م.67/2.

ويذكر الباحث قول الشاطبي (ت790) المتعلق بمسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف: " لم نجد أحدًا من النَّحويّين استشهد بحديث رسول الله –صلى الله عليه وسلم–، وهم يستشهدون بكلام أجلاف العرب وسفهائهم الذين يبولون على أعقابهم، وأشعارهم فيها الفحش والخنى، ويتركون الأحاديث الصحيحة؛ لأنها تُنقل بالمعنى، وتختلف رواياتها وألفاظها بخلاف كلام العرب وشعرهم، فإنَّ رواته اعتنوا بألفاظها لما يَنْبَني عليه من النَّحو، ولو وقفت على اجتهادهم قضيت منه العجب، وكذا القرآن ووجوه القراءات، وأمَّا الأحاديث فعلى قسمين:

- قسم يَعتني ناقله بمعناه دون لفظه، فهذا لم يقع به استشهاد أهل اللِّسان.
- وقسم عُرف اعتناء ناقله بلفظه لمقصود خاص كالأحاديث التي قُصد بها بيان فصاحته – صلى الله عليه وسلم–، مثل: كتابه لهمدان، وكتابه لوائل بن حُجر، والأمثال النَّبويّة. فهذا يصح الاستشهاد به في العربيَّة "[1].

ويرى الباحث في موقف الشاطبيّ اعتدالًا في التنظير ودقّةً، وجدها عند ابن مالك في كتابه، وإن كان المشتهر عند النُّحاة المعاصرين خلاف ذلك.

[1] البغدادي، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م، 1/ 12. وينظر: الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط1، 2007 م، 401/3.

ويشير الباحث إلى أنّ النتيجة التي وصل إليها من عدم احتجاج ابن مالك بالحديث النّبوي الشريف، مقتصرة على كتابه شرح التسهيل، فالمشتهر عند الدارسين أنّ ابن مالك احتج بالحديث و ربما كان ذلك في كتابه شواهد التوضيح وهو غير موضوع الدراسة، فحكم الباحث يجري على كتاب ابن مالك المدروس وحسب.

المبحث الثالث: الاحتجاج بكلام العرب

المطلب الأول: موقف ابن مالك من عصور الاحتجاج

عُني علماء اللُّغة والنَّحو بمسألة (ما يحتجُّ به)، فقد قسموه من حيث: المكان والزَّمان، فاعتنوا في البادية أولا؛ لإدراكهم أنّها منبع الفصاحة والنقاء، وأنَّ الحاضرة قد تطرَّق إليها الفساد اللُّغويّ. وحدا هذا إلى التفريق بين لغة البادية ولغة الحاضرة، ولم يكتفوا بذلك، بل راحوا يقسمون قبائل البادية إلى قبائل وسط وقبائل أطراف، ومنعوا الأخذ عن قبائل الأطراف لمجاورتهم العجم.[1]

والتقسيم السابق يتعلّق بالمكان، وأمّا من حيث الزّمان، فيشير الباحث إلى تقسيم البغداديّ (ت 1039هـ)[2] للشعراء الذي قسّمهم أربعَ طبقات:

1- طبقة الجاهليين: وهم قبل الإسلام، كامرئ القيس والأعشى.

2-طبقة المخضرمين: الذين عاصروا الجاهلية والإسلام كلبيد وحسّان.

3- طبقة المتقدمين، ويقال لهم الإسلاميون: وهم الّذين كانوا في صدر الإسلام، كجرير والفرزدق.

4- طبقة المولدين، ويقال لهم المحدثون: وهم من بعدهم إلى زماننا، كبشار وأبي نواس.

وذكر البغداديّ: أنّ الطبقتين الأوليتين يستشهد بشعرهما إجماعًا، وأمّا الثالثة فالرَّاجح صحة الاستشهاد بكلامهما، وأمّا الطبقة الرابعة فالصحيح ألا يستشهد بكلامها مُطْلقًا، وقيل يستشهد بكلام من يوثق به منهم. [3]

---

[1] ينظر، شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص 106.

[2] يُنظر: البغدادي ، خزانة الأدب 5/1 – 6.

3 يُنظر، المصدر السابق، 6/1.

وقد احتجّ ابن مالك بالشعراء المُجمع على الاحتجاج بشعرهم، وهم شعراء الطبقات الثلاث الأولى. وبلغت شواهده في شرح التَّسهيل (2286) ألفين ومئتين وستة وثمانين شاهدًا، من غير تكرار[1].

وهذا القدر الكبير من الاستشهاد كثيرًا ما ينسب فيه الشَّاهد إلى قائله. ومن خلال هذه الشَّواهد المنسوبة، يتبيّن أنّه اعتمد على الشُّعراء الجاهليين والمخضرمين والإسلاميين كامرئ القيس (ت:565م)،وطرفة بن العبد (ت:569م) وزهير بن أبي سُلمى (ت:609م)، والشنفرى(ت:525م)، وتأبط شرا(ت:530م)، والنابغة الجعدي(ت:670م)، وحسان ابن ثابت(ت:40 هـ)،والطرمَّاح بن حكيم(ت:125هـ).[2]

كما أنّ ابن مالك استشهد بشعراء ضعّفهم بعض النُّحاة الأوائل، وعدّوهم من المولدين، من هؤلاء: بشّار بن برد (ت168)، وأبو العتاهية (ت211هـ)، والكُمَيْت (ت:126هـ) وغيرهم.[3]

[1] نقل صاحب كتاب شعبان، أصول النحو عند ابن مالك أن عددها 2415 شاهدا في صفحة 140، وهو خلاف الصحيح، وربما لأنه جعل الجزء الرابع من شرح ابن مالك.

[2] ينظر، شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص 116.

[3] ينظر، المرجع السابق، ص 117.

ونقل بعض العلماء عن الأصمعي عدم جواز الاستشهاد بشعر الطرمّاح بن حكيم لأنّه تعلّم النحو تعلماً[1]، ولم يحتجّ ابن مالك بشعره– مع أنّ الأصمعي متشددّ في حكمه[2]– حيث قال: " وكثرت نظائر[3]: (قتلُ أولادَهم شركائِهم)، فمنها قول الطرماح[4]:

يَطُفْن بحُوزيٍّ المراتع لم تُرَع بواديه من قَرْعِ القِسيَّ الكنائِنِ"[5]

فقد احتجّ ابن مالك بالقراءة المتواترة، على جواز الفصل بين المتضايفين، كما جاء مثل هذا في فصل (قرع) عن (الكنائن) بـ (القسيّ)، الموجود في بيت الطرمّاح.

ومثّل ابن مالك واستأنس بشعراء متأخرين، خرجوا عن النطاق الزماني، ومن ذلك ذكره لشعر المتنبي، حيث قال: "وشذ إعمالها في معرفة في قول النابغة الجعدي– رضي الله عنه–[6]:

بَدَت فعلَ ذي وُدٍّ فلما تبعتُها تولّت وخلَّت حاجتي في فؤاديا

وحلّت سوادَ القلب لا أنا باغيا سواها ولا في حبّها متراخيا

---

1 سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية، محمود فهمي حجازي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، دط، 1991، ص59.

2 ينظر، أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق،علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دط، 2002 م، ص 70. حيث قال أبو علي " وقد طعن الأصمعي على غير شاعر قد احتج بهم غيره كذي الرمة والكميت"، ففهم الباحث من هذا الحكم تشدّد الأصمعي.

3 ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجّة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 2001 م، ص273. وهي قراءة ابن عامر.

4 ديوانه، تحقيق الدكتور عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط2 ، 1994 م،ص269.(الطويل).

5 ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 277/3. والشاهد فيه: الفصل بين المتفضايفين (قرع الكنائن) بمفعوله (القسيَّ).

6 ديوانه، 186.(الطويل).

وقد حذا المتنبي حذو النابغة فقال[1]:

إذا الجودُ لم يُرْزَق خلاصا من الأذى فلا المجدُ مكسوبا ولا المال باقيا

والقياس على هذا شائع عندي."[2]

مما سبق، يجيز ابن مالك إعمال (لا) في معرفة، محتجّا بقول النابغة الجعدي، ويرى الباحث أنّ ذكْره بيتَ المتنبّي لم يكن من باب الاحتجاج، و إنّما الاعتضاد أو الاستئناس والتمثيل.

ويذهب الباحث إلى أنّ ابن مالك بنى قواعده و أصوله على الشعراء الثقات المحتجّ بهم، وأنّ ما كان منه من استعمال شعر المتأخرين، كان من باب التعضيد والاستئناس والتمثيل والشرح، وليس من باب الاحتجاج.

ويرى أنّ مسألة عصور الاحتجاج خلافيّة، وجلّ ما كان من إطار نظري لحدّ هذه العصور كان متأخرًا عن ابن مالك، ويميل إلى أنّ ابن مالك احتجَّ بمن يثقُ بعربيّته واتَّصف بالعلم والأمانة، وإن تجاوز عصور الاحتجاج(حوالي 150هـ). أمَّا التمثيل والاستئناس وأحيّانا الاحتجاج ببعض المتأخرين فواقع في كتب النَّحو[3].

---

[1] ديوان أبي الطيب المتنبي، شرح أبي البقاء العكبري،ضبط نصّه وصحّحه، كامل طارق، دار الكتب العلمية، لبنان،ط1، 1997م، ص288. (الطويل).

[2] ابن مالك ، شرح التَّسهيل،377/1.

3 جاء في مقدمة تحقيق كتاب تمهيد الفوائد، بعد أن ذكر طبقات الشعراء الأربعة، والتي قسّمها البغدادي في الخزانة: "وأما صاحبنا – ناظر الجيش – فقد وجدناه – في أثناء دراستنا وتحقيقنا – قد أورد، واستشهد بشعر من تلك الطبقات على اختلافها"،73/1.

المطلب الثاني: موقف ابن مالك من الشَّواهد المجهولة القائل

اختلفت آراء النُّحاة واشتجرت حول الشَّواهد المجهولة القائل، من حيث: القبول والرفض، فمنهم من منعها ومنهم من قبل بها. والمسألة مبسوطة في كتب المتأخرين كالسيوطي وغيره.

أمّا موقف ابن مالك النَّظريّ الذي صرّح به – إذ إن القول مقدّم على العمل حملًا على قواعد المحدّثين– عند معالجته الشَّاهد (ولكنني من حبها لعميد) قوله:" فلا حجّة فيه لشذوذه، إذ لا يعلم له تتمة، ولا قائل، ولا راوٍ عدلٍ يقول: سمعت من يوثق بعربيّته، والاستدلال بما هو هكذا في غاية من الضعف."[1]

فموقف ابن مالك النَّظريّ، ناصٌ: على أنّ الشَّاهد يجب أنْ يُعلمَ قائله، أو أنْ يروى ممن يوثق بعربيّته.

ووجد الباحث من يعترض على هذا الموقف ويقول:"وهذا الموقف من ابن مالك يعد منهجًا واضحًا من الشَّواهد المجهولة لو أنّه داوم عليها، وظلّ مُتمسِكًا به في كل ما هو من هذا القبيل. ولكن وجدناه في مواضع أخرى يحتجّ بأبيات مجهولة القائلين دون أن يردّها، فقد احتجَّ بقول الراجز"[2]:

أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائمًا لا تَلْحَني إني عسيت صائما

والنّص الكامل في كتاب ابن مالك: "ومثال جعل خبر عسى مفردًا منصوبًا قول العرب:عسى الغُوَيْر أبْؤُسا، وقال الراجز[3]:

---

[1] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 29/2.

[2]شعبان ، أصول النّحو عند ابن مالك، ص 126.

[3]البيت لرؤبة، ديوانه، ص 185. والشاهد فيه مجيئ خبر عسى مفردا منصوبا.

أكثرتَ في العَذْل مُلِحًّا دائمًا لا تَلْحَني إني عسيت صائما."[1]

فلم يستشهد ابن مالك بهذا الشَّاهد وحدَه، بل سبقه بقول العرب الموجود في كتاب سيبويه وغيره من كتب النُّحاة المتقدمين. كما أن البيت لرؤبة بن العجاج وليس مجهولاً قائله[2].

وتابع شعبان ضرب أمثلته على استشهاد ابن مالك بأبيات مجهولة القائل: وقال " واستدلَّ بقول الشاعر:

أيُّها السائلُ عَنْهم وعني لستُ من قيس ولا قيسُ مني

على حذف نون الوقاية من (منّي) و(عنّي)، فيقال:(مني) و(عني) بالتخفيف. قال ابن الناظم عن هذا البيت:" إنه من وضع بعض النَّحويين ".[3]

وعند توقف الباحث على هذا الشَّاهد، وجده مذكورًا في كتب المتأخرين، لا في كتب متقدمي النَّحو، لكنه يشير بأنّ هذا الشَّاهد لا يتعلق بالقواعد النَّحويّة.

وبدا للباحث بعد تناوله لقضية الأبيات المجهولة القائل الكثيرة والتي تنوف على المئتين أنها تكون للتمثيل، وأنّ كثيرًا منها يخرج عن نطاق النَّحو إلى الصرف واللَّهجات، وشواهدها النَّحويّة لم تكن للاحتجاج وإثبات قاعدة لم ترد عند النُّحاة المتقدمين من قبل.

لكنَّه وجد أنّ منها ما لم تكن في استعمال متقدمي النَّحو، ولا في كتبهم، واستعجب من استعمال من بعده لهذه الشَّواهد، وتوقّف عند عدم تناول أبي حيّان خصوصا والعلماء المعاصرون

[1] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 393/1.

[2] البيت العجاج ، رؤبة، ديوانه، ص 185.

[3] شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص127.

لابن مالك لهذه المسألة، وانشغل بعضهم بمسألة الحديث النَّبويّ الشريف فحسب، فلم يجد لذلك مسوّغًا، إلّا أن تكون هذه الشواهد من قبيل التمثيل وليس الاحتجاج.

ووجد الباحث دراسة، تتهم ابن مالك بصناعة الشَّاهد النَّحويّ. تحامل فيها مؤلفها على ابن مالك، وادَّعى دعوات مخالفة للحقيقة، إذ يقول في خاتمة بحثه:

" تقدّم أنّ رأيي في ابن مالك غير حميد، و أنّه مزورٌ كبيرٌ، ومُخترع أكاذيب، وصنّاع شواهد، وأنَّ شواهدَه الشِّعريّة المصنوعة قد قاربت على السبعمئة بيت وتلك حقيقة خطيرة، وفضيحةٌ كبرى في تاريخ البحث النَّحويّ، تكشف عنها الدراسة لأول مرة وهي غير مسبوقة في هذا الموضوع ."[1]

أمّا التحامل و استعمال التعابير غير اللائقة، فواضحة جلية، أمّا قوله: (دراسةٌ نحويّة)، فمردودٌ عند الباحث، لأنّ كتابه ضم شواهد في النَّحو وفي الصرف وفي اللُّغة، ولم يفرق البدري بينها.

وأمّا ادّعاؤه السبق، فلا يسلَّم له أيضاً، فقد قيل في ترجمة ابن مالك: " وَأَمَّا أشعار الْعَرَب الَّتِي يستشهد بهَا على اللُّغَة والنَّحو فَكَانَت الْأَئِمَّة الْأَعْلَام يتحيرون فِيهِ، ويتعجبون من أَيْن يَأْتِي بهَا."[2]

---

[1] البدري ، نعيم سلمان ، صناعة الشَّاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي،الينابيع، دمشق، ط1، 2010م ،ص 202.

[2]السيوطي ، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، المكتبة العصرية ،صيدا، دط ، دت ، 130/1. ونقل السيوطي النص ولم يعقّب عليه أو يردّه، والنص موجود في: الذّهبي، الذّهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق، عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت،ط2،1993 م،110/50.

ويرى الباحث في ذلك إشارةً واضحةً إلى أنَّ ابن مالك كان يأتي بشواهد غير معروفة من قبل.

قال ابن القيم(751هـ) عن أحد شواهد ابن مالك" قلت: أما البيت الأول فعلى شذوذه وندرته لا يعرف قائله، ولم يعرف أن متقدمي النحاة وأئمتهم استشهدوا به، وما كان كذلك فإنّه لا يحتج به باتفاق، على أنه لو صح أن قائله حجة عند العرب، لاحتمل أن يكون المبتدأ محذوفا ...."[1]

فأشار ابن قيّم الجوزية إلى شاهد لم يعرف قائله، وأنّه لم يرد في كتب النحاة المتقدمين، لكنّه لم ينسب الكذب إلى ابن مالك، ويرى الباحث أن في قوله" لو صح أنّ قائله حجّة"، اقرارًا باحتمالية أن يكون الشاهد موجودًا لكنّه لم يصل إليه بطريقة مقبولة عنده.

وقال الشاطبي(ت790هـ) عن أحد الشواهد:" وهذا الشاهد لا أحفظه عن غيره، ولا أعلم قائله".[2] وقال العيني(ت855هـ) عن شاهد آخر:" استشهد به ابن مالك ولم يعزه إلى أحد، ولا وقفت على اسم قائله".[3]

---

[1] ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تحقيق علي محمد عمران،دار عالم الفوائد، دط، دت،899/3.

[2] الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1، 2007م،282/3.

[3] العيني، محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق، علي محمد فاخر وآخرين، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م،300/1.

فتنبّه الشاطبي والعيني إلى مسألة الشواهد المجهولة القائل، وأشار كل واحد منهما إلى ذلك بطريقته، وكان ذلك قبل البدري بقرون.

وذكر العيني في شرحه لشواهد الألفية حوالي خمسة عشر موضعًا كلمة " قائله مجهول"، وليس فيها كلها الأبيات غير منسوبة إلى كتب النحاة المتقدّمين.[1]

ولعلَّ النُّحاة المتأخرين، لم يقفوا على مثل هذه المسائل، لأنَّ الشَّواهد المعتمدة والمحتجّ بها؛ كانت متاحة معروفة عندهم، وما أتى به ابن مالك من شعر قد يسلكونه في باب التمثيل.[2]

ويذهب الباحث بعد أن ذكر هذه النقولات، إلى أنّ الإشارة إلى مسألة الشواهد المجهولة القائل لم تكن خافية على النّحاة المتقدمين كما ذهب البدري.

أمّا النحاة المعاصرون الذين سبقوا البدري، فيشير الباحث إلى أن محقق كتاب شواهد التوضيح قد نبّه في مقدمة التحقيق إلى مسألة الشواهد المجهولة القائل عند ابن مالك[3]، وناقش جواد الدخيل المسألة في الكتاب المذكور في بحث منفصل عنوانه (نظرة في شواهد ابن مالك: كتاب شواهد التوضيح والتصحيح نموذجًا).

---

1 ولم يتابع الباحث هذه الشواهد و يناقشها، لأنها تخرج عن الكتاب المعني به وهو شرح التسهيل، ولكنّه قد يكون في ورقة بحثية مستقبلية.

2 نقل خالد شعبان في كتابه، أصول النحو عند ابن مالك، طعن بعض النّحاة كالأنباري وأبي حيّان والسّيوطي، على الشواهد المجهولة القائل، وتتبّع الباحث هذه الطعونات فلم يجدها في الكتب التي نسبها إليه شعبان.يُنظر: شعبان، أصول النحو عند ابن مالك، ص126 وما بعدها.

3 يُنظر، ابن مالك، شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق، طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405 هـ. ص 36.

وأسهب الباحث في عرض المسألة من وجهين:

- الإثبات التاريخي لهذه القضية حسب ورودها عند النحاة المتقدمين والمتأخرين.
- مناقشة البدري في سبقه للإشارة إلى المسألة ومناقشته وغيره في هذه الدعوى.

ويسوق الباحث أمثلةً لما كان عند البدري في دعواه صناعة الشَّاهد النَّحويّ عند ابن مالك.

قال البدري تحت عنوان (يسدّ الفاعل مسدّ خبر المبتدأ): " ذكر ابن مالك شاهدًا على ذلك قول الشاعر:

أقاطِنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر:

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لِي عَلَى مَنْ أقاطِعُ

والبيتان ممّا صنعه ابن مالك إذ لم يردا في أيّ مصدر قبله، ولم يكن ابن مالك بحاجة لصناعة هذين الشَّاهدين مع وجود نظائرهما في كتب النحويين قبله "[1].

وعند رجوع الباحث إلى موطن المسألة عند ابن مالك، وجدها مغايرة لنقل البدري، قال ابن مالك بعد أن جاء بالأمثلة من عند سيبويه الموافقة لرأيه:".... قال الشاعر:

أمُرْتَجِعٌ لي مثلَ أيام حَنَّةٍ وأيام ذي قارٍ عليَّ الرَّواجعُ

وقال آخر:

أقاطِنٌ قومُ سلمى أم نَوَوْا ظَعَنًا إنْ يَظعَنُوا فعجيبٌ عيشُ مَنْ قَطَنا

وقال آخر:

خَليلَيَّ ما وافٍ بعهدي أنتما إذا لم تكونا لِي عَلَى مَنْ أقاطِعُ

[1] البدري، صناعة الشَّاهد الشِّعريّ، ص 52 وما بعدها.

ومنه في أحد الوجهين[1]:{ أراغبٌ أنت عن آلهتى يا إبراهيم}.

ويرى الباحث أنّ ابن مالك، لم يكن يناقش المسألة التي نقلها البدري [2]، وأنَّه أتى بشاهد موجود في معاجم اللُّغة العربيّة[3]، وهو البيت الأول. وختم كلامه بآية قرآنيّة، لا خلاف على صحة الاحتجاج بها. أمّا البيتان الأخيران المجهولا القائل، فلا يخلو الأمر من اللبس و المسؤولية العلمية، وإن كانا من باب التمثيل والاستئناس.

قال البدري في موضع آخر " ومن مسوغات جعل صاحب الحال نكرة وقوعه بعد نهي أو استفهام، ومن مجيء ذلك بعد الاستفهام:

يا صاحِ هل حُمّ عيش باقيا فترى لنفسك العذرَ في إبعادها الأملا"[4]

وقال البدري إن هذا البيت و غيره من الأبيات التي صنعها ابن مالك، وهي ليست عند غيره، وفتّش الباحث عن هذا البيت فلم يجده في كتب النّحاة المتقدمين. أمّا مسألة أن يأتي صاحب الحال نكرة، فجائزة، قال بها النحاة قبل ابن مالك، فلا يعدّ هذا البيت حجّة لابن مالك، وإيراده من باب التمثيل وليس للاحتجاج.[5]

---

[1] سورة مريم، الآية 46:" قَالَ أَرَاغِبٌ أَنتَ عَنْ آلِهَتِي يَا إِبْرَاهِيمُ ۖ لَئِن لَّمْ تَنتَهِ لَأَرْجُمَنَّكَ ۖ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ".

[2] فالبدري يقول أن ابن مالك أتى بهذه الشَّواهد على (الفاعل سد مسد الخبر) والحديث عند ابن مالك في كون المرفوع بعد الابتداء ظاهر وليس مضمرا، كقولنا: أقائم أبوه زيد.

[3] ابن منظور، لسان العرب، باب العين فصل الراء، 115/8."قال " أنشد ثعلب ولم ينسب البيت"

4البدري، صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، ص 103. والبيت موجود في شرح التسهيل،332/2.

5 من الذين قالوا بجواز أن يأتي الحال نكرة سيبويه، يُنظر: السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه،تحقيق، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008 م، 390/2. ولم ينكر أبو حيّان في شرحه للمسألة هذا الرأي على ابن مالك، يُنظر:التذييل والتكميل،63/9.

ويورد الباحث مثالًا أخيرًا من أمثلة البدري، حيث قال في مسألة حذف الاسم الموصول وبقاء صلته عند ابن مالك:"ذكر ابن مالك شاهدين على ذلك، بيتا نسبه لحسان وهو:

فوالله ما نلْتُم ومانيل منكم بمُعتدل وَفْقٍ ولا مُتقارب

وبيتا آخر نسبه لبعض الطائيين وهو:

ما الذي دَأبُهُ احتياط وحزم وهواه أطاع يستويان

وقال (أراد: ما الذي نلتم وما نيل منكم،.... و الذي هواه أطاع)، وهذان البيتان مما صنعه ابن مالك إذ لم يردا في أي مصدر قبله، والبيت الأول لم أعثر عليه في ديوان حسّان."[1]

وعند رجوع الباحث إلى شرح التسهيل في الموضوع نفسه، وجد ابن مالك يردف هذه الجمل قائلا:" أراد: والذي هواه أطاع، وأقوى الحجج قوله تعالى:[2] {وقُولوا آمنّا بالذى أنزل إلينا وأنزل إليكم} أي: وبالذي أنزل إليكم، ليكون مثل:[3] {آمِنُوا بالله ورسوله والكتاب الذى نزّل على رسوله والكتاب الذى أنزلَ من قبل}."[4]

فصرح ابن مالك بأن الحجّة القوية هي القرآن الكريم، وجاء بالآية المؤكدة لحجته من حذف الاسم الموصول لفظا وبقائه تقديرا. وفيما يتعلق بنسبة البيت الأول لحسّان بن ثابت، فقد نسب ابن

---

[1] البدري، صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي، ص50 وما بعدها.

2 سورة العنكبوت، الآية 6 { وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِلَّا الَّذِينَ ظَلَمُوا مِنْهُمْ ۖ وَقُولُوا آمَنَّا بِالَّذِي أُنزِلَ إِلَيْنَا وَأُنزِلَ إِلَيْكُمْ وَإِلَٰهُنَا وَإِلَٰهُكُمْ وَاحِدٌ وَنَحْنُ لَهُ مُسْلِمُونَ }

3 سورة النساء، الآية 136. { يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا آمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي نَزَّلَ عَلَىٰ رَسُولِهِ وَالْكِتَابِ الَّذِي أَنزَلَ مِن قَبْلُ ۚ وَمَن يَكْفُرْ بِاللَّهِ وَمَلَائِكَتِهِ وَكُتُبِهِ وَرُسُلِهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَالًا بَعِيدًا}.

4 ابن مالك، شرح التسهيل،235/1.

مالك هذا البيت في الجزء الأول من الكتاب لحسّان بن ثابت، ونسبه في الجزء الثالث إلى عبد الله ابن رواحة، ولعل هذه النسبة هي الصحيحة فقد أيّدها شرّاح التسهيل.[1]

ويرى الباحث أن حجج البدري وتناول الأبيات التي أوردها في كتابه، التي تربو على المئتي شاهد، قد تحتاج إلى مزيد نظر، ويشير إلى أنّ البدري عقّب على كثير منها بقوله" ولم يكن ابن مالك بحاجة إلى صناعة هذا الشاهد، فشواهده كثيرة في كلام العرب"[2]، ويأتي بأمثلة من كلام العرب المتقدمين، وهذا يدعّم ما ذهب إليه الباحث من أنّ أبيات ابن مالك المجهولة القائل أتت من باب التمثيل والاستئناس، ويشير الباحث إلى القدر الكبير غير الموجود من التراث بين أيدينا، فقد تكون هذه الأبيات منسوبة في مصادر لم يتوافر على إصدارها العلماء بعد.

ووصف البدري بعض الأبيات بأنّها ركيكة، ويَؤيِّد الباحث أنّ ابن مالك شاعر مُجيد لا تليق به هذه الركاكة، فلو كانت من صنيعه لكانت أجود.

ووجد الباحث كتابا عنوانه(تدليس ابن مالك في شواهد النحو عرض واحتجاج) لفيصل المنصور، ناقش صاحبه البدري واتّهمه بالتقصير والخطأ والعجلة وقلّة الضبط، وجاء بأمثلة ادّعى البدري أنّ أبياتها مصنوعة، وردّها إلى أصولها.[3]

---

1 نسبه أبو حيان إلى عبد الله بن رواحة، يُنظر: التذييل والتكميل في شرح التسهيل، 170/3. ونسبه ابن ناظر الجيش لعبد الله بن رواحة أيضا، يُنظر: تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد،782/2. ونسبه ابن مالك في شرح التسهيل لعبد الله بن رواحة، يُنظر: شرح التسهيل، 212/3.

[2] يُنظر، مثلا: ص 27، 31،37، 41،42،43،65، من كتابه صناعة الشاهد الشعري عند ابن مالك الأندلسي وغيرها.

3 يُنظر، المنصور، فيصل، تدليس ابن مالك في شواهد النحو، دار الألوكة للنشر، السعودية، ط1، 2014م، ص9،ص179.

وعقد المنصور فصلا عنونه بـ(أثر الأبيات في النحو)، وناقش سؤال: (هل بنى ابن مالك على هذه الأبيات حكما؟)، فقال" ولم يبنِ عليها حكما ولم يُمض بها رأيا"[1]، وهذا يؤيد ما ذهب إليه الباحث من أن الأبيات لم تأت للاحتجاج.

ويشيد الباحث بجمع الأبيات و ضبطها عند المنصور، ويعجب بكثرة مدحه للعلماء و احترامهم، مثبتا عدم تقديس أي رجل، فكل يؤخذ منه ويردّ. لكنّه يأخذ عليه أنّ الكتاب كان لرسالته الماجستير المعنونة بـ(وضع ابن مالك للشواهد النحوية بين النفي والإثبات)، وهذا عنوان خالٍ من التحكم يقبله الباحث ويشيد به، لكنّ تغيير العنوان إلى(تدليس ابن مالك في شواهد النحو عرض واحتجاج)، قد يعطي القارئ حكمًا جاهزًا، تقتضي أدبيات البحث العلمي أن تخلو منه، وأن يترك الحكم للقارئ.

ووجد الباحث من يتهم البدري والمنصور، بإرادة الطعن على ابن مالك، لأنّ هذا يؤدي إلى الطعن في صحيح البخاري، فرواية ابن مالك عن اليونيني معتبرة عند أهل العلم، ووجد مقالات لعلماء غلب عليها الوعظ والاستعراض اللغوي أكثر من سوق الحجج العلمية والحوار العقلي الهادئ، فوجد رياض الخوّام يكتب مقالا بعنوان(إتئد يا فيصل)، وآخر يكتب مقالا بعنوان(معركة ابن مالك). ووجد الباحث بحثا معنونا بـ(التمثيل بالشعر عند ابن مالك)، حسم فيه يحيى الشريف المسألة بالعنوان، ولعلّها ردة فعل على عنوان(تدليس ابن مالك في شواهد النحو عرض واحتجاج).

و يأمل الباحث أن لا يكون قد أطال في عرض مسألة الشاهد النحوي المجهول القائل عند ابن مالك، فقد تتبعها تاريخيًا، و ناقش بعض أمثلة البدري، ولم يناقش المنصور لأنه اتّفق معه في الحكم، في أن الأبيات لم تبن حكمًا نحويًا، لكنّه لا يرى فائدة في مناقشة شخص ما، وتهمته بالتدليس أو غير ذلك.

---

[1] المنصور، فيصل، تدليس ابن مالك في شواهد النحو، ص91.

ويشير الباحث، إلى أنّ قول ابن مالك:(كقول الشاعر) و(كقول بعض الطائيين) أوما شابه من هذه العبارات، قد يقع في دائرة الإيهام على القارئ والدارس، إذ يُظنُّ أنَّها لشاعر من العرب المتقدّمين.

ويخلص الباحث مما سبق، إلى أنّ ابن مالك لم يحتجّ بالشواهد المجهولة القائل غير الواردة في كتب النّحاة المتقدمين، و أنّه لم يبن عليها حكمًا نحويا، بل كانت من باب التمثيل، ولا يميل إلى أنّ ابن مالك صنعها لأسباب:

1- توقّفُ بعض العلماء، مثل أبي حيّان وابن القيّم والشاطبي والعيني، على شواهد غير منسوبة، فأثبتوا عدم معرفتهم بقائلها.

2- لم يخرج ابن مالك عن السطلة التعليمية التي جعلته يمثل كثيرا بالشواهد المجهولة القائل، وإن كانت هذه الشواهد لم تبن حكما نحويا، لكنّ هذا لا يعفي ابن مالك من المسؤولية العلمية في أنّه تصدّر قائمة التمثيل بالشعر المجهول القائل، وقد لا يعفيه من بعض المؤاخذات.

3- ابن مالك ثقة، وجاء بذلك نقل علماء التراجم كالذهبي وغيره، و يدلل لثقته أيضا نسبته لآراء العلماء وعرضها نسبة صحيحة، المؤيد منهم لرأيه والمخالف.

4- قلة المصادر التراثية الموجودة بين أيدينا، فشوقي ضيف يحيل لآراء ابن مالك في كتابه (المدارس النحوية)، إلى همع الهوامع، فهذا يدل على أن شروح التسهيل لم تكن بين يديه. وما زال جزء من تراثنا في خزانات المخطوطات، والأصل براءة الذمّة.

5- اختلاف الباحثين المعاصرين، المنصور والبدري، على نسبة بعض الأبيات وعددها كذلك، فهذا يدلّ على أن مزيدًا من البحث قد يجلّي غموض القائل.

المبحث الرابع:موقف ابن مالك من الضرورة الشّعريّة

ذهب ابن مالك – خِلافًا للجمهور – إلى أنَّ الضرورة الشعرية هي: ما ليس للشاعر عنه مندوحة، فالضرورة عنده خاصة بالاضطرار الذي لا يمكن الإتيان بغيره في موضعه[1].

ونقل السيوطي عن ابن فارس(ت:395) ذمّه الضّرورة وقوله بأن الشاعر الفحل ذا الشوكة لا يأتي بضرورة.[2]

أمَّا الجمهور فقد ذهبوا إلى أنَّ: " الضرورة ما وقع في الشِّعر، مما لم يقع في النَّثر، سواء أكان للشاعر عنه مندوحة أم لا" [3].

ويقول خالد شعبان في معرض كلامه عن الضرورة عند ابن مالك: "وعمل ابن مالك هذا، ناتج عن عنايتِه بالسَّماع واحترامه له؛ فهو متأثر فيه بالذَّوق اللُّغويّ أكثر من مصطلحات النُّحاة؛ ولذا فهو لا يبادر بوسم المخالف للقاعدة بالاضطرار كما يفعل البعض، وإنما يترفّق في توجيهه فربّما كان لهجة لأحد القبائل" [4]

ويرى الباحث أنّ في قول خالد شعبان، بُعدًا عن الصواب؛ لأن الضرورة لا تعني البتَّة عدم احترام السَّماع، وأنّ الذّوق موجود عند النّحاة كما هو موجود عند ابن مالك، ويرى في قوله خلطًا بين المسائل اللُّغويّة والنَّحويّة.

---

1 يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل، 276/2.

2 يُنظر: السيوطي، همع الهوامع، 273/3.

3الألوسي، محمود شكرى ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تحقيق محمد بهجة الأثرى البغداديّ، المكتبة العربيَّة ، بغداد ، د ط ، 1341 هـ. ص 6.

[4] شعبان ، أصول النَّحو عند ابن مالك، ص 133.

وعقّب أبو أبوحيّان (ت745) على مفهوم الضرورة عند ابن مالك بقوله: "لا يعني النَّحويّون بالضرورة أنه لا مندوحة عن النطق بهذا اللَّفظ، وإلا كان لا توجد ضرورة؛ لأنه ما من لفظ أو ضرورة إلا ويمكن إزالتها ونظم تركيب آخر غير ذلك التركيب، وإنَّما يعنون بالضَّرورة أنَّ ذلك من تراكيبهم الواقعة في الشِّعرِ المختصة به، ولا يقع ذلك في كلامهم النَّثريّ، وإنَّما يستعملون ذلك في الشِّعر خاصة دون الكلام".[1]

وقال ابن هشام (761): " وزعم النَّاظم في شرح التَّسهيل أنّ الفصل في البيت ليس بضرورة؛ لتمكن الشاعر من أن يقول:

أن لا يكون لنا خِلٌّ ولا جار

وإذا فُتِحَ هذا الباب لم يبق في الوجود ضرورة، وإنّما الضرورة عبارة عما أتى في الشعر على خلاف ما عليه النثر"[2].

أمّا البغداديّ(1039) فيقول عن الضرورة: "والصحيح تفسيرها بما وقع في الشِّعرِ دون النِّثر سواء كان عنه مندوحة أو لا".[3]

---

[1]نقل هذه العبارة، إبراهيم بن صالح الحندود صاحب كتاب:الضرورة الشِّعريّة ومفهومها لدى النَّحويّين دراسة على ألفية بن مالك، وقال إنها في التذييل والتكميل، ولم يجدها الباحث هناك !! وقال الحندود إن النص موجود عند: السيوطي، جلال الدين ،همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية،القاهرة، دط، دت، فوجده الباحث هناك، همع الهوامع 3/ 273.

[2] الأنصاري، ابن هشام، تلخيص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1986م.82/1.والبيت المشار إليه موجود في شرح التَّسهيل 271/2 وهو(وما نبالي إذا ما كنت جارتنا... ألا يجاورنا إلاك ديار).

[3]البغدادي ، خزانة الأدب، 33/1.

ويميل الباحث إلى أنّ رأي ابن مالك مرجوح، تأييدًا لمنطق أقوال العلماء الذين أتى بهم آنفًا؛ فلغة الشعر لها خصوصية مختلفة عن لغة النثر.

ولا ينفي مخالفة ابن مالك النّحاة[1] في تعريف الضرورة عدم وجودها عنده، فالناظر في كتابه يجدها فيه، ومثال ذلك قوله: "...فهذا ونحوه مخصوص بالشعر..."[2] وقول ابن مالك: " ونحو هذا لك وأباك ممنوع في الاختيار. "[3]. فينصّ ابن مالك على أنّ هذا الأمر جائز في الاضطرار، ولكنَّ هذا قليلٌ جدًا في كتابه وذلك لتوسع ابن مالك في الشَّواهد، وفي ذلك يقول محمد حماسة عبد اللطيف:" والحقُّ أنّ ابن مالك كان يضع في اعتباره اللَّهجات المختلفة، والقراءات القرآنيّة، والحديث النّبويّ، فإذا ورد فيها شيء قال النُّحاة عن نظيره في الشعر إنَّه ضرورة، لم يعدّه هو كذلك، بل يرجع كل ظاهرة إلى أصلها، وأحيّاناً على أنَّه لهجة قبيلة معينة، وضرورة عند غيرهم ". [4]

ويؤيد الباحث ما ذهب إليه حماسة، إذ يجد أنّ ابن مالك كان واسع الاطلاع على التراث عموما وعلى الشواهد القرآنية خصوصًا، فقد كان عالمًا باللغة والقراءات، وهذا ما جعله يقلل من باب الضرائر الشعرية.

---

[1] تنفي خديجة الحديثي أن يكون مفهوم الضرورة عند سيبويه مشابها لمفهومه عند ابن مالك، وترجّح أن مفهوم الضرورة عند سيبيويه يوافق ما كان عند النحاة المتأخرين مثل ابن جني وابن عصفور وغيرهم. يُنظر: كتابها، الشاهد وأصول النحو في كتاب سيبويه، ص 310.

[2] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 149/1.

[3] المصدر السابق، 252/2.

[4] محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996، ص141.

الفصل الثانـي

القياس

المبحث الأول: الكلام على القياس والعلّة النّحوية

القياس لغة:" قاسَ الشَّيْءَ يَقيسُه قَيْساً وَقِيَاسًا واقْتاسه وقَيَّسه إذا قدَّره عَلَى مِثَالِهِ ".[1]

قال الجرجانيّ (ت 816): " القياس: في اللُّغة عبارة عن التقدير، يقال: قست النَّعل بالنَّعل، إذا قدّرته وسويته، وهو عبارة عن رد الشيء إلى نظيره. وفي الشريعة عبارة عن المعنى المستنبط من النَّص؛ لتعدية الحكم من المنصوص عليه إلى غيره، وهو الجمع بين الأصل والفرع في الحكم."[2]

ولم يشر الجرجاني إلى القياس اللغوي وتابع حديثه عن تعريف القياس الذي يفهمه الباحث عند المناطقة فقال:" القياس: قول مؤلَّف من قضايا إذا سلمت لزم عنها لذاتها قول آخر، كقولنا: العالم متغير، وكل متغير حادث؛ فإنّه قول مركب من قضيتين إذا سلمتا لزم عنهما لذاتهما: العالم حادث؛ هذا عند المنطقيين، وعند أهل الأصول: القياس: إبانة مثل حكم المذكورين بمثل علته في الآخر، واختيار لفظ الإبانة دون الإثبات؛ لأن القياس مظهر للحكم لا مثبت، وذكر مثل الحكم، ومثل العلة، احتراز عن لزوم القول بانتقال الأوصاف، واختيار لفظ المذكورين ليشمل القياس بين الموجودين وبين المعدومين."[3]

---

[1] ابن منظور الأنصاري، لسان العرب، 187/6. مادة قيس.

2 الجرجانيّ، علي بن محمد ، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط 1، 1983م، 181/1.

3 المصدر السابق،181.

ويشير الباحث إلى ذكر الجرجاني تعريف القياس عند المناطقة، معاودًا الحديث عن القياس عند الأصولين، وكأنّه يريد أن يشير إلى الفروق بينهما. فالقياس عند المناطقة لازم لإلحاق الحكم موجبٌ له، وعند الأصوليين أمارة على الحكم وليس موجبا له .

وتابع الجرجاني حديثه عن القياس عند الأصوليين وأنواعه: "اعلم أنّ القياس إمّا جليّ: وهو ما تسبق إليه الأفهام، وإمّا خفيّ: وهو ما يكون بخلافه، ويسمى: الاستحسان؛ لكنه أعمّ من القياس الخفيّ؛ فإنّ كل قياس خفي استحسان، وليس كل استحسان قياسًا خفيًا؛ لأن الاستحسان قد يطلق على ما ثبت بالنص وبالإجماع والضرورة، لكن في الأغلب إذا ذكر الاستحسان يراد به القياس الخفي".[1]

ووجد الباحث أن بعض الباحثين قالوا: إنّ القياس مبنيّ على علوم اليونان، لما جاء عند أرسطو من تعريف للقياس: " فأمّا القياس: فهو قول إذا وضعت فيه أشياء أكثر من واحد لزم شيء ما آخر من الاضطرار لوجود تلك الأشياء الموضوعة بذاتها ".[2]

و يتبنّى الباحث مما سبق، أنّ القياس عند أرسطو،[3] كان بمفهوم عام، موجود الآن عند المناطقة، وقد قرره الجرجانيّ في التعريفات، ولا يماثل القياس عند النُّحاة المتأخرين. أمّا كلام

---

[1] الجرجانيّ، التعريفات، 181.

2 منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت و دار القلم، لبنان،ط1، 1980م، ص142.

[3] اختلف العلماء في مسألة القياس، فمنهم من قال: إنَّ أصله من المناطقة، ومنهم من قال: إنّ أصله من علم أصول الفقه، ينظر: القياس في النَّحو العربيّ و ضوابط الفكر النّحويّ، ورجّح الباحثان أنَّ القياس لم يكن من المناطقة اليونان، بل من عند العرب، خلافًا لما قرره محمد عيد في كتابه، أصول النحو، صفحة 72، ويرى=

الجرجانيّ: فلم يقتصر على القياس عند النُّحاة وحدَه، بل لم يتعرض له البتّة، ويميل الباحث إلى أنّ الحديث عن أصول المصطلح، وتطوّر مفهومه بحاجة إلى مزيد بسط وتدقيق، لكنه يخرج عن صلب البحث.

أمّا القياس اصطلاحًا، فقد ظهرت كلمة (القياس)، مع بدايات التنظير لعلم النَّحو فقالوا إنّ الحضرمي(ت117) : " أول من بعج النَّحو ومدّ القياس والعلل".[1] ويتبنّى الباحث أن المراد بالقياس هنا الأصل الذي جاء عليه كلام العرب.

وجاء في تعريف القياس الرّمّاني (ت 384) بأنه: " الجمع بين أول وثان يقتضيه في صحة الأول صحة الثاني، وفي فساد الثاني فساد الأول".[2] وجاء عند الأنباري (ت577) أنه: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع." [3]

ويتبنّى الباحث بعد هذا العرض الموجز، أنّ القياس في جذوره يرتّد إلى أصله اللُّغويّ: قاس الشيء على الشيء. وفي الاصطلاح: يقرر الباحث أنّ القياس – أصلاً نحويًا – عملية يجريها

= الباحث أنّ موضوع نشأة القياس، ليس هو مقصود البحث، و إنّما مقصود بحثه هو التركيز على القياس عند ابن مالك وتوصيفه ودراسته وتحليله.

[1] الجمحي، ابن سلّام، طبقات فحول الشعراء، قرأه وشرحه محمود شاكر، دار الناشر المدني، جدة، دط، دت،1/ 14.

2 الرّمّاني،علي بن عيسى، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، دت، ص66.

[3] الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، رسالتان في أصول النَّحو (الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النَّحو)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سورية، دط، 1957م،ص 93.

الدارس، أو المشرّع النَّحويّ – إن صح التعبير – يقارن فيها بين نصّ غير مسموع ونصّ مسموع، بعد إيجاد علّة أو شَبَه أو سبب مسوّغ، وذلك لغاية تجويز غير المسموع و إلحاقه بكلام العرب أو عدم تجويزه.

وفي ما يتعلّق بمسألة العلة النحوية، وجد الباحث أنّ العلماء اختلفوا فيها، فمنهم من يبحثها في باب القياس، ومنهم من يعدّها أصلا منفردا من أصول النّحو؟ أو جزءا من عملية القياس؟ ومنهم من خلط بينها وبين التعليل النحوي. و يذهب الباحث إلى أنّ بسط الحديث والإغراق فيه عنها وعن أنواعها كما فعل السيوطي، لا يغني النَّحو بل يزيد من صعوبته على الأفهام. هذا في ما يخص العلّة التي نستطيع أن نعدها سببًا في إلحاق المقول بالمسموع.

أمّا العلل الجدليّة، فلم يلحظ الباحث أنَّها تبني أحكامًا نحويَّة، وإنّما كانت نوعًا من الرياضة العقليّة التي لا توصل إلا لتخمين لا يفيد المتلكم في شيء، ويميل الباحث إلى تبنّي رأي ابن مضاء فيها الذي أنكر العلل الثواني والثوالث[1].

وفي ما يتعلق بالعلّة النَّحويّة، قال ابن جنّي: " اعلم أنَّ علل النَّحويّين – وأعني بذلك حذاقهم المتقنين لا ألفافهم المستضعفين– أقرب إلى علل المتكلمين منها إلى علل المتفقّهين. وذلك أنَّهم إنَّما يحيلون على الحس، ويحتجون فيه بثقل الحال أو خفتها على النفس، وليس كذلك حديث علل الفقه. وذلك أنَّها إنَّما هي أعلام وأمارات لوقوع الأحكام، ووجوه الحكمة فيها خفية عنا غير بادية الصفحة لنا؛ ألا ترى أنّ ترتيب مناسك الحج وفرائض الطهور والصلاة والطلاق وغير ذلك، إنّما يرجع في وجوبه إلى ورود الأمر بعمله، ولا تعرف علّة جعل الصلوات في اليوم والليلة خمسًا

[1] يُنظر: ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن ، الردّ على النُّحاة، الدكتور محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط 1، 1979 م.127 وما بعدها.

دون غيرها من العدد، ولا يعلم أيضًا حال الحكمة والمصلحة في عدد الركعات، ولا في اختلاف ما فيها من: التسبيح والتلاوات إلى غير ذلك مما يطول ذكره، ولا تحلى النفس بمعرفة السبب الذي كان له ومن أجله وليس كذلك علل النَّحويّ."[1]

فابن جنيّ يرى من النَّص السابق أنَّ العِلل النَّحويّة، أقرب إلى علل المتكلمين وليس إلى علل الأصوليّين، و المستقر في كتب النَّحو التي درست القياس، وقالت: بأن أصله من العرب، تردّ هذا الأصل إلى أصول الفقه، ووجد الباحث أن المتكلمين لا يقولون بالعلَّة سببًا موجبًا للحكم، وإنَّما هي أمارة قد يمتنع الحكم مع وجودها، فيمكن للنَّار أن لا تحرق، فليست النّار هي الحارقة عندهم، وليس الإحراق بعلّة النّار، ووجد الباحث في كتبهم[2]:

ومن يَقُل بالطَّبعِ أو بالعلَّةْ فذاكَ كُفرٌ عند أهلِ المِلَّةْ

ولعلَّ عقيدة ابن جنيّ، مفسّر لما قصد بالعلل، فهو من المعتزلة[3]. ويتبنى الباحث أنَّ مسألة العلل والإغراق فيها، سيخلق جدلاً لا يغني العربيّة، ويرى أن الجيّد: هو إيجاد سبب لغير المسموع لإلحاقه بالمسموع، من كلام العرب، فما قيس على كلام العرب من كلام العرب[4]، فما

[1] يُنظر: ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان ، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط 4 ، دت،49/1.

[2] الدردير، أحمد بن محمد العدوي، شرح الخريدة البهية في علم التوحيد ، تحقيق عبد السلام عبد الهادي،دار البيروتي، دط، دت ، ص 64.

[3] ينظر، إبراهيم، طلال يحيى و نصيف، ثامر عبد الجبّار، النّحاة المعتزلة، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 45، 2007، ص 14.

[4] يُنظر: ابن جنيّ، الخصائص، 115/1.

المستفاد من إيجادنا علل إعراب الفعل المضارع ، وقد سمع عن العرب إعرابه بالتواتر، والقول بغير ذلك اجتهاد في موضع النص، لا يقبله الفقهاء أنفسهم.[1]

ويشير الباحث إلى وجود فرق بين العلة والتعليل، كتب فيه حسن الملخ و بينه تحديدا في كتابه الموسوم بـ (نظرية التعليل في النحو العربي)، مفاده أن التعليل عملية ذهنية بدأت مع نشوء النحو فكانت بسيطة واستوت على سوقها مع تقدم النحو زمانيا، وكانت في حقيقتها تهدف إلى تعليم النحو، أما العلة فهي أسباب موجبة أو مجوزة او مانعة أو اعتباطية، تتغير من دارس إلى آخر[2].

ويفهم الباحث بعد هذا العرض الموجز، أنّ العلّة هي سبب إلحاق الحكم، وأنَّ دراستها بحاجة إلى إفراد بحث يتناول العلَّة من حيث: المصطلح، والنشأة، والأنواع، والأقسام، إفرادا غير مسبوق[3] ويذهب بذلك إلى كتاب ابن مالك شرح التَّسهيل، مطبّقًا ما درس على ما كان عند ابن

---

[1] وجد الباحث من المعاصرين من تبنى رفض العلل، يُنظر: حسّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب،دط،1992م، ص42. ويُنظر: صفا ، فيصل، شواهد النّحو الشّعريّة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2012 م 42. و يُنظر: علي أبو المكارم، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، د ط، 2005، 142.

[2] ينظر، الملخ، حسن خميس، ظاهرة التعليل في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2000، ص257-263.

[3] وجد الباحث أن السيوطي تكلم على العلل، ووجد أيضا أن مازن المبارك ألّف فيها، و تحدث عنها أيضا طلال علامة، ولم يبين الفرق الدقيق بين العلة والتعليل كما كان عند الملخ، فعرّف التعليل " العملية التي تكشف السبب الموجب الداعي إلى التغيير في الحركات الإعرابية "،علامة، طلال، تطوّر النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، ط1، 1993، ص 36. وجعل علامة العنوان (العلّة أو التعليل) بما يشي للقارئ بعدم التفريق فيما بينهما، وهو خلاف الصحيح. ولعل هذا التعريف منقوص فهو يستثني، العملية الأولية التي كانت عند النحاة التي تجوز و تمنع. فالتعليل عملية بسيطة لازمت النحو العربي و تطورت معه، تبين الحكم بين التجويز=

مالك، وإن كان الباحث لا يميل إلى مثل هذه الدراسات، إذ إنّها تقرب إلى الدراسات المنطقيّة الجدليّة، منها إلى الدراسات النَّحويّة.

ذكر الباحث بعض التعريفات للقياس عند النُّحاة المعاصرين، لعلَّ فيها ضبطًا واضحًا وبسطًا شارحًا لهذا المصطلح.

يطلق القياس عند فندريس: "على العمليّة التي يخلق بها الذّهن صيغة أو كلمة أو تركيبًا تبعًا لنموذج معروف"[1]. ويرجح الباحث أنّ القياس عند فندريس، هو القياس المتعلق بالشخص المتحدّث، وكيفية إنشائه الجمل على وفق الأنماط الذهنيّة والقوالب الموجودة في عقل هذا المتحدّث.

ويتابع فندريس كلامه قائلا: " الحقيقة أنّ القياس أساس لكل صرف، فالإنسان يتبع القياس دائماً في كلامه، وما جداول التصريف والإعراب التي تذكر في كتب النَّحو إلا نماذج يطلب إلى التلميذ محاكاتها."[2]

=و المنع، والعلة هي السبب الموجب أو المانع أو المؤثر، ولعل ما كان من حسن الملخ فيه دقة تبناها الباحث في متن أطروحته. و يثبت الباحث أنّه لم يجد أحدًا تحدث عن العلّة عند ابن مالك في كتابه شرح التَّسهيل، حديثا خاصا.

[1] فندريس، جوزيف ، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلي، و حمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، دط ، 1950 م ، ص205.

[2] فندريس، اللُّغة،،ص 205.

وقال الحلواني" وعلى هذا نرى القياس من عمل المتكلم، ومهمّة النَّحويّ تقوم على الكشف، وسبر العمليّة الذهنيّة غير المقصودة التي دارت في ذهن المتكلم ".[1] ووافقهما فيصل صفا قائلا:" ليس القياس من عمل النُّحاة، وإنَّما هو من عمل المتكلم"،[2] موافقًا لذلك فندريس في هذا الرأي.

وليس هذا هو القياس الذي يريد الباحث دراسته، فالقياس الذي يعدّ من أصول النَّحو وبناء الأحكام والقواعد النَّحويّة، هو من عمل الدارس لا المتكلم. وما كان من فندريس وفيصل صفا والحلواني، تعريف للقياس عند المتحدث، الذي ينتج على وفقه الجمل الأخرى خارجًا على مسألة الصواب والخطأ. ولا يعرف الباحث لهذا النوع من القياس فائدة غير توصيف اللُّغات.

ومن الباحثين من قيّد القياس بكلمة لغويّ فقال: " فالقياس اللُّغويّ: هو مقارنة كلمات بكلمات أو صيغ بصيغ أو استعمال باستعمال؛ رغبةً في التوسع اللُّغويّ، وحرصاً على اطراد الظواهر اللُّغويّة".[3] وهذا القياس الذي يكون من عمل الدارس لا المتكلم.

و يريد الباحث أنْ يتجنبَ الخلط بين المفهومين، مقررًا أنَّ مصطلح القياس الذي سيستعمله هو الذي يكون من عمل النَّحويّ لا الذي يكون من عمل المتكلم.

---

[1] الحلواني، محمد خير، أصول النَّحو العربي، الناشر الأطلسي، دط، دت، ص 98.

[2] صفا ، فيصل، شواهد النَّحو الشِّعريّة، ص 42.

3 أنيس، إبراهيم، من أسرار اللُّغة، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978، ص:8.

أمّا علي أبو المكارم، في كتابه أصول التفكير النَّحويّ، فقد تحدث عن القياس وقسّمه نوعين، قياس نصوص وقياس أحكام[1]، وذكر بأنّ المصطلح تطور وتغير، و قال بأنّ القياس غير عربي الأصل.

وأتى محمد الخطيب في أطروحته للدكتوراه، فلم يعلق على كلام أبي المكارم، واكتفى بأخذ نوعي القياس[2]، وبدا للباحث أنّ أبو المكارم والخطيب تأثرا بحسن الملخ في كتابه (نظرية الأصل والفرع في النحو العربي)، فقد نص الخطيب على ذلك التأثير في المقدمة، وتاريخ تأليف كتاب الملخ سابق للكتابين الآخرين. وتحدّث الملخ عن القياس وأنواعه وبينه على وفق المفهومين[3].

أما الزبيدي في كتابه(القياس في النَّحو العربيّ نشأته وتطوره) فتبنّى رأي السامرائي قائلا: " وخلاصة القول أن كتاب الأنباريّ: (لمع الأدلة في أصول النَّحو) كتاب في (أصول الفقه) منقول إلى اللُّغة".[4]

ويختم فصله الأول بقوله: " إنَّ من يطالع في جزئيات هذا الفصل، يجد أنَّ القياس قد تحول إلى صناعة ذهنيَّة ورياضة عقليَّة، ابتعدت به على أن يكون الطريق التي يسهل بها أن

---

[1] يُنظر: أبو المكارم، أصول التفكير النّحويّ، 77 – 84. ويرجّح الباحث أن الفضل في هذا التقسيم يعود لتمّام حسان يُنظر: حسّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية،ص39–41.

2يُنظر: الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النَّحويّ، دار البصائر،القاهرة، د ط،2006 م، 1/ 429.

[3] ينظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001م، ص153.

4 الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، دار الشروق،عمان، ط1997،1م،ص 20.

نضع ضوابط عامة للظواهر المشتركة؛ ليستعين بها المتعلم في صيانة لسانه وقلمه قراءة و كتابة، مما أفضى إلى نفور عام من القياس، فالنَّحو "[1]

وفيما يتعلق بالقياس بين النحاة والفقهاء، فهل هو يشبه قياس الفقهاء، أو قياس المناطقة، أو هو عملية جديدة ؟ قال الحلواني: " ومن طبيعة القياس النَّحويّ أنّه سار من الكل إلى الجزء، وبهذا يشبه بعض أقيسة الفقهاء المسلمين، و على هذا لا يشبه قياس المناطقة شِبْهًا تامًا، ولا يشبه قياس الفقهاء شِبْهًا تامًا أيضًا "[2]، ويتبنّى الباحث رأي حسن الملخ القائل بأن تأثّر العلوم ببعضها بعضا أمر طبيعي والبحث عن علوم مكتملة أمر محال فالكمال أمل لا واقع.[3]

ويشير الباحث إلى أنّ ابن مالك استعمل كلمة القياس بمعناها القديم الذي استعملته العرب وجاء عند ابن أبي إسحاق، قال ابن مالك:" ومن أمثلة ذلك، قال ابن مالك:"وحكى عن بعضهم: هذه ناقة وفصيلها راتعان، على تقدير هذه ناقة وفصيل لها راتعان.ثم قال: والوجه كل شاة وسخلتها بدرهم، وهذه ناقة وفصيلها راتعين؛ لأن هذا كثر في كلامهم وهو القياس، والوجه الآخر قاله بعض العرب".[4]

ففهم الباحث من كلمة (القياس)، أنّ المراد بها هناالأصل الذي جاء عليه كلام العرب.

واعتمد الباحث القياس وأنواعه عند الأنباري، وهو: " حمل فرع على أصل بعلة، وإجراء حكم الأصل على الفرع " وذلك؛ لأن الأنباري من المنظرين المشتهرين، الذين صنفوا في هذا العلم

1الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النحو العربي نشأته وتطوره، ، ص45.

2الحلواني، محمد خير، أصول النّحو العربيّ، ص99.

[3] ينظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص 178.

[4]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 386/2.

تصنيفًا دقيقًا قبل ابن مالك، واستثنى الباحث السيوطي بحكم تأخره عن ابن مالك زمنيًا، إضافة إلى أن تعريف الأنباري واضح دقيق جار في كتب النَّحو العربيّ.

وقد قسّم الأنباري القياس أقسامًا ثلاثة:

أولها: قياس العلَّة، وثانيها: قياس الشَّبه، وثالثها: قياس الطَّرد.

و أراد الباحث أن ينظر في أشكال القياس عند ابن مالك، ومتى يلجأ إليه ؟ وتعامله مع القاعدة ما بين السَّماع والقياس، ويبيّن موقفه من القياس على القليل والنادر والشاذّ.

المبحث الثاني: أشكال القياس عند ابن مالك:

وجد الباحث أنّ عملية القياس عند ابن مالك في كتابه، قد تندرج تحت الأشكال الثلاثة التي ذكرها الأنباري في كتابه لمع الأدلة.

المطلب الأول: قياس العلَّة:

عرّف الأنباري قياس العلّة بقوله: "اعلم أن قياس العلة أن يُحمل الفرع على الأصل، بالعلّة التي عُلّق عليها الحكم في الأصل."[1]؛ أي أنَّه نقل حكم من الأصل إلى الفرع بجامع وهو العلَّة، والأصل عنده هو المسموع، والفرع هو المقول.

ووجد الباحث أنَّ هذا القياس، هو القياس الأكثر عند ابن مالك. وذلك بعد أن يورد المسموع و يذكر الأسباب المسوّغة لتجويز القول بالشيء إلحاقًا بالشَّواهد المسموعة.

ومن نماذج هذا القياس عنده في كتابه:

قال ابن مالك:" وتتصل ما الزائدة بليت فيجوز حينئذ إعمالها وإهمالها بإجماع، وشاهد الوجهين قول النابغة[2]:

ألا لَيْتَمَا هذَا الحَمَامُ لَنَا إِلَى حَمَامَتِنَا، أو نِصْفُهُ فَقَدِ

قال ابن برهان مشيرًا إلى هذا البيت: الجميع رووه عن العرب بالإلغاء والإعمال.

قلت: من رفع جعل ما كافة ليت كما كفت إنْ ما الحجازية، ومن نصب جعلها زائدة غير معتدّ بها، كما لم يعتدّ بها بين حرف الجر والمجرور به في، نحو: (عما قليلٍ) و (فبما رحمة من الله).

---

1 الأنباري، لُمع الأدلة، ص 105.

[2] الذبياني ، ديوانه، ص 24.

وأجاز سيبويه كون ليت في بيت النابغة عاملة على رواية الرفع، وذلك بأن تجعل ما موصولة أو نكرة موصوفة، والتقدير: ليت ما هو هذا الحمام لنا، فما اسم ليت، وهو مبتدأ محذوف، وخبره هذا، والجملة صلة ما أو صفتها، فليت بهذا التوجيه عاملة في الروايتين. وهي حقيقة بذلك؛ لأن اتصال ما بها لم يزل اختصاصها بالأسماء، بخلاف أخواتها فإن اتصال ما بها أزال اختصاصها بالأسماء، فاستحقت ليتما بقاء العمل دون إنَّما وكأنّما ولكنّما ولعلَّما، وهذا هو مذهب سيبويه.

وأجرى ابن السراج غير (ليتما) مجراها قياسًا، وذكر ابن برهان أن أبا الحسن الأخفش روى عن العرب: إنَّما زيدًا قائم، فأعمل مع زيادة ما، وعزا مثل ذلك إلى الكسائيّ عن العرب. وهذا النقل الذي ذكره ابن برهان –رحمه الله– يؤيد ما ذهب إليه ابن السراج من إجراء عوامل هذا الباب على سنن واحد قياسًا، وإن لم يثبت السَّماع في إعمال جميعها. وبقوله أقول في هذه المسألة: ومن أجل ذلك قلت: القياس سائغ".[1]

جوّز ابن مالك أن تتصل (ما) بليت مع عدم كفّها عن العمل، بخلاف أخوات ليت (إنّ وأخواتها)، والسبب في ذلك الجواز أنها لازمت الأسماء وأختصّت بها عند اتصالها بما أو عند عدم اتصالها، أما (إنّ)، فإن أضيفت إليها (ما)، فلا تلازم الأسماء، فقد تدخل على الأفعال، كقوله تعالى[2]{ إنما يوفّى الصابرون}، واستند إلى سماع نسبه إلى بعض العرب عن الكسائي، فالقياس عنده بإعمال (ليت) مع وجود الـ(ما)، والقول بزيادة (ما)، وهذا جار في كلام العرب، أن يعمل الحرف

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 38/2.

[2] سورة الزمر، الآية 10.

مع وجود (ما)، وأتى بمثال(عما قليلٍ)، ليقول رأيه، فالجامع بين حرف الجر هنا (ليت)، هو الاختصاص بالدخول على الأسماء.

ويرى الباحث أنّ ابن مالك، تابع قول عالم سبقه، برأي فيه توسعة، ولم يرد السّماع بمنعه، بل ورد السّماع بتعضيد القياس المتيح له. وواضح تجويزه للنصوص بسبب علَّة يذكرها استنبطها من مسموع معتبر عنده.

ويسوق الباحث مثالًا آخر على هذا النوع من القياس، استعمله ابن مالك في نفي حكم، قال ابن مالك: "وألحق الأخفش أظنّ وأخواتها المذكورة بعدها، ورد مذهب الأخفش بأن قيل: حق همزة التعدية أن تلحق بها ما لا يتعدى بما يتعدّى إلى واحد بنفسه، وما يتعدّى إلى واحد بما يتعدّى إلى اثنين بنفسه، وليس في الكلام ما يتعدّى إلى ثلاثة فيلحق بها متعدّ إلى اثنين، فمقتضى هذا ألا يتعدّى بالهمزة متعدّ إلى اثنين لعدم أصل ملحق به، لكن سمع تعدّى أعلم وأرى إلى ثلاثة على خلاف القياس فقبل، ولم يلحق بعلم ورأى شيء من أخواتهما؛ لأن المسموع المخالف للقياس لا يقاس عليه.

وكذلك وافق الأخفش على منع: أكسيت عَمْرا ثوبًا، ومستند هذا الرد قوي، ويلزم منه ألا تلحق نبّأ وأخواتها."[1]

اعترض ابن مالك على تعدية (أظنّ)، وأخواتها لأنّ هذا مفتقر للسّماع، فلا يصح قياسها على أعلم وأرى لأنّ الأخيرتين لهما مستند في السّماع. وأتى برأي الاخفش الذي يمنع تعدية الفعل (كسى)، بالهمزة، فممنوع عنده قولنا: أكسيت عمرا ثوبا. ونظر ابن مالك في الشواهد التي ساقها

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 100/2.

المعترضون على رأيه، المجوّزون لأن تتعدى أخبر وأخواتها بنفسها دون حرف جر، فأوّلها تأويلًا غير متكلف، أخذه من سيبويه.

ويلحظ الباحث أنَّ ابن مالك بنى حكمًا نحويًّا بالتجويز أو المنع، أجرى فيه القياس على مسموع يعتبره، مبيّنًا العلَّة في ذلك الحكم، رادًا على الاعتراضات التي يوردها عليه معارضوه بحجج عقليّة، موجّهًا الشَّواهد التي قد يحتجّ بها عليه توجيها ينسجم والقاعدة التي قررها.

ويورد الباحث مثالاً أخيرًا عند ابن مالك من هذا النوع، قال ابن مالك: "وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر[1]:

إنّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَة وإن تعذّر إيسار وتنويل

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام في الجملة الفعلية صدرها، فكذا من الجملة الاسمية، وقد شذّ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية في قوله: [2]

فإنّك مَنْ حاربته لمُحارَبٌ شقيٌّ ومن سالمْتَه لسعيد

ومثله: [3]

إن الأُلى وصفوا قومي لهم فبهم هذا اعتصم تَلْقَ مَنْ عاداك مخذولا

---

[1]العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 242/2، غير منسوب. (البسيط)

[2]. يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربيّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1996م.310/2. ونسبه لأبي عزة عمرو بن عبد الله بن عثمان الجمحي.(الطويل)

[3] شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشَّواهد الشِّعريّة في أمّهات الكتب النَّحويّة، مؤسسة الرسالة، لبنان،ط1، 2007 م ص56، غير منسوب. (البسيط)

وإلى مثل هذا أشرت بقولي: وأول جزأي الجملة الاسمية المخبر بها أولى من ثانيهما."[1]

يرى ابن مالك أن اللام تلحق صدر الجملة الاسمية، لأنّ مكانها في صدر الجملة الفعلية أصلا، ويقول بشذوذ إتيانها في غير صدر الجملة، ويأتي بالشواهد التي فيها لا تأتي اللام في صدر الجملة.

ويشير الباحث إلى أن ابن مالك قال في الشرح: "وقد شذّ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية"، وهذا يخالف ظاهر قوله في المتن :"أولى من ثانيهما" ؛لأن الأولوية تشعر بالجواز إشعارًا حسنًا دون شذوذ."[2]

ويرى الباحث أنّ ابن مالك، قد ساق الأدلة والحِجاج العقليّة بانيًا على مسموع يقبله، ذاكرًا العلَّة (مسوّغ الإلحاق)، مبيّنًا لها.

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 27/2 وما بعدها.

[2] الأندلسي ،التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، 109/5.

المطلب الثاني: قياس الشّبه:

ويُقصد به: أن يأخذ المقيس حكم المقيس عليه لضرب من الشبه[1]، ومثال ذلك: تخصيص الفعل المضارع بعد الشياع، كان مشابهًا لتخصيص الاسم بعد الشياع، فالتخصيص بعد الشياع عامل من عوامل إعراب الفعل المضارع عند بعض النحاة.

ويظهر للباحث تضعيف ابن مالك القياس على غير المسموع وهو قياس الشبه، وهذا النوع معتبر عند أكثر النَّحويّين وليس عندهم جميعًا، ومثال هذا القياس عند ابن مالك: "وذهب المُبرِّد وأكثر المتأخرين إلى بناء غير في: ليس غير، لشبهها بقبْلُ وبعْدُ في الإبهام والقطع عن الإضافة ونية المضاف إليه. وأجاز الأخفش أن يقال: ليس غيرُه وغيرَه، ولم يكن غيرُه وغيرَه في موضع ليس غيرُ، وماله على ذلك دليل غير القياس."[2]

يظهر من كلام ابن مالك تأييد كلام الأخفش القائل بجواز بناء (غير) وإعرابها، أما بناؤها فقياسا على(قبل)؛ لأوجه الشبه التي بيّنها، وإعرابها هو الأصل.

فلم يؤيد ابن مالك هذا القول صراحة، ولم يمنعه، وهذا ينسجم مع منهج ابن مالك من حيث توسعه في الأحكام إذا لم يرد فيها سماع يمنع ذلك، وهذا ما يعرض له الباحث في صفحات قادمة في هذا الفصل.

---

[1] يُنظر،الأنباري،، لُمع الأدلة، ص 107.

[2]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 317/2وما بعدها.

ويورد الباحث مثالًا آخر على هذا النوع من القياس عند ابن مالك، حيث قال: "ويقال في التعريف: أيُّ الرجلين أتى؟ وأيُّ الرجال ذهب؟

وأجاز الأخفش وقوع أي نكرة موصوفة، نحو قولك: مررت بأِيٍّ كريم، ولا حجة له إلا القياس على (ما) و(من) في قول العرب: رغبتُ في ما خيرٍ مما عندك، و:[1]

فكفى بنا فضلا على مَنْ غيرِنا

والقياس في مثل هذا ضعيف."[2]

يظهر للباحث مخالفة ابن مالك لقول الأخفش بتجويز أن تأتي (أي) نكرة موصوفة، قياسا على (ما) و(من)، والقياس هنا يفتقر لعلة، ومستنده الشبه بينهما.

---

1 سيبويه، الكتاب، 105/2. والسيوطي، جلال الدين، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دط، 1966م، 337/1. "هو لكعب بن مالك الصحابي رضي الله عنه، وقيل لحسان بن ثابت، وقيل لبشير ابن عبد الرحمن بن كعب بن مالك.

[2]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 222/1.

ولعلَّ ابن مالك ضعّف القياس لأن، (ما) و(من) كثيرتا التغيير والتصريف، ويؤيد ذلك الشَّواهد المسموعة من العرب، بخلاف أي، فالقياس عليها مفتقر للتشابه بينها [1]. وإنَّما كان وصفها في النداء لأنَّها معرفة.[2]

[1] يُنظر، ابن ناظر الجيش، محمد بن يوسف ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون ، دار السلام ، القاهرة ، ط 1، 1428 هـ، 2/ 752. الحاشية.

[2] يُنظر، عبد الرحمن ، آمال علي ، المسائل الخلافية في شرح التَّسهيل لابن مالك، رسالة الدكتوراه ، جامعة الأزهر، 2004 م،ص 149.

المطلب الثالث: قياس الطَّرد:

قال الأنباري في تعريفه: " اعلم أنَّ الطَّرد هو الذي يوجد معه الحكم وتفقد الإخالة في العلَّة"[1]؛ أي أنَّ الحكم موجود في الجهتين، لكن بلا سبب بين المقيس والمقيس عليه، ونقل الأنباري عدم اعتداد كثير من النَّحويين بهذا النوع من القياس.

ومما جاء من هذا النوع عند ابن مالك: "واختلف في تقديم خبر ليس عليها، فأجازه سيبويه، ووافقه السيرافي والفارسي وابن برهان والزمخشريّ، ومنعه الكوفيون وأبو العباس وابن السراج والجرجاني، وبه أقول؛ لأن ليس فعل لا يتصرف في نفسه، فلا يتصرف في عمله، كما وجب لغيره من الأفعال التي لا تتصرف كعسى ونعم وبئس وفعل التعجب، مع أنّ (ليس) شبيهة في المعنى بحرف لا يشبه الأفعال؛ وهو (ما) بخلاف عسى، فإنها تشبه حرفًا يشبه الأفعال وهو "لعل"، والوهن الحاصل بشبه الحرف لا يشبه الأفعال، أشد من الوهن الحاصل بشبه حرف يشبه الأفعال. وكان مقتضى شبه ليس بما وعسى وبلعلَّ امتناع توسيط خبريهما، كما امتنع توسيط خبري شبيهيهما، ولكن قصد ترجيح ما له فعليَّة على ما لا فعليَّة له، والتوسيط كاف في ذلك، فلم تجز الزيادة عليه تجنبًا لكثرة مخالفة الأصل."[2]

فيمنع ابن مالك تقديم خبر (ليس) عليها، لأنها لا تتصرف بنفسها، ولأنها تشبه الحرف (ما) في المعنى، الممتنع تقديم خبرها عليها عنده.

ويلحظ الباحث عدم اعتماد ابن مالك على قياس الطرد وحدَه في بناء الحكم، بل استعمل قواعد أخرى للاستدلال منها التمسك بالأصل.

---

[1] الأنباري ، لُمع الأدلة، ص 110.

[2] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 351/1 وما بعدها.

ويذكر الباحث مثالًا آخر على قياس الطرد، قال ابن مالك: " فلو لم تستعمل العرب الفصل المشار إليه، لاقتضى القياس استعماله، لأنّهم قد فصلوا في الشعر بالأجنبي كثيرًا، فاستحق الفصل بغير أجنبي أن يكون له مزية، فحكم بجوازه. وأيضًا فقد فصل بقول النبي– صلى الله عليه وسلم– مثل[1]: (هل أنتم تاركو لي صاحبي) بالجار والمجرور، والمضاف فيه اسم فاعل، مع أنه مفصول بما فيه من الضمير المنوي، ففصل المصدر بخلوه من الضمير أحق بالجواز، ولذلك قلت نظائر: (هل أنتم تاركو لي صاحبي)، وكثرت نظائر: (قتلُ أولادَهم شركائهم)، فمنها قول الطرماح[2]:

يَطُفْن بحُوزيٍّ المراتع لم تُرَع بواديه من قَرْعِ القِسّى الكنائِنِ "[3]

يشير الباحث إلى أنّ ابن مالك أجرى قياس الشّبه في تجويزه الفصل بين المتضايفين؛ لأنّ العرب تفصل بينهما بأجنبي في الشعر.

ولعلَّ الذي يدّعي بأنَّ ابن مالك لم يجرِ في كتابه قياس الطّرد– وحدَه– في الأمور والأحكام النَّحويّة الخالصة لم يجانب الصواب، فلم يكن هذا القياس جليًا واضحًا في كتابه كما كان قياس العلَّة.

ويجنح الباحث إلى تبنّي القياس اللُّغويّ البسيط، – أو ما أطلق عليه حسن الملخ القياس الشكلي)– في إلحاق الكلام المراد قوله بالمسموع المعتبر، من حيث القبول والرفض، ويشير إلى أنّ

1 ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، سوريا،ط1، 2008م.364/22.

2 الطرماح ، ديوانه ، ص269. (الطويل)

3ابن مالك، شرح التَّسهيل،277/3.

ابن مالك يحكم أحيانا بضعف القياس، لكن لا يمنع الحكم فيقول بصحة الحكم والقياس حاكما بضعفه.[1]

وقبل أن ينتقل إلى المبحث الثالث، يودّ أن يشير إلى أن هذه التقسيمات (أشكال القياس)، جيدة إن احتاج العالم إجراءاها لإثبات حكم أو نفيه، فهي أداة يستعملها و يشرح استعماله له تاركا الحكم للقارئ، أمّا أن يشتغل الباحثون بالبحث عنها من الناحية النظرية، فقد يشكّل هذا عبئًا على النَّحو والفهم، ويجعل الدارس يغرق في رياضات عقلية أجل تحديد نوع القياس،الذي لن يبني عليه حكما ولا يغني العربيّة، فيأمل أن ينظر في المقول من حيث جواز إلحاقه بكلام العرب أو لا، ولا يغرق في التصنيف والترتيب. ويأمل أن لا يكون الحال كما كان من الأعرابي والأخفش: "وقف أعرابيّ على مجلس الأخفش فسمع كلام أهله في النّحو وما يدخل معه، فحار وعجب، وأطرق ووسوس، فقال له الأخفش: ما تسمع يا أخا العرب؟ قال: أراكم تتكلّمون بكلامنا في كلامنا بما ليس من كلامنا."[2]

وخلاصة الأمر أنّ ما كان عند ابن مالك:

- لم يحدد ابن مالك القياس اصطلاحا، واستعمله على وجهين: الأول: الأصل الذي جاء عليه كلام العرب، والثاني: عملية تكون للدارس لا للمتكلّم، يلحق فيها فرع بأصل – لا يشترط أن يكون مسموعا– بقصد التبرئة والتخطئة.
- وجد ابن مالك أنّه أمام تراث مليء بالأقيسة، والنشاط العقليّ، فلم يجد من نفسه بدًّا من الولوج فيه والتعامل معه، غير أنّ كلمة القياس وردت في كتابه حوالي خمسين مرة، جاءت

[1] يُنظر: ابن مالك، شرح التسهيل،222/1، 326/2،

[2] التوحيدي، أبو حيّان علي بن محمد بن العباس، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424هـ، 253.

منها سبع عشرة مرة للقياس الصرفي واللغات، وحوالي أربع مرات بمعنى القاعدة النّحوية، والباقية تنقسم على أنواع القياس الثلاثة، وإن غلب عليها قياس العلّة.

- إنّ كتاب شرح التَّسهيل، كتاب للمنتهين في النَّحو، فإيجاد الصعوبات البالغات فيه من سنن العرب في تراثهم، كي لا يكون العلم بين يدي القاصي والداني.

المبحث الثالث: تقنيات ابن مالك بين السَّماع والقياس:

يرى الباحث أنَّ ابن مالك، اعتدّ بالسَّماع الموثوق به، وقاس عليه، ودعّم السَّماع بالقياس كثيرًا في تجويز الأحكام النَّحويّة أومنعها[1]، وجعله مقدمًا على القياس في حال تعارضهما، ومثال ذلك قوله: " ومثال إضمار فعل الفاعل المجاب به استفهام ظاهر، قولك: نعم زيد، لمن قال: هل جاءك أحد؟. ومثله قول الشاعر[2]:

ألا هل أتى أمَّ الحُويرث مُرسلي نعمْ خالدٌ، إن لم تَعُقْه العوائقُ

أراد نعم أتاها خالد، فمثل هذا لا يرتاب في أن المجاب به مرفوع بفعل مقدر، لأنه جواب جملة قدم فيها الفعل، وحق الجواب أن يشاكل ما هو له جواب.

فإن كانت جملة الاستفهام مؤخرًا فيها الفعل، فحق المجاب به من جهة القياس، أن يؤخر فيه الفعل لتتشاكل الجملتان.

هذا مقتضى النظر لولا أن الاستعمال بخلافه، وذلك أن جواب الاستفهام المقدم فيه الاسم لا يجيء مكملًا إلا والفعل فيه مقدم على الاسم، كقوله تعالى[3]: {ولئنْ سألتهم من خلق السموات

- [1]وفي ذلك يقول شوقي ضيف " وكان رائده دائمًا السَّماع، فهو لا يدلي بحكم دون سماع يسنده. وكان عقله دقيقًا ولم يستغله في تمثل آراء السالفين من النُّحاة واستنباط الآراء الجديدة فحسب، بل استغله أيضاً في تحرير مباحث النَّحو، وأبوابه ومصطلحاته، وتذليل مشاكله وصعابه. المدارس النَّحويّة شوقي ضيف، ط9، دار المعارف،317.

[2] الهذلي ، أبو ذؤيب، ديوانه ، تحقيق وتخريج د.أحمد خليل الشال ، مركز الدراسات والبحوث الاسلامية ، بورسعيد ، ط1 ، 2014م ، ص 91.(الطويل)

[3]سورة الزخرف ، آية 9.

والأرض ليقولنَّ خلقهنّ العزيز العليم}. وكقوله تعالى[1]: {يسألونكَ ماذا أُحِلَّ لهم قلْ أحِل لكم الطيبات}. وكقوله تعالى[2]: {قال من يحي العظام وهى رميم قل يحييها الذى أنشأها أول مرّة}."[3]

ويرى الباحث أنَّ ابن مالك قدّم المسموع على مقتضى القياس الذي فرضه وسوّغ له، القائل بتشاكل الجواب والسؤال، وهذا يؤيد رأي الباحث الذي ذكره آنفا.

ويورد الباحث موضعا آخر يبين فيه موقف ابن مالك من تعارض السماع مع القياس: "إلا أنّ المستعمل مقبول وإن خالف القياس، وما خالف القياس ولم يستعمل تعيّن اجتنابه كالحسن وجهِه."[4]

فالقياس يجيز جر(وجهه)، بالإضافة، ولكن المستعمل عند العرب، رفع (وجهه) لا جرها. ويقصد ابن مالك بالمستعمل: المسموع.

وبدا للباحث أنَّ ابن مالك ربّما لا يقبل الشَّواهد النَّحويّة التي خالفت القاعدة، ويوجّهها توجيهًا غير متكلّف، داعمًا رأيه بحجَّة سماعيَّة، ومثل ذلك: " فإن ادُّعِيَ سماع، بنحو قول الشاعر[5]:

---

[1]سورة المائدة، آية 4.

[2]سورة يس، آية 78و79:" وَضَرَبَ لَنَا مَثَلا وَنَسِيَ خَلْقَهُ قَالَ مَنْ يُحْيِي الْعِظَامَ وَهِيَ رَمِيمٌ (78)قُلْ يُحْيِيهَا الَّذِي أَنْشَأَهَا أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ (79) ".

[3]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 120/2.

[4] المصدر السابق، 86/3.

[5]النابغة الذبياني، ديوانه ، ص 266 (الكامل).

نُبِّئْت زُرْعةَ والسَّفاهةُ كاسمها يهدى إليّ غرائب الأشعار

وبنحو قول الحارث بن حلزة اليشكري[1]:

أو منعتم ما تُسألون فمن حدِّثْتَموه له علينا العلاءُ

وبقول الآخر[2]:

وخُبِّرتْ سوداء الغميم مريضةً فأقبلت من أهلي بمصر أعودُها

فوالله ما أدري إذا أنا جئتُها أَأُبرئُها من دائها أم أزيدها

وبقول الآخر[3]:

ماذا عليك إذا أُخْبِرتني دَنِفًا وغاب بعلُك يوما أن تَعُوديني

أجيب بأنه من باب النَّصب لإسقاط حرف الجر، كما حكى سيبويه: نُبِّئتُ زيدا، وقال: يريد: نبّئت عن زيد. وكما قال تعالى[4]: {من أنبأك هذا} وقدر: من أنبأك بهذا."[5]

---

[1] الحارث بن حلزة ، ديوانه ، تحقيق إميل بديع يعقوب ، دار الكتاب العربي ، ط 1 ، 1991 م، ص27. (الخفيف)

2العوام بن عقبة بن كعب بن زهير، شُرَّاب، محمد بن محمد حسن،شرح الشَّواهد الشِّعريّة في أمات الكتب النَّحويّة، مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2007 م،294/1. (الطويل).

[3]البصري، أبو الحسن، الحماسة البصرية، تحقيق مختار الدين أحمد، عالم الكتب، بيروت، دط، دت، 159/2 (البسيط).

[4]سورة التحريم، آية3:" وَإِذْ أَسَرَّ النَّبِيُّ إِلَىٰ بَعْضِ أَزْوَاجِهِ حَدِيثًا فَلَمَّا نَبَّأَتْ بِهِ وَأَظْهَرَهُ اللَّهُ عَلَيْهِ عَرَّفَ بَعْضَهُ وَأَعْرَضَ عَنْ بَعْضٍ ۖ فَلَمَّا نَبَّأَهَا بِهِ قَالَتْ مَنْ أَنْبَأَكَ هَٰذَا ۖ قَالَ نَبَّأَنِيَ الْعَلِيمُ الْخَبِيرُ".

[5]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 100/2 وما بعدها.

فوجّه ابن مالك أبيات الشِّعر، بالنصب على نزع الخافض، وأتى بآية قرآنيّة ليقول: إنّ هذا جار على سنن العربيّة وأحكامها، وليس من باب تعدية الأفعال أخبر و أخواتها بالهمزة.

ويرى الباحث أنّ القياس جاء مدعّمًا للسّماع في إثباته الأحكام النَّحويّة أو نفيها، فمن الأمثلة على الأول، قال ابن مالك:" ومنع الأصمعي نعت المبني للنداء لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت. وما ذهب إليه مردود بالسماع والقياس، أما السماع فشهرته مغنية عن استشهاد، وأما القياس فلأن مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمتقضى الدليل ألا تعتبر مطلقا."[1]

فقد ردّ ابن مالك رأي الأصمعي من وجهين، السماع والقياس.

ومن تدعيم السَّماع بالقياس عند ابن مالك في نفي الحكم، قوله: "وقد روى سيبويه عن يونس وعيسى جميعًا أنَّ بعض العرب الموثوق بعربيّتهم يقول: ما مررت بأحد إلا زيداً، وما أتاني أحد إلا زيداً بالنصب بعد النكرة. وهذا يقتضي جواز ما ادّعى الفرَّاء امتناعه، فرأيه في المسألة مردود، وباب الإصابة عنه مسدود. وحكى سيبويه عمّن لم يسمّه، أنَّ المنفي إذا جاز في لفظه الإيجاب لم يجز فيه إلا النصب على الاستثناء، نحو: ما أتاني القوم إلا أباك؛ لأنه بمنزلة أتاني القوم إلا أباك. وردّ ذلك سيبويه وهو بالردّ حقيق خالفه السَّماع والقياس، فمن السَّماع الدال على البدل، قوله تعالى:[2] {ما فعلوه إلا قليل منهم} وفعلوه يقع في الإيجاب.

وأمّا القياس فإنه يقتضي جواز البدل أيضاً؛ وذلك لأن المسوّغ للبدل في ما أجمع على جواز البدل، فيه الصلاحية لحذف المستثنى منه وإقامة المستثنى مقامه، وذلك موجود في نحو: ما

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل،393/3.

[2]سورة النساء ، الآية 66:" وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنِ اقْتُلُوْا أَنْفُسَكُمْ أَوِ اخْرُجُوْا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوْهُ إِلاّ قَلِيْلٌ مِنْهُمْ وَلَوْ أَنَّهُمْ فَعَلُوْا مَا يُوْعَظُوْنَ بِهِ لَكَانَ خَيْرًا لَهُمْ وَأَشَدّ تَثْبِيْتًا ".

أتاني القوم إلا أبوك، كما هو موجود في ما أتى أحد إلا أبوك، فوجب تساويهما في الحكم بجواز البدل، كما تساويا في تضمن المتبوع."[1]

فقد أورد ابن مالك، الشَّواهد المسموعة، وأتى بالقياس ليدعّم حكمه بعدم تجوز هذا الحكم.

وفهم الباحث أنّ ابن مالك لم يقبل تجويز رأي لا يبيحه القياس، ولم يأت السماع بتجويزه ومثال ذلك: "وأمَّا ما أجاز ابنُ الأنباري من أن يقال: حتاك، فلا مسموع له، إلّا إن جعلتْ حتى جارة وذلك أيضاً مفتقر إلى نقل عن العرب؛ لأن العرب استغنت في المضمر بإلى عن حتى، كما استغنت بمثل عن كاف التشبيه، وقد يرد دخول الكاف على ضمير الغائب، ولم يرد دخول حتى على ضمير أصلا ".[2]

فيرى ابن مالك، أن ابن الأنباري (ت 304) لم يفلح في إجراء القياس، ويردّ عليه، بأن حجَّته مفتقرة إلى السَّماع، فالعرب استعملت إلى واستغنت عن حتى، ويتبع ابن مالك رأي سيبويه في المسألة.[3]

ووجد الباحث ابن مالك يتوقّف عند تعارض السَّماع الموثوق مع القياس المشتهر بين النُّحاة، فلم يفصِل الأمر، و اكتفى بإثبات ما وجد دون تعليق، ومثال ذلك: "وقد كثر في الكلام مخالفة القياس، نحو: لا أبا لك، ولا أخا لك، ولا غلامي لك، فمن ذلك قول الراجز[4]:

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 284/2.

[2] المصدر السابق، 1/ 152.

[3] سيبويه ،الكتاب، 231/4.

[4] المصدر السابق، 1/ 351. والشاهد فيه: قولهم (لا أبا) والقياس، لا أبٌ لك. ولا أخٌ.

أهَدَموا بيتك لا أبا لكا

وزعموا أنك لا أخا لكا

وأنا أمشي الدَّألى حوالكا

ومثال: لا غلامي لك، قول الشاعر[1]:

لا تُعْنَيَنَّ بما أسبابه عسرت فلا يَدَيْ لامرئٍ إلا بما قُدِرا."[2]

فسكوت ابن مالك، وعدم سلك هذا ضمن الشَّاذّ – كما هو المشتهر عند النُّحاة – موقف نظر الباحث فيه، وعدّه من باب عدم معارضة ابن مالك للسَّماع الموثوق، وإن كان القياس بخلافه.

و يظهر للباحث أن ابن مالك استعمل القياس من باب التوسّع والتيسير، بشرط أن لا يوجد سماع يخالفه، ومثال ذلك: "ومما أجاز الكسائيّ وحدَه إتباع المصدر المذكور على وجه لا يقدح في البيان، كقولك: ضربي زيدًا الشديدُ قائمًا، وشربي السَّويق كله ملتوتًا. ومن منع احتجَّ بكون الموضع موضِع اختِصار، وأنّ السَّماع لم يرد فيه إتّباع، ومن أجازه تبع القياس، ولم يرد عدم السَّماع مانعًا؛ لأن الحاجة داعية إلى استعمال ما منعوه في بعض المواضع، فإجازته توسعة، ومنعه تضييق."[3]

---

[1] السيوطي، همع الهوامع، 524/1. غير منسوب، البسيط. والشاهد فيه: قوله (لا يدي) ، والقياس قولهم لا يدٌ.

[2] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 60/2.

[3] المصدر السابق،286/1.

يلحظ الباحث، اعتداد ابن مالك هنا بالقياس وحدَه، بقصد التوسّع، لا سيما وأنَّه لم يرد في السَّماع ما يمنع ذلك. ومخالفة ابن مالك لجمهور النُّحاة إلا الكسائيّ، فكأنه يقول: يجوز الفصل بين الصفة والموصوف إن أمن اللبس.

ولمّا أنهى الباحث حديثه عن بناء القاعدة النَّحويّة عند ابن مالك بين السَّماع والقياس، أراد أن يجلّي موقف ابن مالك من القياس على القليل والنادر والشاذّ، وأفرد لذلك المبحث الآتي.

المبحث الرابع: موقف ابن مالك من القياس على القليل والنَّادر والشَّاذّ[1]

المطلب الأول: موقف ابن مالك من القياس على القليل

وجد الباحث أنَّ ابن مالك لم يكثر من استعمال لفظ " قليل " في كتابه شرح التَّسهيل، ووجد أيضاً أنَّه إن صرّح به، عدّه معتبرًا ومحتجًّا به، ومثال ذلك، قال ابن مالك: "ومن الحذف الجائز الحذف بعد إذا المفاجأة، نحو: خرجت فإذا السبع. والحذف بعد إذا قليل، ولذا لم يرد في القرآن مبتدأ بعد (إذا) إلا وخبره ثابت غير محذوف. كقوله تعالى:[2] {فإذا هي حيَّةٌ}."[3]

فلم يذكر ابن مالك الشَّواهد التي وصفها بالقلَّة، لكنه لم يقل بمنعها، وهذا مؤيد زعم الباحث.

ويسوق الباحث مثالاً آخر على منهج ابن مالك في التعامل مع القليل، وهو قوله: "ومذهب الخليل والكسائيّ في "أنّ وأنْ" عند حذف حرف الجر المطَّرد حذفه أنهما في محل جر، ومذهب

---

[1] بين حسن الملخ أن النحاة لم يتّفقوا على هذه الأوصاف (القليل، والنادر، والشاذ)، ومن ذلك قوله: ونقد ذلك بالنقل والعقل، فمن نقده للشذوذ بالعقل قوله:" الشذوذ يرتبط بمخالفة القاعدة النحوية، ولكن جعل القاعدة النحوية أصلا و كلام العرب المخالف لها – وإن كثر– فرعا أمر فيه نقد القاعدة النحوية "، ينظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الفرع والأصل في النحو العربي، دار الشروق،ط1، 2000، ص 156–158. و تتبع الملخ أقوال العلماء التقدمين وناقشها، واظهر الاختلاف فيما بينهم، و يركز الباحث على توصيف ما كان من لفظ ابن مالك من هذه الأوصاف و تعامله معها في بناء القاعدة النحوية.

[2] سورة طه، الآية 20:" فَأَلْقَاهَا فَإِذَا هِيَ حَيَّةٌ تَسْعَى".

[3] ابن مالك،شرح التَّسهيل،275/1.

سيبويه والفرَّاء أنهما في محل نصب وهو الأصح؛ لأن بقاء الجر بعد حذف عامله قليل والنصب كثير، والحمل على الكثير أولى من الحمل على القليل."[1]

فتعبير ابن مالك ب" أولى " يشير إلى تجويز للحكم، وعدم منعه.

[1] المصدر السابق، 150/2.

المطلب الثاني: موقف ابن مالك من القياس على النَّادر

وجد الباحث أنَّ ابن مالك لم يكثر من استعمال لفظ " نادر " في كتابه شرح التَّسهيل، ووجد أيضًا أنَّه إن صرّح به، عدّه معتبرًا ومحتجًّا به، ومثال ذلك قول ابن مالك: "فمن ذلك المبتدأ المخبر عنه بجملة طلبية، نحو: زيدٌ اضربه، وعمرٌو لا تصحبه، وبشْرٌ هل أتاك؟ لا تدخل عليه هذه الأفعال ولا غيرها من العوامل اللفظيَّة، وقول من قال[1]:

وكُوني بالمكارم ذَكِّريني

نادر؛ لأن الخبر فيه جملة طلبيَّة." [2]

فيجوز ابن مالك أن يأتي خبر كان جملة طلبيَّة، و إن كان ذلك نادرًا عنده.

ومثال آخر، قول ابن مالك: "فلو كان الخبر منفيًّا لم يجز اتصالها به؛ لأن أكثر النفي بما أوله لام، فكره دخول لام على لام، ثم جرى النفي على سنن واحد، فلم يؤكد بلام خبر منفي إلا في نادر من الكلام، كقول الشاعر[3]:

وأعلم إن تسليمًا وتركًا للا متشابهان ولا سواءُ "[4]

---

1 البغدادي، خزانة الأدب، 266/9. الوافر. وكوني بالمكارم ذكريني على أَنه جَاءَ خبر كَانَ جملَة طلبيَّة. وَهَذَا مُخْتَصّ بالشعر. والبيت غير منسوب.

2ابن مالك، شرح التَّسهيل، 336/1.

3 ابن جني، المحتسب،ص 43، ونسبه إلى غالب بن الحارث. الوافر.

[4]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 2/ 27.

فجوّز ابن مالك دخول اللام على خبر إنّ و إن كان قال بندرته، و إن عدّه بعض النَّحويّين شاذًّا[1].

ويسوق الباحث مثالاً أخيرًا على موقف ابن مالك من القياس على النادر، قال ابن مالك: "ويجب تقديم "من" والمفضول إن كان اسم استفهام، أو مضافًا إليه، نحو: مِمن أنت أحلم، ومن أيّ رجل أنت أكرم، وممّ قدّك أعدل، ومن وجه من وجهك أجمل.

ذكر هذه المسألة أبو علي في التَّذكرة وهي من المسائل المغفول عنها، فإن كان المفضول غير ذلك لم يجز تقديمه إلّا في نادر من الكلام، كقول ذي الرمة[2]:

ولا عيبَ فيها غيرَ أنَّ سَريعها قَطوفٌ وألّا شيءَ منهنّ أكْسَلُ

وكقول الآخر[3]:

وقالت لنا أهلا وسهلا وزوّدت جنى النحل أو ما زودت منه أطيبُ"[4]

وهذان شاهدان تقّدم فيهما من ومفضولها على أفعل التفضيل، وجوزه ابن مالك مع قلّة وروده عند العرب.

---

[1] يُنظر، البغدادي ، خزانة الادب، 10 /330.

[2] ديوانه، 68. الطويل.

[3] البيت الفرزدق، همام بن غالب ، ديوانه ، شرحه وضبطه الأستاذ علي فاعور، دار الكتب العلمية ، بيروت، ط1، 1987 م. (الطويل)

[4] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 3 /54.

ويرى الباحث في هذه الأمثلة، حجَّة له في احتجاج ابن مالك بالنادر، ومخالفته لكثير من النُّحاة القائلين بشذوذ هذه الأحوال، و يعد الباحث ذلك توسّعًا يحسب لابن مالك، في توسيع القاعدة النَّحويّة.

المطلب الثالث: موقف ابن مالك من القياس على الشّاذّ:

بيَّن الباحث في المطلبين السابقين، موقف ابن مالك من القياس على القليل والنَّادر، ووجد أنه قاس عليهما مع قلَّة وجودهما في كتابه، ويزعم أن موقفه لم يكن محسومًا من القياس على الشَّاذّ و إن كان – غالبا – لا يقيس عليه، ومن ذلك، قال ابن مالك: "وهذا في عدم وفقد شاذ، قال جران العود[1]:

لقد كان لي عن ضرّتين عَدِمْتُني وعمّا ألاقي منهما متزحزح

وقال آخر[2]:

ندمت على ما فات مني فقدتُني كما يندم المغبون حين يبيع

فلو اتّحد مسمى الضميرين، وأحدهما منفصل لم يخص اجتماعهما بفعل دون فعل، نحو: إياك ظلمتَ، وما ظلمتَ إلا إياك.

فإن كان الفاعل ضميرًا والمفعول ظاهرًا واتَّحد المسمى حكم بالمنع مُطْلَقًا، نحو: زيدًا ظنّ ناجيًا، وزيدًا ضرب، تريد: ظنَّ نفسه، وضرب نفسه، فأضمرت الفاعل وفسرته بالمفعول. وإلى هذا أشرت بقولي: (ويمنع الاتحاد عمومًا إن أضمر الفاعل متصلاً مفسرًا بالمفعول) فلو انفصل الضمير جاز الاتحاد مُطْلَقًا، نحو: ما ظنَّ زيدًا ناجيًا إلا هو، وما ظن زيدٌ ناجيًا إلا إياه، وما ضَرَب زيدًا إلا هو، وما ضرب زيدٌ إلا إياه. "[3]

---

[1] النميري ، جران العود، ديوانه ، دار الكتب المصرية ، ط 3 ، 2000 م ، ص39. (الطويل)

[2]قيس بن ذريح، أبو علي، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية،القاهرة، ط2، 1926م، 137/1. (الطويل)

[3]ابن مالك، شرح التَّسهيل،93/2.

فلم يعتبر ابن مالك هذه المسموعات، ولم يفرد لها قاعدة، وهذا في حكم الشَّاذّ عند النُّحاة المتقدمين.

ومثال آخر، قال ابن مالك: "ومن المسموع في بين قول الشاعر[1]:

نَحمِي حقيقتنا وبَعْـ ـضُ القوم يَسقط بينَ بينا

ولا يقاس على شيء منه، كما لا يقاس على خمسة عشر وأخواته غيرها من الأعداد، ولو جاز القياس على ما سمع لقيل فلان يأتينا وقتَ وقتَ، ونهارَ ليلَ وعامَ عامَ، قياسًا على يأتينا يوم يوم وصباح مساء، وإذا لم يقس على أسماء الزمان مع أن فيها كثرة ما، فألَّا يقيس على اسم المكان الذي هو بينَ بينَ أحرى وأولى."[2]

فلم يقس ابن مالك على هذا البيت المسموع، ولم يصفه بالشَّاذّ صراحة، لكنَّ الباحث سلكه في سلكه؛ لأنه شابه موقف النُّحاة من الشَّاذّ.

ومثال آخر، قال ابن مالك:" وأمّا الزجاج فبطلان قوله بيّن أيضًا؛ لأنّه جعل كافة حالاً مفردًا ولا يعرف ذلك من غير محل النِّزاع، وجعله من مذكر مع كونه مؤنثًا، ولا يتأتى ذلك إلَّا بجعل تائه للمبالغة وبابه مقصور على السَّماع، ولا يتأتى غالبًا ما هي فيه إلا على أحد أمثلة المبالغة كنسّابة وفَروقة ومِهذارة، وكافة بخلاف ذلك، فبَطَل أن تكون منها، فإن حملت على رواية حملت على شاذّ الشّاذّ؛ لأن لحاق تاء المبالغة لأحد أمثلة المبالغة شاذّ، ولما لا مبالغة فيه أشذ فيعبر عنه بشاذّ الشّاذّ، والحمل على الشّاذّ مكروه، فكيف على شاذّ الشّاذّ. وإذا بطل القولان تعين

---

[1] عبيد بن الأبرص، ديوانه ، تحقيق أشرف أحمد عدرة ، دار الكتاب العربي ، ط1 ، 1994م، ص 9. (مجزوء الكامل)

[2] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 415/2.

الحكم بصحة القول الثالث: وهو أن يكون الأصل (وما أرسلناك إلا للناس كافة)؛ فقدم الحال على صاحبه مع كونه مجرورًا، ومن أمثلة أبي علي في التّذكرة زيدٌ خيرَ ما تكون خيرٌ منك، على أنَّ المراد زيد خير منك خيرَ ما تكون، فجعل خير ما تكون حالا من الكاف المجرورة وقدّمها، وهذا موافق لقول ابن برهان. "[1]

ويورد الباحث مثالاً أخيراً يظهر رفض ابن مالك القياس على الشّاذّ، قال ابن مالك: "وما تضمن إضافتين أو أكثر نحو قبضت خمس مئة ألف دينار، وروى الكوفيون إدخال حرف التعريف على العدد المضاف إلى ما فيه الألف واللام كقولك: قبضت العشرة الدنانير، واشتريت الخمسة الأثواب. وهذا شاذّ فيحفظ ولا يقاس عليه."[2]

فالذي يتبناه الباحث أنّ ابن مالك وافق النُّحاة في البناء على الأكثر، والقول بشذوذ الأقل إن لم يكن القياس داعمًا له.

وتوقف الباحث عند قول ابن مالك:" وإذا كان الخبر المؤكد بها جملة اسمية فمحل اللام منها صدرها، كقول الشاعر[3]:

إنّ الكريم لَمَنْ يرجوه ذو جِدَة وإن تعذّر إيسار وتنويل

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل،337/2وما بعدها.

[2] الممصدر السابق،409/2.

[3] العيني، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، 242/2، غير منسوب. (البسيط).

وهذا هو القياس؛ لأن صدر الجملة الاسمية كصدر الجملة الفعلية، ومحل اللام في الجملة الفعلية صدرها، فكذا من الجملة الاسمية، وقد شذّ دخولها على ثاني جزأي الجملة الاسمية في قوله[1]:

فإنك مَنْ حاربته لمُحارَبٌ شقيٌّ ومن سالمْتَه لسعيد"[2]

ومع قول ابن مالك " شّذ " إلا أنّه لم يمنع الحكم كما كان منه في الأمثلة السابقة، بل قال إنَّه خلاف الأولى، ولا يمثل هذا ظاهرة تصف ابن مالك بالاضطراب، بل إنَّ عدد الكلمات التي أطلق عليها ابن مالك "شاذ "، قليلة جدًّا، ويرى الباحث أنّ هذا من حسن توسع ابن مالك و إجاداته النَّحويّة.

[1] تقدم تخريج الشَّاهد،ص71 من هذه الأطروحة.

[2] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 277/2.

الفصل الثالث

منهج ابن مالك في كتابه شرح التسهيل ومذهبه النَّحويّ

لما فرغ الباحث من الحديث عن الأصلين المجمع عليهما عند النُّحاة، أراد أن يسلط الضوء على ملامح منهجيَّة عند ابن مالك في كتابه شرح التَّسهيل، مُطْلقًا على ذلك: (ملامح منهجية لابن مالك في كتابه شرح التسهيل). وتناول بعدها موقفه من الأصول النَّحويّة المختلف عليها وهي (الإجماع والاستصحاب والاستحسان).وختم الباحث الفصل بالحديث عن مذهب ابن مالك النَّحويّ بين البصرة والكوفة، فقد اختلفت آراء الدارسين في هذه المسألة.

المبحث الأول: ملامح منهجية في كتاب ابن مالك شرح التسهيل

وجد الباحث في أثناء قراءته لكتاب شرح التَّسيهل لابن مالك سمات خاصة له في هذا الشرح ومن ذلك:

– ردّه للحجة الواردة بقوله (زعم)، على خلاف ما كان في كتب النَّحو المتقدمة خصوصًا كتاب سيبويه. ومثال ذلك: " زعم قوم أن رفع المثنى والمجموع على حده بلا علامة، وأن ترك العلامة له علامة، وإذا حدث عامل جر أو نصب أوجب الانقلاب ياء، كان إعرابًا لحدوثه عن عامل، وهذا ظاهر قول الجرميّ واختيار ابن عصفور، وهو مردودٌ بوجوه "[1].

– دعمه لرأيه بكثير من الحجج العقليَّة، وكثرة التعليل. ووجد الباحث ذلك جليا عندما تكون المسألة عقلية منطقية، خارجة عن السّماع والشواهد[2]، ولعلَّ ذلك كان؛ لأن التَّسهيل كتابٌ للمتخصصين، ولأن الغلوّ في الحجاج من سمات ذلك العصر، ولا يرى الباحث في هذا أيّ فضل في تقدّم النَّحو.

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 74/1.

2 يُنظر، المصدر السابق،8/1.

– شرحه للكلمات – غالبًا – في اصطلاح النُّحاة، وتقييده للمصطلح أو الحجّة بكلمة (احترازًا) في الغالب.

– توسعه في استعمال الأحكام النَّحويّة الموجودة عند النُّحاة المتقدمين نصًا، ومنها[1]:

الواجب، والممنوع، والحسن،والقبيح،الجائز، وغير جائز، وخلاف الأولى،ومرجوح قال ابن مالك: "وينقسم ذلك الرفع إلى: واجب، وراجحٍ، ومرجوح، ومساوٍ، كما انقسم النصب"[2].

ويرى الباحث أنّ مصطلح (مرجوح)، هو ما يقابل مصطلح (خلاف الأولى)، غير الموجود في كتابه.

– ذكره للآراء ونسبتها إلى أصحابها، وحوار أصحابها بهدوء، إلا مع الزمخشريّ، فقد وجد الباحث أنه يحمل عليه، ولعلَّ ذلك مرتدّ إلى منشأ الخلاف العقيدي بينهما. ومثال ذلك: " وقد هُدي الزمخشريّ إلى الحق في معنى (رُبّ) فقال في تفسير[3]: { قَدْ نَرَىٰ تَقَلُّبَ وَجْهِكَ} قد نرى: ربما نرى، ومعناه كثرة الرؤية "[4]. فقد استعمل ابن مالك لفظ " هدي إلى الصواب والتي تشعر القارئ بأن الزمخشريّ في الغالب يخالف الصواب.

ويذكر الباحث مثلا آخر يبين موقف ابن مالك من الزمخشري، قال ابن مالك: "وأجاز الزمخشريّ اقتران الواقعة نعتًا بالواو، زاعمًا توكيد الارتباط بالمنعوت وهذا من آرائه الواهية،

---

[1] يُنظر، ابن مالك، شرح التسهيل،166/1، 282/1، 356/1، 151/1، 69/2، 61/2، 29/2.

[2] المصدر السابق 146/2.

[3] سورة البقرة، من آية 144.

[4] ابن مالك، شرح التسهيل، 180/3.

وزعماته المتلاشية؛ لأنَّ النعت مكمل للمنعوت، ومجعول معه كشيء واحد، فدخول الواو عليه يوهم كونه ثانيًا مغايرًا له؛ لأنَّ حق المعطوف أن يكون غير المعطوف عليه، وهذا مناف لما زعم من توكيد الارتباط "[1].

– سعة اطلاع ابن مالك على الكتب والمصادر النَّحويّة، فلم يكتف ابن مالك بذكر صاحب الرأي، بل تجده أحيّانا ينسب الرأي إلى المصدر الذي أخذ منه، ومثال ذلك:

قال ابن مالك: "ومنهم من يجعل (من اتبعك) متصلاً على أن يراد بالعباد المخلصون وغيرهم، والانقطاع مذهب ابن خروف، والاتصال مذهب الزمخشريّ. ذكره الكشاف."[2]

غير أن ابن مالك نسب بعض الآراء إلى أصحابها، وعند الرجوع إلى المصادر، لم يجد الباحث الصحة في هذه النسبة، ومن ذلك:

"وزعم الجرجاني أن الواو هي الناصبة بنفسها، وما ذهب إليه باطل من ثلاثة أوجه"[3]

وعند رجوع الباحث إلى (كتاب المقتصد في شرح الإيضاح)، وجد الجرجاني ناصا على أن الناصب هو الفعل لا حرف الواو.[4]

ولعل ابن مالك نسبه الرأي اعتمادا على كتاب آخر، فقد درست آمال علي، في أطروحتها لنيل درجة الدكتوراه(المسائل الخلافيّة في شرح التَّسهيل لابن مالك)، وكانت تخرّج الآراء إلى

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 110/3.

[2] المصدر السابق، 265/2.

[3] نفسه، 250/2.

[4] الجرجاني، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1982م،ص660.

أصحابها، فلم تشر إلى خطأ ابن مالك في النسبة، بل أشادت في دقة ابن مالك في نسبة الآراء وتنظيم عرضها.

– تنظيمه للكتاب تنظيما دقيقا، فإذا عرض لمسألة في الشرح قام بشرحها سابقا، أرجع إليها، وإن كانت ستعرض في ما بعد، أرجأها.

ومثال ذلك قوله:"ولزم من تقييد اسم الفاعل بكونه صفة جارية خروج أمثلة المبالغة ولم يكن في ذلك ضير لأن اسم الفاعل غيرها، وجريانها في العمل مجراه سننبه عليه في موضعه إن شاء الله."[1]

ومثل ذلك: " ويجوز كون (قائم) مبتدأ مخبرا عنه بزيدٍ، كما قال سيبويه في: "مررت برجل خير منه أبوه" فخير عنده مبتدأ وأبوه خبر، مع أن الأول نكرة، والثاني معرفة، وسيأتي بيان ذلك وأمثاله إن شاء الله تعالى."[2]

ومثال آخر:"ومثال ضمير الشأن [3]{قل هو الله أحد} ولكل واحد منها موضع يستوفى فيه ما يحتاج إليه من البيان إن شاء الله تعالى."[4]

---

[1] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 71/3.

[2] المصدر السابق،269/1.

[3] سورة الإخلاص، الآية 1.

4 ابن مالك، شرح التَّسهيل،163/1.

- يمكن أن يسلك كتاب ابن مالك في قائمة كتب الخلاف النحوي، فعادته أن يذكر المسألة و يذكر رأي المانعين و المؤيدين، مشفعا ذلك بمناقشة، ويُلحظ أحيانا قوله""وهذا أسهل المذاهب و أبعدها عن التكلف."[1]
- استعمل ابن مالك مصطلحات البصريين أكثر من استعماله لمصطلحات الكوفِيّين. ومن المصطلحات البصرية، الضمير، والذي يعبر عنه الكوفيون بالمكني.

واستعمل ابن مالك مصطلح الصفة ما ينوف على المئة مرة، في ما استعمل مصطلح النعت حوالي الخمسين مرة. ومسألة المصطلح النحوي عند ابن مالك، مبحث لم يجد الباحث من درسه وعني به.

وابتكر ابن مالك مصطلحات، لم تكن عند النحاة المتقدمين وجودا أو شيوعا، ومن ذلك تسميته (المفعول الذي لم يسمّ فاعله) بـ نائب الفاعل، وتسميته بدل (كل من كل) بـ (البدل المطابق).[2]

وأحيانا ينص على صاحب المصطلح من بصري وكوفي:" أو كان المسَمَّى ضميرَ الشأنِ عند البصريين، وضمير المجهول عند الكوفيين."[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التسهيل،43/1.

[2]ينظر، ابن مالك، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق، محمد كامل بركات، دار الكتاب العربي، الجمهوية العربية المتحدة، دط، 1967،ص49.و ينظر، تطور المصطلح البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عبابنة، يحيى، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006، ص81 و ص 166. و أكّد عبابنة أنّ مصطلح نائب الفاعل هو من ابتكار ابن مالك في صفحة 81.

[3] المصدر السابق، 162/1.

- ترتيبه الردود في الغالب على شكل نقاط، كقوله[1]:

"وهذا التعليل ضعيف من وجهين" وقوله: "وهو مردود أيضا من ثلاثة أوجه"، وقوله: "وهذا الذي ذهب إليه مردود من أربعة أوجه."

- عرض ابن مالك للرأي أحيانا و عدم القول به وعدم تخطئته، ويفهم من الباحث من ذلك الموافقة السكوتية على هذا الرأي.
- سار ابن مالك على نظرية العامل و لم يتعرَض لها بشيء، والعوامل عنده لفظية ومعنوية، ولم يذكر ابن مضاء في كتابه.
- مزج النحو باللغة بالتصريف، فلم يكن كتاب ابن مالك خاصا بالنحو فقط، فتجده يتحدث عن الصرف، وأحيانا عن اللغات، مما ترك أثرا في الباحثين في التفكير النحوي عنده، فقد خلطوا بين تناوله للمسائل النّحوية وللمسائل الصرفية واللغات وعدّوها من عينة دراستهم، ويرى الباحث أنه من الأولى فصل هذه الدراسات إلى دراسات نحوية تعنى بالتفكير النحوي، وأخرى صرفية، وأخرى لغوية، لما لحظ من اختلاف منهج ابن مالك في تناول كل موضوع من هذه المواضيع الثلاثة.
- كثرة التمثيل عند ابن مالك بالشواهد الشعرية، فيذكر القاعدة ويحتج لها بشاهد معتبر، ويشفّع ذلك بأبيات شعرية، وهذا يناسب غاية الكتاب وهدفه وهو الشرح.
- استعمال ابن مالك لقواعد قد يسلكها الباحثون في قواعد التوجيه[2]: مثل(العلامة اللفظية مرجحة على المعنوية)، (التجرد من الزيادة متقدم على التلبس بها)،(مراعاة أقوى

[1] ابن مالك، شرح التسهيل، 125/1، 75/1، 88/1.

[2] يُنظر،ابن مالك، شرح التسهيل،1/1،1/13،68/15.

المناسبتين أولى من مراعاة أضعفهما). ويرى الباحث أن البحث و الإسهاب في تقرير هذه القواعد وتدويرها في كتب النحو، لا ينفع النحو بل يميل به إلى علم الأصول والتعليل غير المفيد.

- وجود قدر كبير من الأبيات المجهولة القائل، التي لا تعفي ابن مالك من مسؤولية علمية، وإن كانت من باب التمثيل فحسب.

المبحث الثاني: موقف ابن مالك من الأصول النّحوية المختلف فيها [1]

المطلب الأول: موقف ابن مالك من الإجماع

اختلف النُّحاة على كَون الإجماع من الأصول النَّحويّة أو لا، وتبنّى الباحث القول بأن الإجماع ليس أصلا نحويا، موافقا بذلك ابن جني، قال ابن جني: " اعلم أن إجماع أهل البلدين إنما يكون حجّة إذا أعطاك خصمك يده ألا يخالف المنصوص، والمقيس على المنصوص. فأما إن لم يعط يده بذلك فلا يكون إجماعهم حجة عليه. وذلك أنه لم يرد ممن يطاع أمره في قرآن ولا سنة أنهم لا يجتمعون على الخطأ كما جاء النص عن رسول الله –صلى الله عليه وسلم– من قوله[2]: "أمتي لا تجتمع على ضلالة" وإنما هو علم منتزع من استقراء هذه اللغة."[3]

فالظاهر من كلام ابن جنّي أنّ الإجماع لا يقع إلا عند الاتفاق وعدم حدوث الخلاف، والتسليم من المقابل، وهذا ما لا يكون في المسائل المختلف عليها عند النّحاة.

---

[1] وقد تكلم عليها المحدثون من الناحية النظرية، ينظر، الملخ، حسن خميس، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، ص178–188، فتحدث عنها من حيث التعريف والحجية، و يركز الباحث على ما كان عند ابن مالك .

2 تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب " "سمعت رسول الله –صلى الله عليه وسلم– يقول: "إن أمتي لا تجتمع على ضلالة، فإذا رأيتم الاختلاف فعليكم بالسواد الأعظم:

رواه ابن ماجه من حديث الوليد بن مسلم، عن معان بن رفاعة،وهذا الحديث بهذا الإسناد ضعيف أيضا" 122/1.

[3] ابن جني ، الخصائص،190/1.

ويتبنّى الباحث أن مقصود الإجماع عند ابن مالك، هو إجماع أهل البلدين (البصرة والكوفة). قال ابن مالك:"هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفِيّين، فلا يلتفت إليه."[1]

ولا يعد الباحث أن نفي كون الإجماع أصلا من أصول النحو، نفي وجوده، في كتب النحو بالكلية، بل هو موجود في كتب النُّحاة مبثوث فيها، ولكن ليس بكثرة أصلي السماع والقياس.

ويرى في موقف ابن مالك مقاربة لتنظير ابن جني، فهو ينقل الإجماع عن المتقدمين من العلماء، قال خالد شعبان إنّ ابن مالك يقف عند الأحكام المجمع عليها ولا يتجاوزها.[2]

ويذهب الباحث إلى أن ادّعاء الإجماع على مسألة نحوية، أمر يكاد يكون مستحيلا، إلّا في المسائل التي تعدّ من مسلّمات النحو، مثل بناء الفعل الماضي وإعراب الفعل المضارع، والناظر في كتب النُّحاة يجدهم نقلوه في المسائل القليلة التي لا خلاف فيها.

ومن الأمثلة على استعمال الإجماع عند ابن مالك قوله: "ومثل هذا الإجماع إجماعهم على إيقاع المضارع المنفي بلا في مواضع تنافي الاستقبال، نحو: أتظن ذلك كائنا أم لا تظنه؟"[3]

ومثال آخر، قوله:" وأجمعوا على جواز تقديم حال المرفوع إذا كان ضميرًا كقوله تعالى:[1] {خُشَّعًا أبصارُهم يخرجون من الأجداثِ}. "[2]

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 326/3.

[2] يُنظر، خالد سعد شعبان، أصول النَّحو عند ابن مالك، 276. هذا ادعاء باطل، فقد خالف ابن مالك " أكثر " النَّحويّين " على حد تعبيره، و خالف النُّحاة جلّهم في بعض مسائل.

[3] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 19/1.

ووجد الباحث أن ابن مالك قد يستعمل الإجماع في الردّ على مخالفيه، كقوله:" الثاني أن مذهبه في هذه المسألة مذهب لا يُعرف من البصريين والكوفِيّين مُعَوّل عليه فوجب ألا يلتفت إليه."[3].

لكن ابن مالك لم يكتف بهذا الردّ بل أضاف إليه أربع نقاط أخرى. فقال: " وما ذهب إليه من توسط الواو بين الصفة والموصوف فاسد من خمسة أوجه. "[4]

فلم يعتد ابن مالك بالإجماع وحده في إقامة الحجّة على المخالف، فلو كان هذا أصلا معتبرا عنده، لاكتفى به،أو قدّمه في الحجاج.

ويسوق الباحث مسألة من المسائل التي نقل فيها ابن مالك الإجماع، ولم يسلّم له هذا الإجماع، قال ابن مالك: " وأجمعوا على منع العطف على عاملين إن لم يكن أحدهما جارا، وكذا إن كان أحدهما جارا وفصل المعطوف من العاطف بغير لا".[5]

---

[1] سورة القمر، آية 7:" خُشَّعًا أَبْصَارُهُمْ يَخْرُجُونَ مِنَ الْأَجْدَاثِ كَأَنَّهُمْ جَرَادٌ مُنتَشِرٌ ".

[2]ابن مالك، شرح التَّسهيل، 340/2.

[3]نفسه،302/2.

[4] نفسه، 302/2. والكلام على الزمخشري.

[5]نفسه، 3 /378.

ومن الذين نقلوا نقض هذا الإجماع، أبو حيّان الأندلسي(ت645هـ)[1]، وابن هشام(ت761هـ)[2].

ويورد الباحث قولًا لابن مالك يرى فيه حجة له على الصعوبة البالغة في ادعاء انعقاد الإجماع، قال ابن مالك:" وزعم الشيخ أبو علي الشلوبين أن مذهب البصريين التزام تعريف التابع والمتبوع في عطف البيان، ولم أجد هذا النقل من غير جهته، وعلى تقدير صحة النقل، فالدليل أولى بالانقياد إليه، والاعتماد عليه، وذلك أن الحاجة داعية إليه في المعرفتين فهي في النكرتين أشد، لأن النكرة يلزمها الإبهام فهي أحوج إلى ما يبينها من المعرفة، فتخصيص المعرفة بعطف البيان خلاف مقتضى الدليل، واستعماله مُطْلقًا مذهب الفراء وغيره من الكوفِيّين، وهو أيضا مذهب الزمخشريّ، فإنه حكم بذلك في موضع من الكشاف، وهو أيضا مذهب أبي علي الفارسي، فإنه أجاز العطف والإبدال في "مقام" من قوله تعالى:[3] {فيه آيات بينات مقام إبراهيم} فجعله عطف بيان، مع كونه معرفة وآيات نكرة، وقوله في هذا مخالف لإجماع البصريين والكوفِيّين، فلا يلتفت إليه."[4]

---

[1] الأندلسي، أبو حيان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1، 1998 م، 2014/4.

[2] ابن هشام، عبد الله بن يوسف ، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله ، دار الفكر ، دمشق ،ط 6، 1985 م، 2/ 185.

[3] سورة آل عمران، الآية 97:" فِيهِ آيَاتٌ بَيِّنَاتٌ مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ ۖ وَمَنْ دَخَلَهُ كَانَ آمِنًا ۗ وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ۚ وَمَنْ كَفَرَ فَإِنَّ اللَّهَ غَنِيٌّ عَنِ الْعَالَمِينَ ".

[4] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 326/3.

وساق الباحث هذا النقل الطويل ليشير إلى قدر الاختلاف بين العلماء في مسألة قد ينقل فيها الإجماع، مستنكرًا نقل ابن مالك الإجماع مع وجود هذا الخلاف بين النُّحاة المعتبرين. ويتبنى الباحث أن الأحكام النَّحويّة، تبنى على السَّماع المعتبر، والقياس، وهذا منهج ابن مالك في كتابه شرح التَّسهيل.

ويسمح السيوطي بالإجماع أصلا نحويا لكن بشرط وجود دليل من السّماع[1]، فإن وجد مستند السماع فلم الإجماع بعده، ومستند السماع قوي معتبر عند النحاة جميعهم.

ومما يسوّغ للباحث عدم اعتبار ابن مالك للإجماع في المسائل المختلف عليها، أو عدم اعتبار رأي الجمهور أو الكثرة، إيجاده مخالفةَ ابن مالك (أكثر النَّحويّين) ومثال ذلك: " وقد جرت عادة أكثر النَّحويّين أن يذكروا الهَنُ مع هذه الأسماء، فيوهم ذلك مساواته لهن في الاستعمال، وليس كذلك."[2]

وقال في موضع آخر:" وضم أكثر النَّحويّين إلى المشابهة من الوجه المذكور، المشابهة بسكون الوسط وفتح الآخر، والصحيح عدم اعتبار ذلك."[3]

وقال في موضع آخر:"ومذهب أكثر النَّحويّين في هذا النوع؛ أنَّه مضاف إلى المجرور باللام، وأن اللام مقحمة لا اعتداد بها، كما لا اعتداد باللام في قول الشاعر[4]:

---

[1] يُنظر، السيوطي، الاقتراح في أصول النحو، ص22.

[2] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 1/ 44.

[3] المصدر السابق، 2 /8.

[4] سعد بن مالك بن ضبيعة القيسي، سيبويه، الكتاب 207/2، مجزوء الكامل.

يا بُؤْس للحرب التي وَضَعتْ أراهِط فاستراحوا

وهذا القول وإن كان قول أكثر النُّحاة فلا أرتضيه"[1]

ويتضح أنّ ابن مالك، ذكر الآراء النحوية المنسوبة لجمهور النحاة وخالفها، بالسماع والقياس، فهو لم يعتبر الإجماع حجة لمخالفيه تقوم عليه وتلزمه.

ومثال آخر:"وإذا كان صاحب الحال مجرورًا بحرف، لم يجز عند أكثر النَّحويّين، نحو: مررت بهند قائمة، فيخطئون مَن يقول: مررت قائمة بهند، ودليلهم في منع ذلك، أن تعلّق العامل بالحال ثان لتعلّقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه بواسطة أن يتعدى إليه بتلك الواسطة، لكن منع من ذلك خوف التباس الحال بالبدل، وأنّ فعلاً واحدًا لا يتعدى بحرف واحد إلى شيئين، فجعلوا عوضًا من الاشتراك في الواسطة التزام التأخير، وبعضهم يعلِّل منع التَّقدم بالحمل على حال المجرور بالإضافة، وبعضهم يعلِّل بأنَّ حال المجرور شبيه بحال عمل فيه حرف جر مضمنًا معنى الاستقرار، نحو: زيد في الدار متكئًا، فكما لا يتقدم الحال على حرف الجر في هذا وأمثاله، لا يتقدم عليه، نحو: مررت بهند جالسة.

وهذه شبه وتخيلات لا تستميل إلّا نفس مَن لا تثبّت له، بل الصحيح جواز التقديم، نحو: مررت بهند جالسة، وإنما حكمت بالجواز لثبوته سماعًا، ولضعف دليل المنع."[2]

---

[1] ابن مالك،شرح التَّسهيل، 60/2.

[2] المصدر السابق،336/2 وما بعدها.

ويرى الباحث في هذا النقل الطويل، إطالة ابن مالك في عرضه لآراء النحاة و حججهم، ومن ثم نقض لهذه الحجج العقليَّة؛ كأنّه يريد أن يثبت معرفته بآراء النحاة وحججهم و ينقضها بالسّماع، فالسّماع الموثوق عنده مستنده للترجيح.

المطلب الثاني: موقف ابن مالك من استصحاب الحال

الاستصحاب :"اعلم أنَّ الاستصحاب من الأدلة المعتبرة، والمراد به استصحاب حالة الأصل في الأسماء وهو الإعراب، واستصحاب حالة الأفعال وهو البناء"[1]، وظاهر كلام الأنباري بأنَّه التمسك بالأصل، والبقاء عليه ما لم يأت عامل أو شيء يغير هذا الأصل، كقول بعض النُّحاة: أنّ الأصل في الفعل المضارع الرفع، فيبقى مرفوعًا ما لم يسبق بناصب أو جازم.

وهو من الأصول المختلف عليها عند النُّحاة، فما لبث الأنباري إلّا أن عده في الصفحة التالية لتعريفه من كتابه (لمع الأدلة) من الأصول الضَّعيفة، فقال:" واستصحاب الحال من أضعف الأدلة؛ ولهذا لا يجوز التمسك به ما وجد هناك دليل."[2]

واستعمل ابن مالك لفظة (استصحاب) باللَّفظ حينًا وحينًا بالمعنى، قال ابن مالك:" وإن كان المستغاث قبل الاستغاثة معربًا استصحب إعرابه، كقولك في: ياغلام زيد: يالغلام زيد." [3] وقال في موضع آخر: " الثاني: أن مدَّعي ذلك معترف بأنَّ الأصل في كل فعل الدلالة على المعنيين، فحكمه على العوامل المذكورة، بما زعم إخراج لها عن الأصل، فلا يقبل إلا بدليل. ".[4] فالتمسك بالأصل هو الاستصحاب الذي يشير إليه الباحث هنا.

---

[1] الأنباري، لُمع الأدلة ، ص141.

[2] المصدر السابق، ص142.

[3]ابن مالك، شرح التَّسهيل،،410/3

[4]المصدر السابق، 338/1.

ووجد الباحث أن كلمة " استصحب" وكلمة " استصحاب"، أتت في شرح التَّسهيل أقل من عشر مرات، و لم يبن عليها ابن مالك حكمًا نحويًّا، أو احتج بها وحدَها على مخالفيه، ففي المثال الأخير الذي ذكره الباحث، كانت هذه الحجَّة واحدة من عشر حجج استعملها ابن مالك للردِّ على مخالفيه.

و حجَّة التمسك بالأصل معروفة عند أهل الصناعة النَّحويّة والفقهيَّة، فيقولون: " من تمسك بالأصل خرج عن عهدة المطالبة بالدليل ".

وفي ما يتعلق باعتماد دليل الاستصحاب، تقول عفاف حسانين: " من الملاحظ أن البصريين وحدَهم، هم الذين يعتمدون على استصحاب الحال في الاستدلال، وأمَّا الكوفيون فلم يرد عنهم – في ما قرأت من أدلتهم – الاستدلال به على مسألة من مسائل. "[1]

ويرى الباحث أن ما ذهبت إليه حسانين مجانب للصواب، إذ إنّ الكوفيين استعملوا هذا الدليل أيضا.[2]

وربما قصدت الاستعمال باللفظ دون المعنى، فبهذا تكون قد أصابت في حدود اطلاع الباحث، لكنّ الاعتبار للاستعمال مطلقا لا للفظ.

[1] حسانين، عفاف، في أدلة النَّحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996 م، ص229.

[2] يُنظر، الحديثي، الشاهد وأصول النحو،ص 453.

المطلب الثالث: موقف ابن مالك من الاستحسان

الاستحسان مصطلح منقولٌ من أصول الفقه أيضًا: " قال به الحنفيَّة والحنابلة، وأنكره غيرهم، حتى قال الشافعي – رحمه الله–[1]: (من استحسن فقد شرع)، ولا يتحقق استحسان مُختلَفٌ فيه. فقيل: دليل ينقدح في نفس المجتهد تعسر عبارته عنه. قلنا: إن شك فيه فمردودٌ، وإن تحقق فمعمولٌ اتفاقًا. وقيل: هو العدول عن قياس إلى قياس أقوى، ولا نزاع فيه. وقيل: تخصيص قياس بأقوى منه، ولا نزاع فيه. وقيل: العدول إلى خلاف النَّظير لدليل أقوى، ولا نزاع فيه."[2]

ويرى الباحث أن الاستحسان إن كان مجرد التحكّم و قبول أمر بلا حجة فغير مقبول، وإن كان عدولًا من قياس جلي إلى قياس خفي فهو قياس، وإن كان هذا القياس خفيا، وهذا ما يفسر قول الشافعي السابق الذكر.

قال ابن جنيّ في الخصائص: " وجماعه أن علّته ضعيفة؛ غير مستحكمة إلّا أنّ فيه ضربًا من الاتساع والتصرّف."[3]

---

[1] ولم يجد الباحث العبارة على شهرتها في كتب الشافعي التي بين يديه كالرسالة والأم ووجدها عند: الجويني، عبد الملك بن عبد الله، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق، عبد العظيم محمود الدّيب،دار المنهاج،ط1، 2007م،473/18.

[2] الأصفهاني، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا ، دار المدني، السعودية ، ط 1، 1986م، 281/3.

[3] ابن جنيّ، الخصائص، 134/1.

وقال الأنباري: "اعلم أنَّ العلماء اختلفوا في الأخذ به: فذهب بعضهم، إلى أنَّه غير مأخوذ به لما فيه من التحكم وترك القياس، وذهب بعضهم إلى أنَّه مأخوذ به، واختلفوا فيه، فمنهم من قال: هو ترك قياس الأصول لدليل، ومنهم من قال: هو تخصيص العلَّة"[1]

ووجد الباحث هذا المصطلح، واردًا في كتاب ابن مالك ثلاث مرات،[2]منها، قول ابن مالك: "ومنع الأصمعي نعت المبنيّ للنداء؛ لأنه شبيه بالمضمر، والمضمر لا ينعت، وما ذهب إليه مردود بالسَّماع والقياس، أمَّا السَّماع فشهرته مغنية عن استشهاد، وأمَّا القياس فلأنَّ مشابهة المنادى للضمير عارضة، فمتقضى الدَّليل ألَّا تعتبر مُطْلقًا، كما لم تعتبر مشابهة المصدر لفعل الأمر، نحو: ضربا زيدًا، لكن العرب اعتبرت مشابهة المنادى للضمير في البناء استحسانًا". [3]

يتضح للباحث عدم اتكاء ابن مالك على الاستحسان في بناء القواعد النحوية، بل ذكره استئناسا، ويشير الباحث إلى استقلالية ابن مالك، فالمشتهر إنه شافعي المذهب، والشافعية لا يعدّون الاستحسان أصلا كما تقدّم، لكنّه لم يتابعهم في المسألة بإهمال الاستحسان بالكلية، متأثرا بمذهبه في أصول الفقه.

---

[1] الأنباري ، لُمع الأدلة، 133 وما بعدها.

[2] و فتش الباحث عن الكلمات:(استحسن) و(استحسانًا) و(استحسان)، فلم يجدها في الكتاب. إلا في 346/2و 358/2. والموضع المذكور.

[3] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 393/3.

المبحث الثالث: مذهب ابن مالك النَّحويّ

لفت انتباه الباحث، تضارب الأحكام الواردة في الدراسات التي تناولت مذهب ابن مالك بحثًا ونقدًا، فوجد الباحث من يقول : " إنه مال للكوفيين في الأصول العامة، فوقف من السَّماع والقياس والاحتجاج مثل موقفهم، ورجّح مذهبهم على مذهب البصريين ."[1]

ووجد أخرى تقول: " تظهر من خلال الدراسة نزعة ابن مالك البصريَّة؛ حيث إنَّه تبع في كثير من اختياراته لإمام النُّحاة سيبويه، لكنَّه لم يكن بصريًّا في كل الأحوال فكان – أحيّانا– ينزع نحو نحاة الكوفة، وأحيّانا أخرى يتفرّد باختيارات لم يسبق إليها. "[2]

ويقول آخر: " ظهر ميل ابن مالك للكوفيين جليًا واضحًا، فقد كان أميل للأخذ بآرائهم، والقول بقولهم، في جميع المسائل الخلافيّة الواردة في الكتاب، فهو لم يؤيّد البصريين في أيٍّ من هذه المسائل، بل دحض آراءهم، وبيَّن فساد مذهبهم، وأقام عليه الحجَّة بالسَّماع والقياس ". [3]

وقال آخر: " ابن مالك بصريُّ المذهب " [1].

---

[1] الينبعاوي، غنيم غانم عبد الكريم، ابن مالك اللُّغويّ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1979م، ص 347.

[2] عبد الرحمن، آمال علي، المسائل الخلافيَّة في شرح التَّسهيل لابن مالك، رسالة الدكتوراة، جامعة الأزهر، 2004م، ص607.

[3] الرواشدة ، أحمدعبد السلام ، الفكر النَّحويّ عند ابن مالك في كتاب شواهد التوضيح، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة ، 2007 م، الخاتمة ص 155.

فيما يقول السيوطي: " لابن مالك في النَّحو طريقة، سلكها بين طريقي البصريين والكوفِيّين، فإنَّ مذهب الكوفِيّين القياس على الشَّاذّ، ومذهب البصريين اتباع التأويلات البعيدة التي خالفها الظاهر. "[2]

و يريد الباحث أن ينظر في مذهب ابن مالك النَّحويّ من حيث: موافقته البصريين وأئمتهم والكوفِيّين وأئمتهم، مختارًا إمامًا في كل مذهب.

ولا يغفل الباحث عن الرأي الذي يقول بعدم وجود مذهبين إلا من الناحية الجغرافية، أو عدم وجود مذهبين اطلاقا، فالبصرة والكوفة مذهب متفق في الأصول مختلف في التطبيق[3]، ولعل مسألة المذاهب النحوية محبَبة للباحث بسطا ودراسة، لكنّها تخرج عن أصل بحثه الحالي، فيقرر ابن مالك في كتابه وجود مذهبين، ويذكر رأيهما و يحاكمهما، ويذكر آراء العلماء على وفق هذه المذاهب. لذا انطلق الباحث من دراسته على وجود مذهبين تماشيا مع جاء عند ابن مالك.

---

[1] الشهري ، علي بن علوي بن عوض ، أسباب ترجيحات ابن مالك النَّحويّة في شرحه للتَّسهيل، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1425 هـ، ص 190.

[2] السيوطي ، جلال الدين، الاقتراح في أصول النَّحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م ص 161.

[3] ينظر، السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، 1987، ص 155 و ص 165، إذ يقول ويعطي الأدلة على أنهما اتفقوا في الأصول و اختلفوا التعليل و الفروع .

المطلب الأول: موقف ابن مالك من مذهب البصرة

اعتد البصريون بالسَّماع والقياس، ووافق ابن مالك هذا الاعتداد، غير أنَّ المُشتهر عند أهل النَّحو، أنَّ ابن مالك توسَّع في السّماع، وخالف بذلك أهل المذهب البصريّ، ولو كان هذا الادّعاء صحيحًا، لاختلفت الآراء النَّحويّة عند ابن مالك، عن آراء نحاة البصرة، وهذا الذي لم يكن عنده في كتابه شرح التَّسهيل.

لم يخالف ابن مالك البصريّين صراحةً إلَّا في مواضع محدودة، وذلك بقوله: (خِلافًا للبصريّين) وكاد يتفق مع البصريين في آرائهم النَّحويّة، فلم يلحظ الباحث أنَّه أكثر من خلافهم صراحةً أو ضمنًا، ينبي عن اختلافه معهم في المنهج، بل كان في كثيرٍ من المواضع يذكر رأيهم و يسوّغ له.

ويسوق الباحث من الآراء القليلة التي خالف فيها ابن مالك البصريّين صراحةً:

- رأيه في إعراب مذ ومنذ الواقع بعدهما اسم مرفوع.

ناقش ابن مالك إعراب مذ ومنذ إن تبعهما اسم مرفوع، فقال:"وليسا قبل المرفوع مبتدأين بل ظرفين خِلافًا للبصريّين."[1]

وتابع ابن مالك فقال:"وزعم الأكثرون أن الواقع منهما قبل المرفوع مبتدأ؛ بمعنى أول المدة في مثل لم أره مذ الجمعة، وبمعنى جميعها في مثل لم أره مذ يومان، وما بعده خبر، والصحيح عندي أنهما ظرفان مضافان إلى جملة حذف صدرها، والتقدير: مذ كان يوم الجمعة ومذ كان يومان، وهو قول المحققين من الكوفِيّين؛ وإنَّما اخترته لأنَّ فيه إجراء مذ ومنذ في الاسمية على

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 215/2.

طريقة واحدة مع صحة المعنى، فهو أولَى من اختلاف الاستعمال، وفيه تخلص من ابتداء نكرة بلا مسوَّغ إن ادُّعي التنكير، ومن تعريف غير معتاد إن ادُّعِي التعريف، وفيه أيضًا تخلّص من جعل جملتين في حكم جملة واحدة من غير رابط ظاهر ولا مقدر."[1]

وعند رجوع الباحث إلى كتاب تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد وجد: "ولا شك أنَّ هذا مصادمة لقول سيبويه: ومما يضاف إلى الفعل أيضًا، قولهم: ما رأيته مذ كان عندي ومذ جاءني، وقد شرح الفارسي كلام سيبويه فقال: مذ فيمن رفع بها بمنزلة «إذ» و«حيث» ووجه الجمع بينهما أنَّه إذا رفع بها تصير اسمًا من أسماء الزمان، كقولك: مذ يومان، وخبر المبتدأ لا يكون إلا المبتدأ في المعنى."[2].

فالقول إذن منسوب إلى سيبويه، وموجود في كتابه، لكن ليس بوضوحٍ جليٍّ، ووصف ابن ناظر الجيش في شرحه للتَّسهيل نسبة ابن مالك لسيبويه لهذا الرأي: بالحقيقة الصادمة.

ويورد الباحث مسألة أخرى خالف فيها ابن مالك البصريين، قال ابن مالك: " تضاف أسماء الزمان المبهمة غير المحدودة إلى الجمل، فتبنى وجوبًا إن لزمت الإضافة، وجوازًا راجحًا إن لم تلزم وصدرت الجملة بفعل مبنيّ، فإن صُدّرت باسم أو فعل معرب جاز الإعراب باتفاق، والبناء خِلافًا للبصريّين."[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 216/2 وما بعدها.

[2]. ابن ناظر الجيش، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، 4 /1969.

[3] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 252/3 وما بعدها.

وساق ابن مالك الحجج والشَّواهد المسموعة لرأيه وأسهب في ردّ مذهب البصريين بغير حجة، ولعل هذا دليل على قوة مذهبهم[1].

ويلحظ الباحث، تسويغ ابن مالك ودفاعه عن رأيه، بحجَّة السَّماع، ومن ثم بالقياس والحجج العقليَّة.

ومن المواضع التي خالف فيها ابن مالك البصريّين مخالفة غير صريحة، قوله:" وأجاز البصريون: إنّ زيدًا لسوف يقوم، ولم يجزه الكوفيون، ولا مانع من ذلك فجوازه أولى."[2]

ومما يؤيد ما ذهب إليه الباحث من انتماء ابن مالك إلى مذهب البصرة، قوله: "أن الابتداء معنى قائم بالمبتدأ؛ لأن المبتدأ مشتق منه، والمشتق يتضمن معنى ما اشتق منه، وتقديم الخبر على المبتدأ ما لم يعرض مانع جائز بإجماع من أصحابنا، فلو كان الابتداء عاملاً في الخبر لزم من جواز تقديمه على المبتدأ تقديم معمول العامل المعنوي الأضعف"[3].

و الرأي للبصريّين فعبّر عنهم بـ " أصحابنا "، وقوله أيضًا: "وأجاز الكوفيون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء"[4].

---

[1] يُنظر، ابن مالك، شرح التَّسهيل،257/3.

[2] المصدر السابق،29/2.

[3] نفسه، 270/1.

[4] نفسه ، 393/3.

المطلب الثاني: موقف ابن مالك من سيبويه

لمّا فرغ الباحث من الحديث عن موقف ابن مالك من مذهب البصريّين، أراد أن يجلّي موقفه من سيبويه، إمام مدرسة البصرة، صاحب الكتاب، ووجد أنَّه كان موافقًا له في أغلب آرائه، يذكر رأي سيبويه ويكتفي به، أو يذكر رأيه و يثني عليه، أو يذكر رأيه ويسوِّغ له.

ومثال الأول، قال ابن مالك: " وقد حكم سيبويه بفعليَّة هَلُمّ على لغة تميم؛ لقولهم: هَلُمِّي وهَلُمَّا وهَلُمْنَ، وحكم باسميتها على لغة الحجازيين؛ لأنَّهم يلزمونها التجريد، كلزومه عند الجميع في دراك وأخواتها."[1]

ويدافع ابن مالك عن سيبويه، ويتَّضح للباحث دقَّة نظر ابن مالك في كلام سيبويه، قال ابن مالك:" ومن زعم أنَّ سيبويه لم يجز جعله مبتدأ إذا لم يل استفهامًا أو نفيًّا فقد قوّله ما لم يقل. "[2]

ولايكاد الباحث يجد مخالفة من ابن مالك لسيبويه إلا في مواضع معدودة منها:

" ومن المُضْمَرات "إيّا" خِلافًا للزَّجَّاج، وهو في النَّصب كأنا في الرفع، لكن يليه دليل ما يُراد به من متكلم أو غيره، اسمًا مضافًا إليه وفاقًا للخليل والأخفش والمازني، لا حرفًا خِلافًا لسيبويه ومن وافقه، ويقال: إيّاكَ وأيّاك وهِيّاك وهَياك. "[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 10/1.

[2] المصدر السابق، 273/1.

[3] نفسه، 144/1.

قال ابن مالك: " وقد تلحق ألفُ الندبة نعت المندوب، والمجرورَ بإضافة نعته، ويقاس عليه، وفاقًا ليونس، وقد تلحق منادى غير مندوب ولا مستغاث خِلافًا لسيبويه."[1]

ووجد الباحث ابن مالك سهلاً عند مخالفته لسيبويه[2]، داعيًا له، منبهًا على أمر يشترك فيه معه، ومثال ذلك: " وغَلَّط سيبويه من قال: إنَّهم أجمعون ذاهبون،..... وهذا غير مرضي منه –رحمه الله–، فإنَّ المطبوع على العربيَّة كزهير قائل البيت لو جاز غلطه في هذا لم يوثق بشيء من كلامه، بل يجب أن يعتقد الصواب في كل ما نطقت به العرب المأمون حدوث لحنِّهم بتغير الطباع، وسيبويه موافق على هذا، ولولا ذلك ما قبل نادرًا: كلذُن غدوةً، وهذا حجرُ ضبٍّ خربٍ."[3]

ووجد الباحث أنَّ ابن مالك ينتصر لسيبويه أحيّانا، قال ابن مالك: " وخالف المُبرِّد سيبويه في اسم لا المثنى، نحو: لا رجلين فيها، فزعم أنَّه معرب، واحتج له بأمرين: أحدهما: أنه بزيادة الياء والنون أشبه المطول المستحق للنَّصب، نحو: لا خيرا من زيد هنا.

والثاني: أنَّ العرب تقول: أعجبني يومَ زرتني، فتفتح، وأعجبني يومُ زرتني فتعرب، وكلتا الحجتين ضعيفة..."[4]

ويفهم الباحث من بعض كلام ابن مالك، احتياج كتاب سيبويه إلى كثير تأمل وفهم، قال ابن مالك: "هو مذهب سيبويه والمحققين ممن تدبر كلامه، كأبي الحسن بن خروف، ابن طاهر،

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 416/3.

2 وكان حادّا مع غيره كالفرَّاء والزمخشريّ.

[3] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 2/ 51 وما بعدها.

[4] المصدر السابق، 57/2.

وأبي علي الشلوبين."[1] وقوله:" ولا حجَّة له على ذلك إلا اتباع ظاهر كلام سيبويه في ترجمةٍ تأوَّلها الأكثرون."[2] وقال في موضع آخر: " وقد خفي كون هذا مذهب سيبويه على جمهور الشرَّاح لكتابه."[3]

ويفهم الباحث من كلمات ابن مالك، أنّه وقف على كلام سيبويه، فهمًا وتأملا، حتى فهمه وعرف مراده معرفة دقيقة.

[1] ابن مالك ، شرح التَّسهيل، 74/2.

[2] المصدر السابق، 100/2.

[3] نفسه 271/2.

المطلب الثالث: ابن مالك ومذهب الكوفِيّين

خالف ابن مالك الكوفيين – خِلافًا صريحًا – ما ينوف على الأربعين مرة، وكان ذلك بقوله: " خِلافًا للكوفيين " ومثال ذلك:

"وليس التالي لولا مرفوعًا بها، ولا بفعل مضمر، خِلافًا للكوفيّين، ولا يغني فاعل المصدر المذكور عن تقدير الخبر إغناء المرفوع بالوصف المذكور، ولا الواو والحالُ المشار إليهما، خِلافًا لزاعمي ذلك. ولا يمتنع وقوع الحال المذكورة فعلا خِلافًا للفراء، ولا جملة اسمية بلا واو، وفاقا للكسائي، ويجوز إتباع المصدر المذكور، وفاقا له أيضا."[1]

ومثال آخر على مخالفته للكوفيين قوله: " ويغني عن خبر اسم معنى مُطْلقًا، فإن وقع في جميعه أو أكثره وكان نكرة رفع غالبًا، ولم يمتنع نصبه ولا جره بفي خِلافًا للكوفيّين، وربما رفع خبرًا الزمانُ الموقوعُ في بعضه."[2]

ومثال آخر على مخالفته للكوفيين قوله: " وهو ما ليس خبرًا من مشاركة ما قبله في إعرابه وعامله مُطْلقًا، وهو توكيد أو نعت أو عطف بيان أو عطف نسق أو بدل، ويجوز فصله من متبوع إن لم يكن توكيد توكيد، أو نعت مبهم أو شبهه، ولا يتقدم معمول تابع على متبوع، خِلافًا للكوفِيّين."[3]

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل،273/1.

[2] المصدر السابق، 319/1.

[3] نفسه، 286/3.

ويذهب الباحث إلى أنّ اختلاف الآراء، كان ناتجًا عن الاختلاف في تطبيق الأصول المعتدّ بها عند النُّحاة جميعهم: " السَّماع والقياس "، وصرّح ابن مالك نفسه بأنَّه ليس من الكوفيّين بقوله: "وأجاز الكوفيّون وبعض أصحابنا تثنية أجمع وجمعاء."[1]

ففهم الباحث من هذا العطف المغايرة، وبأنّ ابن مالك لا يعدّ نفسه من الكوفيين .

[1]ابن مالك ، شرح التَّسهيل ، 393/3.

المطلب الرابع: موقف ابن مالك من الكسائيّ

أمّا موقف ابن مالك من إمام مدرسة الكوفة، فكان مغايرًا لموقفه من سيبويه، إذ نصَّ على خلافه كثيًرا، ولا ينفي ذلك كثرة موافقته له أيضًا.

و من المواضع التي خالف فيها ابن مالك الكسائيّ:

الموضع الأول، قال ابن مالك " يجوز رفع المعطوف على اسم إنَّ، ولكن بعد الخبر بإجماع، لا قبله مُطْلقًا، خِلافًا للكسائيّ."[1]

الموضع الثاني، قال ابن مالك:" ولا يتقدَّمُ مع الخبر المُقَدَّم خِلافًا للكسائيّ، ولا موضع له من الإعراب على الأصح، وإنَّما تتعين فصليته إذا وليه منصوبٌ وقُرِنَ باللام، أو وَلِي ظاهرًا، وهو مبتدأ مخبر عنه بما بعده عند كثير من العرب.

لما كانت فائدة الفصل صون الخبر من توهمه تابعًا، لزم من ذلك الاستغناء عنه إذا قدم الخبر؛ لأن تقدمه يمنع من توهمه تابعًا، إذ التابع لا يتقدم على المتبوع، فلو قدم المفعول الثاني: في حسبت زيدًا هو خيرًا منك، لترك الفصل لعدم الحاجة إليه مع كونه في محله، فلأن يترك ولا يجاء به بعد الخبر المقدم أحق وأولى. فظهر بهذا بطلان ما أجازه الكسائيّ –رحمه الله– من ذلك."[2]

فيناقش ابن مالك الكسائيّ، ويظهر بطلان رأيه، و يقول– رحمه الله–. وهذا يؤيد احترامه للكسائيّ وإنْ خالفه.

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 47/2.

[2] المصدر السابق، 168/1 وما بعدها.

والموضع الثالث قال ابن مالك: "ولا يمتنع نيابة غير الأول من المفعولات مُطْلقًا إن أمن اللبسُ ولم يكن جملة أو شبهها خِلافًا لمن أطلق المنع في باب ظن وأعلم. ولا ينوب خبر كان المفرد خِلافًا للفرَّاء، ولا مميز خِلافًا للكسائيّ، ولا يجوز كين يقام ولا جُعل يفعل، خِلافًا له وللفراء."[1]

وربما لا يخالف ابن مالك رأي الكسائيّ صراحةً، ولكنَّه يقول بتضعيفه، ومثال ذلك: " وأجاز الكسائيّ رفع المعطوف بعد إن قبل الخبر مُطْلقًا، فيقول: إنَّ زيدًا وعمرٌو قائمان، وإنَّك وزيدٌ ذاهبان، ووافقه الفرَّاء إن خفي إعراب الاسم، نحو: إنك وزيدٌ ذاهبان، وكلا المذهبين ضعيف؛ لأنّ إنّ وأخواتها، فكما امتنع بكان أن يكون للجزأين إعراب في المحل يخالف إعراب اللفظ يمتنع بإنّ، ولو جاز أن يكون اسم إن مرفوع المحل باعتبار عروض العامل، لجاز أن يكون خبر كان مرفوع المحل بذلك، ولا اعتبار لتساويهما في أصالة الرفع وعروض النصب، ولا حجّة لهما في ما حكى سيبويه من قول بعض العرب: إنَّهم أجمعون ذاهبون، وإنَّك وزيد ذاهبان؛ لأن الأول يخرج على أنَّ أصله: إنهم هم أجمعون ذاهبون، فهم مبتدأ، وأجمعون توكيد، وذاهبون خبر المبتدأ، وهو وخبره خبر إنَّ. وأصل الثاني: إنَّك أنت وزيد ذاهبان، فأنت مبتدأ، وزيد معطوف، وذاهبان خبر المبتدأ، والجملة خبر إنَّ. وحذف المتبوع وإبقاء التابع عند فهم المعنى جائز بإجماع، فالقول به راجح "[2]

ويذهب الباحث بعد العرض السابق، إلى أنّ ابن مالك تابع سيبويه وتبنّى المذهب البصريّ، وخالف الكسائيّ و خالف المذهب الكوفيّ كثيرًا، في كتابه شرح التَّسهيل.

---

[1] ابن مالك، شرح التَّسهيل، 129/2.

[2] المصدر السابق، 51/2.

الخاتمة و أبرز النتائج:

- لم يحتجّ ابن مالك بالقراءات الشَّاذّة بكثرة وكان يتبعها بأبيات شعرية، ووصف بعضها بالشّذوذ، والمسألة بحاجة إلى مزيد من الجهدِ والبحثِ. يأمل أن يكملها الباحث في دراساته اللاحقة.
- لم يحتجّ ابن مالك بالحديث النبوي الشريف في كتابه شرح التسهيل، ولكنّه مثّل به، فلم يبن عليه وحده أحكاما نحوية، خالف فيها النحاة المتقدِّمين.
- لم يكن لابن مالك منهجٌ واضحٌ في الاستشهاد بالحديث النَّبويّ الشريف، من حيث: صحة الحديث وضعفه.
- لم يحتجّ ابن مالك بالشواهد المجهولة القائل، ولم يبن عليها حكما نحويا، وهي حوالي مئتي بيت، ويرجّح الباحث أنها كانت من باب التمثيل، ولكنّ وجودها بهذا القدر الكبير قلا يعفي ابن مالك من مسؤولية علمية.
- استعمل ابن مالك القياس الشكلي كثيرًا في كتابه، ويمكن إيجاد أشكال القياس الثلاثة: (العلَّة والشّبه والطَّرد) الموجودة عند الأنباري في كتابه.
- لا يرى الباحث في تقسيم القياس وتشعيبه خدمة للنحو العربي، ولعل هذا مبحث متصل بأصول الفقه لا بالنحو.
- أجرى ابن مالك، حجاجاتٍ واستدلالاتٍ عقليَّةً محضةً، تتعب النَّحو والنُّحاة، ويعتذر الباحث لابن مالك، بأنَّ هذا من سمات ذلك العصر، وأنَّ الكتاب للنُّحاة المنتهين و ليس للشداة.

- قاس ابن مالك على الكثير، وعلى ما وصفه بالقليل والنّادر، ولم يقس في الغالب على الشّاذ، وكانت هذه الكلمات الثلاثة قليلةٌ جدًا في كتابه، ويعدّ هذا من توسّع ابن مالك في بناء القواعد النحوية.
- وافق ابن مالك سيبويه في أغلب آرائه التي ذكرها.وخالف ابن مالك الكسائيّ، في كثيرٍ من آرائه، وأظهر له الاحترام في الحوار والمناقشة.
- رجّح الباحث انتماء ابن مالك إلى مذهب البصرة، أو أنَّه مجتهد وافقت اجتهاداته هذا المذهب، لكنّ كتابه لم يكن مقتصرا على عرض رأي آراء مذهب معين والدّفاع عنها.

والله تعالى أعلى وأعلم

ثَبت المصادر والمراجع:

- القرآن الكريم.
- إبراهيم، طلال يحيى و نصيف، ثامر عبد الجبّار، النّحاة المعتزلة، مجلة آداب الرافدين، جامعة الموصل، العراق، العدد 45، 2007.
- الأركي، بكر رحمن حميد، أثر القراءات القرآنية في الدرس النحوي عند ابن مالك في كتابه شرح التسهيل، مجلة ديالي، كلية العلوم الإسلامية، ماليزيا، 2014.
- الأشمونيّ، علي بن محمد ، شرح الأشموني، دار الكتب العلمية بيروت ، لبنان ، ط1 ، 1998م.
- الأصفهانيّ، محمود بن عبد الرحمن، بيان المختصر شرح مختصر ابن الحاجب، تحقيق محمد مظهر بقا ، دار المدني، السعودية ، ط 1، 1986م.
- الألباني، أبو عبد الرحمن محمد ناصر الدين، مُخْتَصَر صَحِيحُ الإِمَامِ البُخَارِي، مكتَبة المَعارف للنَّشْر والتوزيع، الرياض، ط1 ، 2002 م.
- الألوسي، محمود شكرى ، الضرائر وما يسوغ للشاعر دون الناثر، تحقيق محمد بهجة الأزى البغداديّ، المكتبة العربيَّة ، بغداد ، د ط ، 1341 هـ.
- الأنباري، عبد الرحمن كمال الدين، رسالتان في أصول النَّحو (الإغراب في جدل الإعراب، ولمع الأدلة في أصول النَّحو)، تحقيق سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية، سورية، دط، 1957م.
- الأندلسيّ، أبو حيّان، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق رجب عثمان محمد ، مكتبة الخانجي ، القاهرة ، ط 1، 1998 م.

- ـــــــــــــــــــــ ، التذييل والتكميل في شرح كتاب التَّسهيل، تحقيق د. حسن هنداوي، دار القلم، دمشق ، ط1 ، دت.
- الأنصاري، أحمد مكي، أبو زكريا الفرّاء ومذهبه في النَّحو واللُّغة، القاهرة، 1964 م.
- أنيس، إبراهيم، من أسرار اللُّغة، دار الأنجلو المصرية، القاهرة، ط6، 1978م.
- البخاري، محمد بن إسماعيل، صحيح البخاري، تحقيق محمد زهير بن ناصر الناصر ، دار طوق النجاة، ط1، 1422هـ ، 6 /105.
- البدري، نعيم سلمان، صناعة الشَّاهد النَّحويّ عند ابن مالك، الينابيع، دمشق، ط1، 2010م.
- البغداديّ، عبد القادر بن عمر، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب ، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون،مكتبة الخانجي، القاهرة، ط4، 1997م.
- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد، القصائد العشر، عنيت بتصحيحها وضبطها والتعليق عليها للمرة الثانية: إدارة الطباعة المنيرية، دط، 1352 هـ.
- التوحيديّ، أبو حيّان علي بن محمد بن العباس، الإمتاع والمؤانسة، المكتبة العصرية، بيروت، ط1، 1424 هـ.
- الجرجانيّ، عبد القاهر، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق، دط، 1982م.
- الجرجانيّ، علي بن محمد ، التعريفات، ضبطه وصححه جماعة من العلماء بإشراف الناشر، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1983م.
- الجعديّ، النابغة، ديوانه، جمع وتحقيق وشرح: واضح الصّمد، دار صادر، بيروت، ط1، 1998 م.

- الجمحيّ، محمد ابن سلّام، طبقات فحول الشُّعراء، تحقيق محمود محمد شاكر، دار المدنيّ، جدة، دط، دت.
- ابن جنيّ، أبو الفتح عثمان، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مصر، ط4، دت.
- ـــــــــــــــ، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، وزارة الأوقاف–المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، دط ، 1999 م.
- ابن الجوزيّ، جمال الدين أبو الفرج عبد الرحمن، العلل المتناهية في الأحاديث الواهية، تحقيق: إرشاد الحق الأثري، إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، ط2، 1981م.
- الجويني، عبد الملك بن عبد الله، نهاية المطلب في دراية المذهب، تحقيق، عبد العظيم محمود الدّيب، دار المنهاج، ط1، 2007م.
- حاجيّ خليفة، مصطفى بن عبد الله، كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، مكتبة المثنى ،بغداد،دط، 1941م.
- الحديثي، خديجة، الشَّاهد وأصول النَّحو في كتاب سيبويه، مطبوعات جامعة الكويت، 1974م.
- ـــــــــــــــ، موقف النُّحاة من الاحتجاج بالحديث النَّبويّ الشريف، دار الرشيد، بغداد، دط،1981م.
- حسانين،عفاف، في أدلة النَّحو، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، ط1، 1996 م.
- حسّان، تمّام، اللغة بين المعيارية والوصفية، دار الثقافة، المغرب،دط،1992م.
- الحطيئة، ديوانه، برواية وشرح ابن السكيت، دراسة وتبويب، مفيد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1993.

- الحلواني، محمد خير، أصول النَّحو العربيّ، الناشر الأطلسي، دط، دت.
- الحندود، إبراهيم بن صالح، الضَّرورة الشِّعريّة ومفهومها لدى النَّحويّين دراسة على ألفية بن مالك، الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، دط، 2001م.
- ابن خالويه، مختصر شواذ القران، مكتبة المتنبي،القاهرة، دط، دت.
- الخطيب، محمد عبد الفتاح، ضوابط الفكر النَّحوي، دار البصائر، القاهرة، دط،2006 م.
- أبو داود، سليمان بن الأشعث، سنن أبي داود، تحقيق شعَيب الأرنؤوط – محَمَّد كامِل قره بللي، دار الرسالة العالمية، ط1، 2009 م.
- الدردير، أحمد بن محمد العدوي، شرح الخريدة البهية في علم التوحيد، تحقيق عبد السلام عبد الهادي، دار البيروتي، دط، دت.
- الدمشقيّ، أبو الفداء إسماعيل، تحفة الطالب بمعرفة أحاديث مختصر ابن الحاجب ، دار ابن حزم، ط2، 1996م.
- الذّهبي، شمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان، تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والأعلام، تحقيق عمر عبد السلام التدمري، دار الكتاب العربي، بيروت، ط2، 1993 م.
- الرمّانيّ، علي بن عيسى بن علي بن عبد الله، رسالة الحدود، تحقيق إبراهيم السامرائي، دار الفكر، عمان، دط، دت.
- الزبيدي، سعيد جاسم، القياس في النَّحو العربيّ نشأته وتطوره، دار الشروق، عمان، ط1، 1997م.
- الزبيدي، محمد الحسيني، تاج العروس في نقط جواهر القاموس، دار الهدايا، دط، دت.
- الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، دار العلم للملايين، ط15، 2002م.

- الزمخشريّ، جار الله، الكشّاف، دار الكتاب العربي، بيروت، ط3، دت.
- ابن زنجلة، عبد الرحمن بن محمد، حجّة القراءات ، تحقيق سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط5، 2001 م.
- زهير بن أبي سلمى، ديوانه، صنعة الإمام أحمد بن يحيى، دار الكتب المصرية، القاهرة، دط، 1944.
- الزيلعي ،جمال الدين، تخريج الأحاديث والآثار الواقعة في تفسير الكشاف للزمخشري، تحقيق عبد الله بن عبد الرحمن السعد، دار ابن خزيمة، الرياض، ط1 ، 1414هـ.
- السبكيّ، تاج الدين بن عبد الوهاب، طبقات الشافعيّة، تحقيق محمود محمد الطناحي و عبد الفتاح محمد الحلو، دار هجر، ط3، 1413هـ.
- سزكين، فؤاد، تاريخ التراث العربي، نقله إلى العربية، محمود فهمي حجازي،جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، السعودية، دط، 1991.
- السامرائي، إبراهيم، المدارس النحوية أسطورة وواقع، دار الفكر، ط1، 1987.
- السمين الحلبي، شهاب الدين، أحمد بن يوسف، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، دط، دت.
- سيبويه، الكتاب، تحقيق عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1988 م.
- ابن سيده،أبو الحسن، المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق عبد الحميد هنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2000 م.
- السيرافي، أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان، شرح كتاب سيبويه،تحقيق، أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 2008 م.

- السيوطي، جلال الدين، بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنُّحاة، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر، ط2، 1979 م.
- السيوطي، تحفة الأديب في طبقات مغني اللبيب، تحقيق حسن الملخ وسهى نعجة، عالم الكتب الحديث، ط2، 2008م.
- ـــــــــــــــــــ، شرح شواهد المغني، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، مذيل وتعليقات: الشيخ محمد محمود ابن التلاميد التركزي الشنقيطي، لجنة التراث العربي، دط،1966 م.
- ـــــــــــــــــــ، الاقتراح في علم أصول النَّحو، تحقيق: محمود فجال، دار القلم، دمشق، ط1، 1989م.
- ـــــــــــــــــــ، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع،، تحقيق عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، دط، دت.
- الشاطبي، أبو إسحق إبراهيم بن موسى، المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، تحقيق عياد بن عيد الثبيتي،معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي، مكة، ط1، 2007م.
- أبو شامة، أبو القاسم شهاب الدين المقدسيّ، إبراز المعاني من حرز الأماني، دار الكتب العلمية، دط، دت.
- شُرَّاب، محمد بن محمد حسن، شرح الشَّواهد الشِّعريّة في أمات الكتب النَّحويّة،مؤسسة الرسالة، لبنان، ط1، 2007 م.
- شعبان، خالد سعد، أصول النَّحو عند ابن مالك، مكتبة الآداب، القاهرة، ط1، 2006 م.

- الشعراء الهذليون ، ديوان الهذليين، محمّد محمود الشنقيطي، الدار القومية، القاهرة، دط ، 1965م ،1، 151.
- صفا، فيصل، شواهد النَّحو الشِّعريّة، عالم الكتب الحديث، إربد، ط1، 2012م.
- الصفدي، صلاح الدين خليل بن أيبك، الوافي بالوفيات، تحقيق، أحمد الأرناؤوط وتركي مصطفى، دار إحياء التراث، بيروت، دط، 2000م.
- الضبي، المفضل، المفضليات، تحقيق وشرح أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط1،دت.
- الطرمّاح ، ديوانه ، تحقيق عزة حسن ، دار الشرق العربي ، بيروت ، ط2 ، 1994 م.
- عبابنة، يحيى، تطور المصطلح البصري من سيبويه حتى الزمخشري، عالم الكتب الحديث، ط1، 2006.
- عبيد بن الأبرص، ديوانه، تحقيق أشرف أحمد عدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1994م.
- العجاج ، رؤبة، ديوانه، تصحيح وترتيب وليم بن الورد، دار ابن قتيبة للنشر والتوزيع، الكويت، دط، دت.
- علّامة، طلال، تطوّر النحو العربي في مدرستي البصرة والكوفة، دار الفكر اللبناني، ط1، 1993.
- أبو علي الفارسي، المسائل العسكريات في النحو العربي، تحقيق،علي جابر المنصوري، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، دط، 2002 م.
- ابن العماد، شهاب الدين عبد الحي بن أحمد، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، تحقيق محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق، ط1، 1986م.

- عيد،محمد، أصول النَّحو العربي، عالم الكتب، القاهرة، 1989 م.
- العيني، محمود بن أحمد بن موسى، المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية، تحقيق، علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة، ط1، 2010م.
- الفتلي، حسين علي، أصول التفكير النحوي عند ابن جني، مجلة كلية التربية الأساسية، بابل، العراق، العدد 14،2013.
- الفرَّاء، أبو زكريا، معاني القرآن، تحقيق أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط 1، 1980م.
- فلفل، محمد عبده، معالم التفكير في الجملة عند سيبويه، دار العصماء، ط1، 2009.
- فندريس، جوزيف، اللُّغة، ترجمة عبد الحميد الدواخلى، وحمد القصاص ، مكتبة الأنجلو المصرية ، مصر ، دط ، 1950 م.
- القالي، أبو علي، الأمالي، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط2، 1926م.
- قيس بن الخطيم، ديوانه، تحقيق ناصر الدين الأسد، دار صادر، بيروت، دط، دت.
- قيس بن ذريح، ديوانه، اعتنى به وشرحه عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط2، 2004 م.
- ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر بن أيوب، بدائع الفوائد، تحقيق علي محمد عمران، دار عالم الفوائد، دط، دت.
- كعب بن زهير، ديوانه، صنعة الإمام أبي سعيد السّكري، شرح ودراسة مفيد قميحة، دار الشوّاف، السعودية، ط1، 1989 م.

- كلاتمة، خديجة، الاستدلال وأثره في توجيه التفكير النحوي والبلاغي، حوليات مخبر اللسانيات واللغة العربية، جامعة محمد الخيضر، بسكرة، الجزائر، العدد الأول،2013.
- ابن مالك، محمد جمال الدين، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، تحقيق عبد الرحمن السيد و محمد بدوي المختون، دار هجر، ط1، 1990 م.
- ـــــــــــــــــــــــ شَوَاهِد التَّوضيح وَالتَّصحيح لمشكلات الجامع الصَّحيح، تحقيق، طَه مُحسِن، مكتبة ابن تيمية، ط1، 1405 هـ.
- المتنبي، أبي الطيب، أحمد بن الحسين، ديوانه، شرح أبي البقاء العكبري، المسمّى التّبيان في شرح الديوان، ضبط نصّه وصحّحه، كامل طارق، دار الكتب العلمية، لبنان، ط1، 1997م.
- محمد حماسة عبد اللطيف، لغة الشعر، دار الشروق، القاهرة، ط1، 1996 م.
- ابن محمد ، محمد فؤاد ،اللؤلؤ والمرجان فيما اتفق عليه الشيخان، دار إحياء الكتب العربية ، دط ، دت ، ثم صوّره كما هو-: دار الحديث ، القاهرة ، 1986 م.
- ابن مضاء، أحمد بن عبد الرحمن ، الردّ على النُّحاة، محمد إبراهيم البنا ، دار الاعتصام ، ط 1، 1979 م.
- المقّري، نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب، تحقيق احسان عباس، دار صادر، بيروت، ط1 ،1997م.
- أبو المكارم، علي، أصول التفكير النَّحويّ، دار غريب، القاهرة، ط1، 2006 م.
- ـــــــــــــــ، تقويم الفكر النحوي، دار غريب، القاهرة، د ط، 2005 م.
- الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2002.
- ـــــ، ظاهرة التعليل في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2000.

- ـــــــــــــــــــ، نظرية الأصل والفرع في النحو العربي، دار الشروق، ط1، 2001م.
- ابن الملقن، عمر بن علي بن أحمد، التوضيح لشرح الجامع الصحيح، دار الفلاح للبحث العلمي وتحقيق التراث، دار النوادر، سوريا، ط1، 2008م.
- منطق أرسطو، تحقيق عبد الرحمن بدوي، وكالة المطبوعات، الكويت، ودار القلم، لبنان، ط1، 1980م.
- المنصور، فيصل، تدليس ابن مالك في شواهد النحو، دار الألوكة للنشر، السعودية، ط1، 2014م.
- ابن منظور الأنصاري، محمد بن مكرم، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط3، 1414هـ.
- النابغة الذبياني، ديوانه، تحقيق حنا نصر الحتي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط1، 1991م.
- ابن ناظر الجيش، محمد بن يوسف ، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، تحقيق علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام، القاهرة ، ط 1، 1428 هـ.
- الهذليّ ، أبي ذؤيب، ديوانه، تحقيق وتخريج د.أحمد خليل الشال، مركز الدراسات والبحوث الإسلامية، بورسعيد، ط1 ، 2014 م.
- اليشكري، الحارث بن حلزة، ديوانه، تحقيق إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، ط1، 1991م.
- ابن هشام، عبد الله بن يوسف الأنصاري، تلخيص الشَّواهد وتلخيص الفوائد، تحقيق عباس مصطفى الصالحي، دار الكتاب العربي، ط1، 1986 م.

- ـــــــــــــــــــــــ مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، د. مازن المبارك و محمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط6، 1985 م.
- يعقوب، إميل بديع، المعجم المفصل في شواهد العربيَّة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1،1996م.
- اليماني، عبد الباقي عبد الحميد، إشارة التعيين، تحقيق عبد المجيد دياب، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية، ط1، 1986م.

الرسائل العلميّة:

- الرمحي، محمد كامل درويش، شواهد ابن مالك من الحديث النبويّ الشريف، في كتاب شرح التَّسهيل تخريجًا ودراسة، رسالة ماجستير في الحديث، الجامعة الأردنية،2007 م.
- الرواشدة، أحمدعبد السلام، الفكر النَّحويّ عند ابن مالك في كتاب شواهد التّوضيح، رسالة ماجستير ، جامعة مؤتة، 2007 م.
- السقرات، رانية فرحان، التفكير النحوي عند الطبراني في كتابه التفسير الكبير، رسالة دكتوراه، جامعة مؤتة، 2010.
- الشهري، علي بن علوي بن عوض، أسباب ترجيحات ابن مالك النَّحويّة في شرحه للتَّسهيل، رسالة ماجستير، جامعة أم القرى، 1425 هـ.
- عبد الرحمن، آمال علي، المسائل الخلافيّة في شرح التَّسهيل لابن مالك، رسالة الدكتوراه، جامعة الأزهر، 2004 م.
- الينبعاوي، غنيم غانم عبد الكريم، ابن مالك اللُّغويّ، رسالة ماجستير، جامعة الملك عبد العزيز، 1979 م.

Abstract

Odeh,Mohammed Adli. ’bn Mīlik's Grammatical Thought in his Book "Šharħ Al-Tashīl". PhD thesis.Yarmouk University 2017, (supervisor Prof. Dr. Yousef M AbuAddous).

The researcher studied the book “Šharħ Al-Tashīl"explanation to’bn Malik, the said book was selected for it’s importance. In addition, the book represents ‘bn Mīlik's doctrine, and could be seen as a significant summary of his thought and opinions.

The researcher divided the study into three chapters. The first is concerned with “Grammar evidences” that ’bn Mīlik employred depending on The Holy Quran, Hadeeth and Arabic classic verse. The second deals with "Analogy" defention and types. The last chapter deals with characteristics of ”Tasheel “ explanation and the grammarian methodolgy of ‘bn Mīlik. The researcher focused on the general features about the book.

The researcher followed the descriptive analytical method in his study. He was looking for evidences to build judgments and argumentations, giving examples of these provisions. The study revealed that ‘bn Mīlik method in mentioning of the Prophet's speech (Hadeeth) was onconsistent, some problematic issues were observed regarding his unknown evidence; and the researcher revealed some types of analogy for ‘bn Mīlik, in particular on the odd, rare and strange . The researcher tends to consider ‘bn Mīlik on of Basra School of Arabic Grammar.

Key words : ’bn Mīlik, , Analogy, unknown evidence , The grammarian doctrine of ’bn Malik.